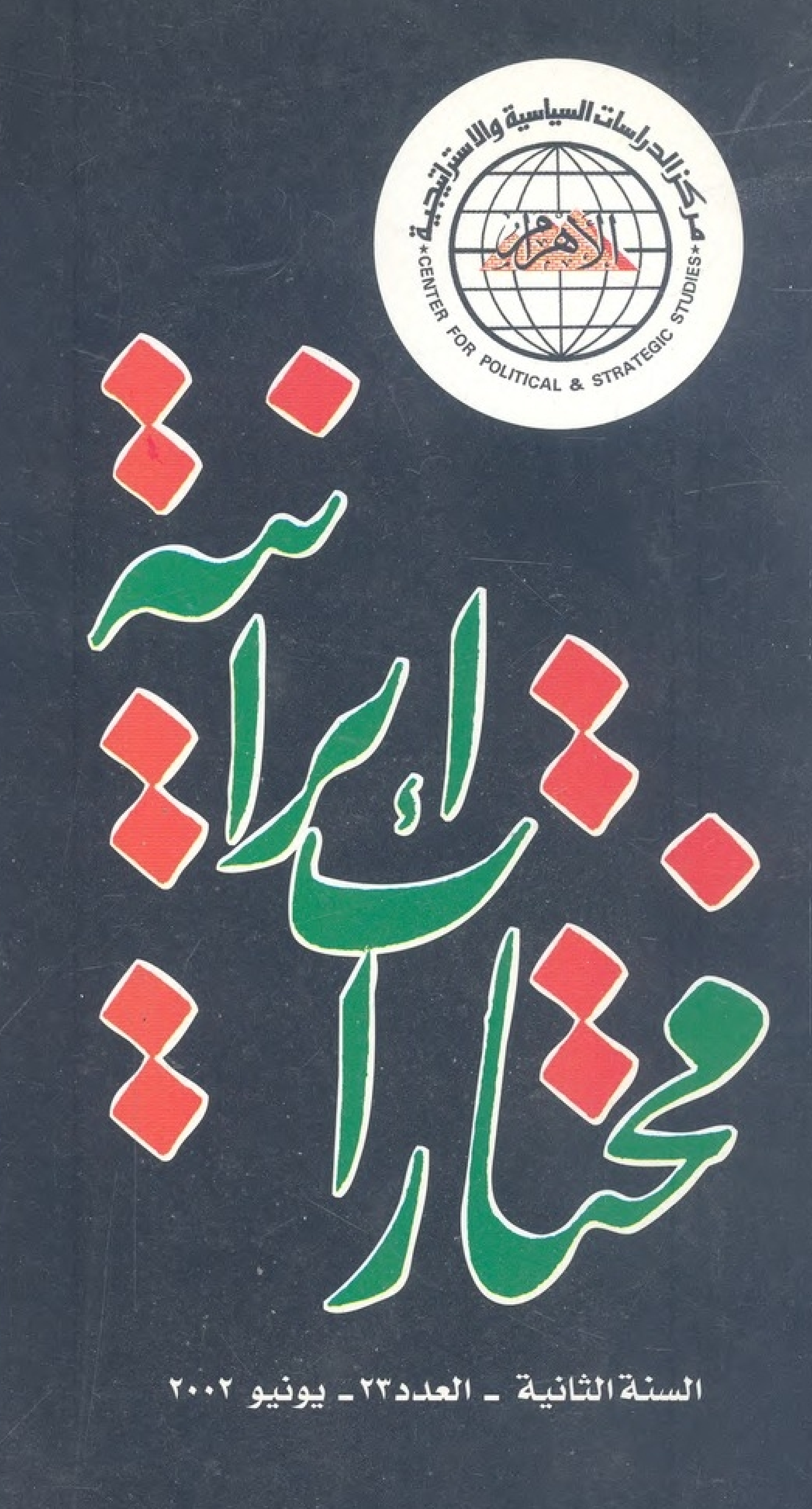


السنة الثانية - العدد ٢٣ - يونيو ٢٠٠٢

٢٣

مختارات إيرانية

السنة الثانية ـ العدد ٢٣ ـ يونيو ٢٠٠٢

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام

إبراهيم نافع

مدير المركز :

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير :

د. محمد السعيد إدريس

المنسق :

أحمد منيسى

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

د. مصطفى موسى شرف

أ. فتحى أبو بكر المراغى

أ. محمد حسن إبراهيم

المدير الفنى :

السيد عزمى

الاخراج الفنى :

حامد العويضى

صورة الغلاف :
ضريح العالم الفيلسوف الطبيب ابن سينا
همدان

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠/ ٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٠٣٧

مختارات إيرانية

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

◆ افتتاحية ◆

التهديد الأمريكي - الإسرائيلي

هل باتت إيران معرضة فعلاً لتهديدات حقيقية أمريكية وإسرائيلية؟ نعم، وربما بإنفجارات داخلية أيضاً، والسبب هو ذلك التلكؤ والتردد المثير للتأمل فى "الحالة الإيرانية" إزاء القضايا والملفات الاستراتيجية المعلقة.

إيران وضعها الرئيس الأمريكى جورج بوش ضمن ما أسماه بـ "دول محور الشر" الثلاث، وكادت أغلب التحليلات أن تجمع على أن هذا الوضع لا يعنى أن إيران معرضة بالفعل لعدوان أمريكى، لا هى ولا كوريا الجنوبية. فالتهديدات الحقيقية تتركز على العراق، أما ما يخص إيران فلا يزيد عن حدود "الردع المعنوى" لإجبار إيران على تعديل سياساتها المدعمة لحزب الله ومنظمات المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس والجهاد) وللتعاون بخصوص المسألة الأفغانية والحرب ضد الإرهاب.

هذه التحليلات والاستنتاجات استقبلت بارتياح مبالغ فيه فى العاصمة الإيرانية، وفهم الجميع (اصلاحيون ومحافظون) الرسالة الحقيقية لتلك التهديدات "المعنوية" الأمريكية على أنها بمثابة تحفيز لبدء حوار جاد أمريكى - إيرانى. ولم يكذب التياران خيراً وبدأ التسابق على من يبدأ الحوار ومن يفوز بالسبق، حتى كان لقاء قبرص وما فجره من غيرة فى صفوف التيار الإصلاحى الذى لم يصدق ما عرفه وما سمعه عن حوار إيرانى - أمريكى أبطاله الإيرانيون من المحسوبين على التيار المحافظ.

ولم يكد التيار الإصلاحى يتحمس بـ "مبالغة" فى الدعوة إلى الحوار مع أمريكا حتى كانت الصدمة الكبرى عندما صدر التقرير الأمريكى الخاص بلائحة الدول الراعية للإرهاب وجاءت إيران على رأس هذه الدول متقدمة على العراق وسوريا وليبيا والسودان من الدول العربية، إضافة إلى كوريا الشمالية.

وابتداءً من الحملة العنيفة التى شنتها كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومى الأمريكى ضد إيران متهمة إياها بأنها "جزء من محور الشر عن حق"، وأن مشكلة أمريكا مع إيران" تكمن فى السياسات المدمرة للغاية .. من مساندة الإرهاب فى أنحاء العالم إلى مساندة الإرهاب فى الشرق الأوسط" وامتداداً إلى اتهامات وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد لإيران بامتلاك أسلحة الدمار الشامل ومحاولة تطوير منظومة كاملة منها، وحتى الضغوط التى مارسها الرئيس الأمريكى جورج بوش فى موسكو على الرئيس الروسى فلاديمير بوتين بوقف التعاون مع إيران فى المجال النووى والعسكرى، مع ذلك كله أصبحت إيران تدرك أن التهديدات الأمريكية حقيقية وأن هدفها ليس مجرد "الردع المعنوى" والحصول منها على تنازلات، بل إنها تهديدات حقيقية تنذر بعدوان عسكرى حدد على شمخانى وزير الدفاع الإيرانى موعده فى العام القادم.

المثير فى أمر هذه التهديدات الأمريكية أنها جاءت متزامنة مع تهديدات إسرائيلية أكثر حدة وأكثر وضوحاً رداً على النجاح المبهر لتجربة إطلاق الصاروخ الإيرانى أرض - أرض "شهاب - ٣" الذى يبلغ مداه ١٣٠٠ كلم ويمكنه إصابة إسرائيل. وكان على شمخانى وزير الدفاع الإيرانى قد أعلن نجاح هذه التجربة مشيراً إلى أن بلاده "تسعى إلى زيادة القدرة التدميرية" لصواريخها، لكنه نفى وجود أى مشروع لإنتاج صاروخ "شهاب - ٤".

فقد كتبت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أن إسرائيل «ستدرس إمكانية القيام بعملية عسكرية وقائية»« لإزالة خطر الأسلحة النووية الإيرانية الذى يهدد وجود إسرائيل». وقال وزير الخارجية شمعون بيريز أن إسرائيل "قلقة جداً من نجاح التجربة الأخيرة للصاروخ الإيرانى "شهاب - ٣"، وأضاف أن إيران "تعد القوة لتطوير سلاح يبلغ مداه عشرة آلاف كيلو متر" ، وزاد أن إسرائيل قلقة أيضاً من تراجع شعبية العناصر الليبرالية فى إيران. أما شاؤول موفاز رئيس هيئة الأركان فقد أوضح أن إيران "تعزز التشكيلات الصاروخية التى تعتمد الصاروخ "شهاب - ٣"، فضلاً عن جهودها لبناء قدرات غير تقليدية بدعم من روسيا، على نحو يشكل تهديداً حقيقياً لأمن إسرائيل".

التهديدات تكاد تكون حقيقية إذن، لكن الحقائق تقول أيضاً أن إيران ليست مستعدة بعد لمواجهة مثل هذه التهديدات، نظراً للانقسام والاستقطاب الحاد على مستوى المؤسسات السياسية وعلى مستوى القوى السياسية حول القضايا والملفات الاستراتيجية الرئيسية التى بدون حسمها وخلق إجماع وطنى حولها يصعب مواجهة الخطر الخارجى.

ونستطيع أن نحدد ثلاثة ملفات رئيسية، نعتقد أن لها الأولوية فيما يجب أن يحدث من إجماع وطنى رسمى وشعبى فى إيران وهى: العلاقة مع أمريكا، والعلاقة مع العرب، والوفاق الوطنى الداخلى.

بالنسبة للعلاقة مع أمريكا وصل الانقسام الوطنى إلى مداه فى الأسابيع الأخيرة. فبعد نجاح الإصلاحيين فى فرض ملف العلاقة مع الولايات المتحدة للحوار، وبعد التجاوب "السرى" لفريق من المحافظين مع هذه الدعوة، انقلبت الأوضاع رأساً على عقب بسبب التشهير الذى شنه عدد من كبار النواب الإصلاحيين مثل محسن ميردامادى القريب من الرئيس خاتمى وصاحب جريدة "نوروز" . فقد تحمس محسن ميردامادى إلى الدعوة لعقد جلسة خاصة فى مجلس الشورى "البرلمان" لمناقشة مستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية بوصفه رئيساً للجنة الأمن القومى والشئون الخارجية فى المجلس.

وبسبب هذا الدور تعرض ميردامادى إلى انتقام القضاء الذى حكم بإغلاق صحيفة "نوروز" وحبسه ستة أشهر ومنعه من الاشتغال بالصحافة مدة ستة أشهر، وقبل أن تنفذ الأحكام كتب ميردامادى يقول فى نوروز أن السياسة الخارجية ليست مسألة يمكن للقضاء أن يتدخل فيها، والقانون ينص على أن مثل هذه القضايا يجب أن تناقش فى مختلف الهيئات، وأن من حق الناس الإطلاع على ما يجرى من مناقشات بين المختصين فى هذا المجال".

واعتبر أنه إذا ما جرت مناقشات بين إيران والولايات المتحدة فيجب أن تكون "فى وضح النهار" وليس سراً.

قرار القضاء بـ "تجريم" أى ترويج لإجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة جاء فى أعقاب اتهام المرشد الأعلى السيد على خامنئى للمطالبين بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة بـ "الخيانة"، وجاء

وحسم القضايا الاستراتيجية

موقف هيئة القضاء متجاوباً مع هذا الموقف الحاسم والمتشدد فى شكل بيان جاء فيه أن "نشر أى معلومات لمصلحة التفاوض مع الولايات المتحدة يعد جريمة"، وأن "حماية مصالحنا القومية فى الأوقات الحساسة واجب على كل مواطن مسلم. ونشر مواد تتناقض مع القرارات التى تتخذ على مستوى عال ستزعج الرأى العام وتضعف النظام الإسلامى".

هذا الموقف المتشدد يعكس حالة الاستنفار الإيرانى ضد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية الأخيرة، ومحاولات الرئيس الأمريكى وضغوطه على نظيره الروسى بوقف التعاون مع إيران خاصة فى المجالين النووى والعسكرى، لكنه يعبر أيضاً عن مدى الاستياء من جانب المرشد من التشهير الذى قام به الكتاب والصحفيون المنتسبون إلى التيار الإصلاحى بمسعى "التقارب السرى" أو محاولة "التقارب السرى" التى قام بها بعض المحافظين، ولذلك فإن التيار الإصلاحى يرفض تهديدات القضاء ويرى أن الدوافع الحقيقية نابعة من الخلاف بين التيارين حول مشروع الإصلاح "الخاتمى"، ومن هنا جاء رفض وتحدى بعض النواب الإصلاحيين لقرار هيئة القضاء بتجريم أى دعوة للتفاوض مع أمريكا. فقد اعتبرت النائبة " إيلاهى كولائى"، أمام البرلمان، أن قرار القضاء الإيرانى باعتبار أى دعم عبر الصحف لإجراء حوار مع الولايات المتحدة "جريمة" يعد قراراً "غير شرعى".

وتساءلت عما إذا كان منع وسائل الإعلام من أن "تعكس الرأى العام الشعبى ورأى المثقفين" فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة "خطوة مشروع" لفرض "الاستبدادية" وقالت هذه النائبة فى كلمتها التى نقلتها الإذاعة الرسمية مباشرة وعلى الهواء من مجلس الشورى إن هذا الإعلان "الصدمة وغير المشروع يتعارض مع المبادئ الدستورية للأمة".

موقف القيادات العليا وبالذات الرئيس خاتمى وهاشمى رفسنجانى رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام يحاول أن ينسجم مع الموقف المتشدد للزعيم خامنئى وإن كان موقف رفسنجانى أقرب إلى خامنئى، أما خاتمى فهو ضد السياسة العدوانية الاستعلائية الأمريكية ولغة الخطاب "الرديئة" التى يتحدث بها كبار المسئولين الأمريكيين، فخاتمى الذى قال أن "على الساسة الأمريكيين تعلم كيف يتحدثون بأدب"، هو الذى أكد على أن "إيران لن تخضع أبداً لأمريكا". وهذا يوضح أن تشدد خاتمى جاء كرد فعل على التصعيد الأمريكى، ولا ينظر إليه كغيره من معسكر الإصلاح على أنه "إنقلاب ضد دعوة الإصلاح".

الانقسام الوطنى يزداد حدة، والمظاهرات التى شهدتها مدينة "قم" الدينية والمنشورات التى وزعها المتظاهرون وتضمنت تهديدات مباشرة لعدد من النواب الإصلاحيين مثل بهزاد نبوى صورة مما يمكن أن يحدث فى المستقبل من مواجهات واستقطابات حول هذا الملف الساخن.

القضية الاستراتيجية الأخرى أو الملف الاستراتيجى الآخر يتعلق بمستقبل العلاقات الإيرانية - العربية على صعيدين: صعيد العلاقات مع الدول العربية الخليجية السبع (مجلس التعاون + العراق)، وصعيد الصراع العربى - الإسرائيلى.

إيران تكيل بأكثر من مكيال فى علاقاتها مع الدول العربية الخليجية. فهى حريصة على التقارب الجاد مع السعودية خصوصاً وباقى دول مجلس التعاون الخليجى، لكنها مترددة إزاء العراق، وعزوفة عن الكلام بخصوص جزر الإمارات. وانقسام الموقف الإيرانى حول العلاقات مع الدول العربية الخليجية يجد انقساماً موازيا له حول الموقف من الصراع العربى - الإسرائيلى هل هو قضية إيرانية أم لا؟

الانقسام حول العلاقة مع الدول الخليجية يمتد إلى خلاف حول مفهوم "الأمن القومى العربى"، ومن ثم يمكن أن ينشأ الخلاف مع العرب حول الصراع العربى - الإسرائيلى من المنظور الضيق لما يعرف بـ "المصلحة الوطنية الإيرانية" بعد تجريدها من الالتزامات الإسلامية. حيث يرى بعض غلاة الإصلاحيين من الليبراليين القوميين المختلفين مع النظام الإسلامى أن الالتزامات الإسلامية للحكم فى إيران ليست من قبيل "المصلحة الوطنية" الإيرانية.

أما الملف الثالث والأهم فهو ملف "الوفاق الوطنى" الذى يشكل جوهر فكر الرئيس خاتمى حول "الحل الوسط التاريخى" الذى سعى إليه فى انتخابات الرئاسة الأخيرة بدعوته للتوفيق بين التيارين الإصلاحى والمحافظ فى تيار وسط توفيقى يجمع بين التيارين فيما يعتبر مصالح إيران العليا.

وقد تجددت الدعوة لـ "الوفاق الوطنى" فى السابع من إبريل الماضى بعد إفاقة إيران من تداعيات انفجارات الحادى عشر من سبتمبر الأمريكية ومضمونها الدعوة لجعل عام ٢٠٠٢ عاماً للوفاق الوطنى تناقش فيه جميع القضايا الخلافية بين كافة التيارات السياسية للخروج بمشروع "ميثاق وطنى" جديد يحدد معالم إيران المستقبل.

جبهة المشاركة التى هى عصب أو القوة الأساسية فى تكتل الثانى من خرداد الذى يحمل دعوة "الإصلاح الخاتمية" هى صاحبة هذه الدعوة. ومن ثم فإنها يمكن أن تكون دعوة الرئيس خاتمى، لكن الإحباط الذى واجه الرئيس خاتمى مؤخراً ودفعه إلى التهديد بالاستقالة، وتجاوب عدد كبير من النواب أو تعاطفوا مع هذه الدعوة، وإعلان النائب محسن ميردامادى أن استقالة جماعية من مجلس الشورى "البرلمان" تحمل توقيع ١٤٠ نائب ستعلن فى حالة استقالة الرئيس خاتمى.

هذه التطورات المتسارعة وعنف موقف التيار الآخر ورموزه على نحو ما جاء على لسان آيه الله مشكينى رئيس مجلس الخبراء تكشف حدة الاستقطاب الداخلى. ففى خطبة الجمعة فى قم اكد مشكينى أن "الإصلاحات على الطريقة التى يحاول البعض فرضها ستواجه بكل قوة" وأضاف "سأكون أول من يضحى بنفسه من أجل منع هذه الإصلاحات".

وصول الانقسامات والخلافات إلى هذا الحد حول هذه الملفات يكشف مدى غياب " الإجماع الوطنى" ويكشف أن الخطر الذى يواجه إيران من الخارج لا يساوى شيئاً مع الأخطار الكامنة بالداخل. وبدون مواجهة هذه الأخطار، وفتح كل هذه الملفات وخلق إجماع وطنى حولها سيكون مستحيلاً مواجهة الاخطار الخارجية.

د. محمد السعيد إدريس



التنمية والديموقراطية في إيران

■ مقصود فراستخاه ■ إطلاعات سياسى- اقتصادى (الأخبار السياسية- الاقتصادية) العدد ١٧١-١٧٢(*)

قسم هنتجتون موجات انتشار الديموقراطية الى ثلاث مراحل:

١- الموجة الأولى فى نهاية القرن الـ ١٨ ، وفيها استقرت الديمقراطية وتدعمت فى بلاد مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

٢- الموجة الثانية فى غضون عقد الأربعينيات من القرن الـ ٢٠ وجاءت متزامنة مع انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية، حيث وجدت الديموقراطية طريقها الى بعض دول العالم الثالث.

٣- الموجة الثالثة منذ عقد السبعينيات من القرن الـ ٢٠، وقد بدأت مع سقوط النظام الديكتاتورى فى البرتغال .

كما نرى هناك فاصلاً زمنياً بين الموجة الأولى والموجة الثانية يقارب قرن ونصف قرن من الزمان، وهذا مؤشر على طول الفترة الزمنية التى وصلت خلالها تلك الموجة من انتشار الديموقراطية من الدول الصناعية الى الدول النامية. لكن لا توجد فترة زمنية طويلة بين الموجة الثانية والموجة الثالثة وهذا يعبر عن سرعة تصاعد موجة الديموقراطية فى العالم، والتى وصلت ذروة سرعتها وانتشارها فى الموجة الثالثة فى النصف الثانى من القرن الـ ٢٠ الى درجة أنه مع بداية هذه الموجة (منتصف عقد السبعينيات)، إتخذ ٤٥٪ من مجموع دول العالم نظام حكم ذا طبيعة ديموقراطية . والآن سنرى ماهو وضع هذه الموجات الثلاث من الديموقراطية فى إيران:

الموجة الأولى تزامنت مع حكم الدولة القاجارية بعد أن تزلزل كيان الشعب الإيرانى بعد هزيمته من دولة حديثة هى روسيا وفرض معاهدتى جلستان وتركمانتشاى.

منذ ذلك الوقت وضعت أولى بذور التحديث فى أذهان بعض النخب الحكومية وغير الحكومية بشكل أو بآخر، وقام بعض الأفراد بخطوات فى سبيل هذا التحديث بداية من عهد عباس ميرزا ومرورا بقائم مقام، أمير كبير، سبهسالار، حتى عهد رضا شاه . وقد تمت مشروعات تحديثية كثيرة فى عهد رضا شاه خاصة. لكن على مدار الـ ١٥٠ عاما الفاصلة بين الموجتين الأولى والثانية، لم تؤسس تنمية صحيحة مخطط لها فى إيران. ولم يكن لدى إيران شكل محدد من الديموقراطية. وبقى هذا الوضع حتى حدثت مع الموجة الثانية فى سبتمبر ١٩٤١ تجربة منقوصة لم تدعم من إضفاء الوجه الديموقراطى على إيران. حيث أن الطبيعة السياسية الديموقراطية لم تستقر فى إيران آنذاك . ومنذ ذلك الوقت أخذت تحدث بعض التطورات الهزيلة غير المتوازنة على صعيد الديموقراطية فى إيران حتى بداية الموجة الثالثة لهذا التيار، وذلك بسبب طبيعة التنمية المعتمدة على الدولارات النفطية، وكذلك بسبب المناخ الدولى فى مرحلة الحرب الباردة ومشروعات ترومان فى عقد الأربعينيات وكيندى فى عقد الستينيات .

الموجة الثالثة للديموقراطية والتى أخذ طنينها يتصاعد فى إيران اختلط دويها بالنضال الدينى والأيديولوجى المناهض للحكومة المستبدة فى العهد البهلوى الثانى.

هذا النسيج من الأحداث والتصاعدات انتهى بنجاح الثورة الإسلامية، وفيها لم يتم قبول نموذج الديموقراطية الغربية بشكل رسمى ومعلن، بالإضافة الى أنها اصطدمت بتيار التحديث الغربى السابق الذى كان سائدا فى إيران .

استمر هذا الوضع فى الـ ١٥ سنة الأولى من الموجة الثالثة من الديموقراطية ومع بداية عقد التسعينيات ، وثمة محاولات غير موفقة الى حد ما للاتجاه نحو التنمية (تحت مسمى الإصلاح وإعادة البناء)، وكذلك فى السنتين الأخيرتين من ذلك العقد حدثت تطورات هزيلة غير متوازنة على صعيد الديموقراطية

(*) صادرة عن مؤسسة إطلاعات بطهران.

في إيران (تحت مسمى حركة الثاني من خرداد).

ولكن الى الآن مازال الإيرانيون مقيدون بالمشاكل والعقبات سواء فيما يتعلق بالتنمية أو الديموقراطية .

وتثار هنا تساؤلات عدة هى: كيف يمكن إرساء النموذج السياسى الغربى الديموقراطى فى إيران بدون مراعاة البنية الاجتماعية، والظروف الاقتصادية والتقاليد السياسية والطبيعة الخاصة للمجتمع الإيرانى؟

وكيف يمكن أن نجلب الديموقراطية من الغرب مثل آلة جاهزة بدون الاستعدادات والتمهيدات اللازمة لتعمل فى إيران؟ وهل التطورات التاريخية للإيرانيين متماشية مع تطورات المجتمعات الليبرالية الديموقراطية فى الغرب؟ وهل يمكن تكرار التنمية الغربية فى إيران؟ أم أن هذا يستلزم اختراع منطق محلى لتطورات مجتمعهم، وامتلاك استراتيجية محلية قومية لتقدمهم ورقيهم؟ يبدو أنه ليس أمام الإيرانيين سوى هذا الطريق الأخير

يقال أن مشكلة المجتمع الإيرانى تمثلت فى أنه لم يستطع تقديم برنامج قومى محلى للتنمية ويقوم بتطبيقه، بل إنه لم يستطع أن يسلك طريق الغرب، أى تلك المراحل المتعددة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتى ارتبطت الديموقراطية بها ارتباطا وثيقا. وبناء على هذا من المحتمل جدا ألا تترسخ عملية التنمية فى المجتمع الإيرانى وألا يتم اقامة مؤسسات ترعى استمرارها.

توضح تجربة التاريخ المعاصر أن أى مجتمع من مجتمعات العالم الثالث يجب أن يجد أسلوبا محليا ملائما له من أجل التقدم والنهوض، وسيتحقق ذلك تدريجيا بمزيد من الجهد والصبر والمثابرة، مع الحذر من الاقتباس من التجارب الغربية وألا يتعامل هذا المجتمع مع الأمور بنظرة سطحية تقليدية، وعليه أن يعلم أن الديموقراطية مقترنة إقترانا حتميا بالتنمية وكلاهما نشأ من خلال تطورات بنيوية عديدة، ولو أن دولة قررت أن تقتبس شيئاً من الغرب عليها أن تبدأ بالتنمية وليس بالديموقراطية، لأن التجربة أوضحت أنه يمكن قطع مراحل من التنمية بدون ديموقراطية لكن الديموقراطية من الصعب إرساؤها بدون التنمية اللازمة.

ومما لاشك فيه أن وضع مثل هذه المعطيات ليس هدفه الدعوة للدكتاتورية والاستبداد، لكن يمكن منها استنتاج انه فى الغرب ذاته تؤسس الديموقراطية بدون وجود البنية الاجتماعية والاقتصادية. الآن نعود إلى تساؤلنا الأساسى لماذا لم تستطع إيران على مدار ٢٠٠ عام مضت أن ترسخ التنمية وكذلك الديموقراطية على أراضيها؟ ونعتقد أن هذا راجع إلى سبب هام هو أن الإيرانيين يريدون اللحاق بطريق التقدم والنماذج الخارجية الجاهزة بدون النظر إلى ظروفهم ووضعهم. والنتيجة أنهم فقدوا أسلوب تحركهم الذاتى. لقد ركز الإيرانيون أثناء عمليات التطور الطبيعى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنضج التدريجى للبنى المؤسسية لديهم على مطالب سياسية طموحة مثل الحرية والديموقراطية والتعددية وذلك بشكل عاجل وليس بشكل تدريجى.

هذا فى حين أنهم لم يكونوا قد حققوا ما تحتاجه هذه الحرية والتعددية ولا شروطها المسبقة من تنمية لازمة لها.

فالمجتمع الإيرانى يفتقر إلى القدرة على العمل والانتاج ويفتقر إلى سوق نشط منتج، ولا يتمتع بالمعرفة والمعلومات والتقنية اللازمة، ولم ينتج أفرادا متخصصين من ذوى المهارات التقنية، فضلا عن أن صلته بالعالم الخارجى لم تتدعم بشكل كاف، كذلك يعلى أفراده المشاعر على العقلانية ولا يوجد لدى المجتمع الإيرانى بنية طبقية تلبى احتياجات التنمية والديمقراطية، و بدلا من الصراع الطبقى يسود الخلاف الطائفى ولم يحصل المجتمع الإيرانى على الحد الأدنى من التنمية اللازمة لتدعيم الديموقراطية السياسية.

ثم يأتى بعد هذا كله ما وفد بعد انتقال التنظيمات المستحدثة إلى المجتمع الإيرانى من نماذج ناقصة معيبة من البرلمانات والأحزاب والجمعيات الغربية حيث طغت عليها النزعة الطائفية والقبلية، وأصبحت الحياة السياسية بين الإيرانيين فى الأغلب الأعم تدور حول السلب والمنع وأى الجماعات تحصل على نصيب أكبر من السلطة السياسية فإنها تسعى للحصول على قدر أكبر من الموارد والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كذلك الأفراد إما أنهم تابعين غير مبالين أو يتحاربون مع الحكومة حتى يحصلوا على رفاهية أكبر من أى دولة أخرى، فتعفيهم من الضرائب أو تفرض عقائدهم وأيديولوجيتهم على المجتمع.



إن النخبة الإيرانية الحاكمة (ذات بنية اجتماعية غربية ومنفصلة عن بقية المجتمع، وكذلك المجتمع منفصل عنها) إما أنها تمارس نوعا من الاستبداد الإيرانى التقليدى، أو أنها تخلط الجمود الدينى بالنزعة التعصبية التى لا تقبل الآخر.

أما النخب الإيرانية الموجودة خارج السلطة وهم فى الأغلب الأعم من رجال الدين وأساتذة الجامعات، فمعظمهم منافسون للنخبة الحاكمة ويسعون لتحقيق أهدافهم الأيديولوجية والحزبية أكثر من المصالح القومية العامة.

فهم إما مناهضون لعملية التحديث الحكومية من منطلق الجمود الدينى، ويدعم العناد الحكومى والنظرة المتمركزة حول الذات هذه الحركة المناهضة، ويتطور الأمر إلى حد المعارضة العنيفة، أو أن هذه النخب تمارس نشاطاتها من منطلق أيديولوجى راديكالى بهدف الاطاحة المباشرة أو غير المباشرة بالنظام الحاكم. وكرد فعل على غربنة الحكومات أو ميولها التغريبية تتصاعد الروح الانتقامية، وتلجأ هذه الحركات بسرعة إلى فكر تغيير النظام واستبدال السلطة.

كما انهم يقومون بمعارضة أيديولوجية للحكومة دون الاهتمام من قريب أو بعيد بالمصالح القومية والمعايير العقلانية لتعويض إحساسهم بتدنيهم وبأنهم فى مواجهة استبداد الحكام، وكرد فعل على السلوك التسلطى غير القابل للتغيير من قبل الحكام مع معارضيهم.

فى الآونة الأخيرة نشط الإيرانيون مرة أخرى بعد عدة سنوات من التنمية الهزيلة وتولد فى قلوبهم الأمل فى ترسيخ نوع من سيادة القانون وإحقاق الحقوق وحرية الصحافة والأحزاب والأفكار المثالية كالمجتمع المدنى والديموقراطية والتعددية، ولكن مرة أخرى سقطت هذه الآمال فى بحر العواطف والمشاعر الشعبية وركبت النخب الجديدة أمواج هذه المشاعر بدافع تسلق هرم السلطة والحصول على المناصب العليا.

الحركة الإصلاحية فى عام ٢٠٠١

■ نوروز (اليوم الجديد) ٢٠٠٢/٤/٩

زادت التساؤلات فى الفترة الأخيرة حول الإنجازات التى حققتها حركة الإصلاح فى إيران خلال عام ٢٠٠١ وعن مدى النجاح الذى حققه محمد خاتمى رئيس الجمهورية الذى تولى رئاسة الجمهورية لفترة ثانية، بل إن هناك حديثاً حول من سيخلف خاتمى؟ وكان لابد من أن نعرف وجهات نظر المفكرين والسياسيين حول حركة الإصلاح فى العام الماضى.

يقول الدكتور «غلام عباس توسلى» السياسي وأستاذ الجامعة:

إن حركة الإصلاح قد ألقت خلف ظهرها النجاحات وأيضاً المشاكل ونستطيع أن نعتبر أن هذه الحركة تعد حركة شعبية وقومية تستطيع أن تضم القطاعات المختلفة من الشعب. ومن أبرز النتائج التى حققتها الإصلاحات فى العام الماضى هى حصول الرئيس خاتمى على راية الإصلاح بتصويت وتأييد شعبى كبيرين.

وكان هذا الانتصار مهم للغاية خاصة بعد المشاكل التى واجهت الحركة وكان من أهمها الصدام مع الطلاب والصحافة وأيضاً التيار المحافظ ورغم هذا انتصر مرشح التيار الإصلاحى فى الدولة.

وقال إن إطلاق سراح القوى السياسية والتى اعتقلت خلال العام الماضى يعتبر نجاح آخر للإصلاحيين ورأى أنها كانت ناتجة عن التضامن بين المجلس والصحافة مع أسر المعتقلين. وأضاف أن من أهم المشاكل التى واجهت الحركة هو رفض القوانين واللوائح التى وافق عليها المجلس، وكان هذا أيضاً وراء الصدامات والصراعات القضائية التى تمت بين السلطة القضائية وأعضاء المجلس الإصلاحيين.

وأكد «توسلى» أن حركة الإصلاح حركة شعبية ومن المنتظر أن تحقق فى عام ٢٠٠٢ مالم تحققه فى عام ٢٠٠١ وأن تواجه التحديات بقوة وتتسم الإصلاحات بسرعة أكثر وبطرق جديدة. وبخصوص السياسات الجديدة فإنه يجب الموافقة على اللوائح الخاصة بالسياسة الخارجية للدولة بهدف الإرتقاء بمكانة الدولة على الساحة الدولية وإحداث تغييرات وتطورات فى الدبلوماسية الإيرانية.

وبخصوص السياسة الداخلية يجب الإهتمام بالأمور الخاصة بالشئون الداخلية مثل الأحزاب والمجالس والحريات السياسية والمدنية ويجب أن تكون متمتعة بدعم قوى من قوى الإصلاح.

كذلك فإن المشاكل الاقتصادية للعمال والمعضلات التى تواجه المفكرين وهروب العقول خارج إيران والحركات الطلابية يجب أن تكون موضع إهتمام أكثر للحركة فى العام المقبل ويقول «برويز بيران» عالم الإجتماع وأستاذ الجامعة:

إن حركة الإصلاح فى إيران بحاجة الى باحث متخصص بجانب خضوعها للدراسة والتحليل، هذا الأمر يعتبر ضروريا منذ مجئ الحركة للسلطة ومن خلال هذا نستطيع أن نقف على العوائق والمشاكل التى تواجه حركة الإصلاح، والمشكلة الآن تكمن فى أن قطاعاً كبيراً من الشعب الإيرانى يرى مطالبه بلا إجابة وهذا الأمر من الممكن أن يؤدى بحركة الإصلاح الى «الهرج والمرج»، وفى النهاية تفقد الحركة إنجازاتها التى حققتها خلال الفترة الماضية وعلى رأسها «الثقة» التى أعادت خاتمى مرة أخرى لكرسى السلطة.

ويؤكد على أنه فى عام ٢٠٠٢ يجب تعميق وتوسيع حركة الإصلاح فى الساحات غير السياسية مثل الساحات الاجتماعية والفنية والجماهيرية. وتجنب فى تأكيده الدفع بالساحة السياسية، ويستلزم تحقيق هذا الأمر مشاركة المنظمات الشعبية. ولكن للأسف فإننا نتجاهل هذه المنظمات. وأكد على أن النقد الموجه لحركة الإصلاح هو لصالحها لأن هذا النقد يقف على المشاكل التى تعرقل مسيرتها، لكن من خلال هذا النقد يجب أن نوضح معنى «المدنية» وماذا يعنى «السلوك المدنى»؟

فللأسف إننا أحيانا نصطدم بسلوكيات لاتتلاءم مطلقاً مع الأسس الأخلاقية والحضارية وهذه السلوكيات تصدر عن أشخاص دائما يتحدثون عن المدنية والتحضر.

وتقول «الهة كولايى» عضو المجلس عن طهران:

إن أهم نتائج حركة الإصلاح فى عام ٢٠٠١ هو استمرار خاتمى على كرسى الرئاسة لأنه فى وجود خاتمى يصمت أى صوت معارض للإصلاحات فوجوده يمثل ضغطاً قوياً على أى جبهة معارضة، ولكن كان تشكيل الحكومة بمثابة النقطة السلبية التى لم يستطع أن يحصل فيها خاتمى على الثقة الكاملة من الشعب.

وأضافت أن حركة الإصلاح فى عام ٢٠٠١ واجهت صعوبات وتحديات كثيرة، ولمواجهة هذه التحديات يجب إعداد البرامج والإصلاحات المناسبة والدقيقة، كما أكدت كولايى على أن دخول الإصلاحات فى قطاع التربية والتعليم هو أمر هام جداً وإن كانت نتائجه متواضعة إلا أن التعمق فى إصلاحات قطاع التربية والتعليم سوف يثمر نتائج هائلة.

والنقطة المهمة الأخرى هو السعى من أجل الدفاع عن حقوق الشعب وقوانينها المختلفة مثل لائحة «الجرم السياسى» والقوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية والإصلاح الضريبى.

وفى النهاية فلكى يحدث تقدم كبير فى الإصلاحات يجب أن نهتم بتجارب الدول الأخرى مثل روسيا أو الدول الملكية مثل أسبانيا وأن نتعلم الدرس ونستخلص من تجاربهم أكبر استفادة

تساعد حركة الإصلاح فى الفترة المقبلة .

ويقول «حسين لقمانيان» عضو المجلس عن همدان:

إذا كنا نتحدث عن نتائج الإصلاحات والإنجازات التى حققتها فإن طرح الإصلاح باعتباره أمراً ضرورياً لنا يعتبر أهم الإنجازات ولكن من الضرورى أن يبدأ الإصلاح فى البناء الحكومى. ووضح لقمانيان والذى دخل فى صدام مع القضاء أنه للأسف فإن مجلس الشورى يقع تحت وصاية مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام لذلك فمن المستحيل تنفيذ قوانينه. لذلك فلابد من ايجاد الدستور الذي يحمى الشعب ويعطى السلطة للمجلس فى القوانين التى يراها صالحة.

وقال «لقمانيان» إذا لم يتحرك مجتمعنا خلال العام أو العامين المقبلين فسوف تكون هناك عوائق كثيرة سوف تعرقل مسيرة الإصلاحات فى الدولة.

وأتمنى أن تأخذ السلطة والحكومة هذه القضية بجدية .

أما «داود حسين زاجان» نائب رئيس لجنة بالمجلس. فيقول: أن حكومة الإصلاحات بمساعدة المجلس المؤيد للحكومة قد حققت نتائج كبيرة خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر والتى ألقت بمشاكلها علي العالم أجمع وخصوصاً فى الساحة الاقتصادية لدولتنا .

أما فى قطاع الحركة الشعبية فكانت الحركة الإصلاحية سبباً فى زيادة نشاط الجماعات والأحزاب على ساحة السياسة الداخلية والخارجية. وكانت الحركة تتبع فى سياستها خط الشفافية والوضوح مع المجلس وهذا التيار كان موضع تأييد وقبول الشعب .

واعتبر زاجان أن حضور المؤسسات الشعبية فى مؤتمر «ديربان» بجنوب أفريقيا وإدانة التفرقة العنصرية هو من النتائج الأخرى لنشاط هذه المؤسسات وأكد على أن أكبر إنجاز حققته الحركة فى عام ٢٠٠١ هو «إزالة التوترات» الموجودة على الساحة والتى تضر بمصالح دولتنا .

ويقول «وفا تابش» عضو المكتب السياسى لجبهة المشاركة الإيرانية:

للأسف فإن الظروف السياسية لمجتمعنا وطرح بعض القضايا من جانب الجبهات المعارضة لمسيرة الإصلاح كانت سبباً فى فقدان الظروف المناسبة للنقد السليم والبناء الذى يخدم مسيرة الإصلاح .

ويؤكد أنه بعد انتصار خاتمى فى الانتخابات الأخيرة وتقديم ورقة عمل جديدة من الحكومة فإنه يجب علينا الصبر حتى تظهر نتائج هذا العمل ونستطيع أن نقيمه بصورة واضحة وسليمة .

أما بخصوص مشاركة الشعب فى الساحات السياسية المختلفة، فيجب أن نمنحهم فرصة للمشاركة في الجهاز التنفيذى للدولة .

أما «على تاجرنيا» عضو المجلس عن مشهد فيقول:

يجب على خاتمى الآن أن يقدم للشعب ورقة عمل الحكومة فى الفترة السابقة موضحاً إنجازات الحكومة فى مسيرة الإصلاح على مختلف الأصعدة، ففى الدورات السابقة كانت المظاهرات الشعبية موجهة الى الأجهزة التنفيذية للدولة، أما الآن فهى موجهة أساساً لشخص رئيس الجمهورية وحكومته.

وتوجد تساؤلات كثيرة يطرحها الشعب والطلاب حول الحكومة وانجازاتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعلى خاتمى أن يرد عليها بردود مقنعة .

وهناك تيارات كثيرة معارضة للإصلاحات ويجب على خاتمى أن يولى اهتماماً بهذا الشأن لأن الهجوم على الإصلاحات هو هجوم على شخص خاتمى .

مهاجراني أوكروبي هو الرئيس القادم: "بداية نهاية خاتمي" والعد العكسى

■ انتخاب (الانتخاب) ٢٠٠٢/٤/٢١

أعلن "نوروز" المتحدث غير الرسمي بإسم جبهة "مشاركت" -المشاركة - وهي احدي الكتل القريبة من خاتمي ان الاجنحة السياسية في إيران قد بدأت سعيها من أجل الانتخابات الرئاسية القادمة. وأعلن ان عطا الله مهاجراني هو أحد المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأنه تبذل الآن محاولات وجهود من أجل ضمان عدم رفض أهليته للتقدم لانتخابات رئاسة الجمهورية نظرا لمواقفه عندما كان وزيرا للثقافة والإرشاد وهو ما دفع المحافظين لإجباره على تقديم الاستقالة.

إن مهاجراني هو أحد المرشحين المحتملين الذين يحظون بدعم وتأييد تكتلات مختلفة من الجناح الإصلاحي من بينها "كوادر البناء". وأشار "نوروز" أيضا - بشكل ضمني - إلى تأييد بعض التكتلات من الجناح اليميني لمهاجراني. ووفقا لما قاله المتحدث غير الرسمي بإسم حزب المشاركة فإن "مهدي كروبي" هو ايضا من جملة الوجوه السياسية التى سوف ترشح لرئاسة الجمهورية من جانب جمعية "روحانيون مبارز".

ما قاله السيد نوروز يطرح السؤال التالي: لماذا يبدأ الآن العد التنازلي لخاتمي رغم أن الوصول الى نقطة "الصفر" لازال أمامه ثلاث سنوات كاملة؟ كما ان طرح إسم

مهاجراني وكروبي بوصفهما من المرشحين المحتملين يعد امرا في حاجة إلى تأمل كبير وذلك لأن المحاولات الهادئة -التي تجري الآن - خاصة من جانب وسائل الإعلام الأجنبية تهدف اساسا إلى طرح "محمد رضا خاتمي" وتهيئة المجال والمناخ امامه. استنادا الى ذلك كله قامت جريدة انتخاب بطرح القضية - في حوار مباشر - مع "رسول منتجب نيا"، و"حميد رضا ترقي"، و"محمد عطريات فر" و"حسين كاشف". وكان السؤال الأساسي المطروح هو: لماذا بدأ البحث عن الخلفاء المحتملين للسيد خاتمي بهذه السرعة وبهذا الشكل المبكر؟ ولماذا جاءت المبادرة من جانب حزب مقرب إلى رئيس الجمهورية؟

في محاولة للإجابة على هذا السؤال .. يقول "عطر يانفر" عضو اللجنة المركزية لحزب كوادر البناء:

لم يقم حزب كوادر البناء حتى اليوم بعقد أي جلسة لبحث ودراسة الانتخابات الرئاسية القادمة في عام ٢٠٠٥.

من ناحية أخرى، فإن مهاجراني يعد من الشخصيات الممتازة والهامة التي من الممكن ان تتولى رئاسة الجمهورية. وهنا تجدر الإشارة الى التذكير بأن مثل هذا الاحتمال ليس بعيدا عن المنطق أو العقلانية السياسية.

وفيما يخص السيد مهدي كروبي فأننا لا أتصور أيضا ان الوقت مبكر لذلك خاصة ان الظروف الشديدة والصعبة التي تمر بها إيران الآن تفرض ألا تكون القرارات متسرعة أو متعجلة.

إن كروبي ومهاجراني كلاهما من جملة الأشخاص التي تنطلق بعض الأذهان الآن نحوها لترشيحها واختيارها في الانتخابات الرئاسية القادمة. لكن الأمر الذى لا شك فيه هو ان الأحزاب والتيارات السياسية لم تتخذ قرارا بعد بشأن مرشحيها للانتخابات الرئاسية القادمة، ومن المهم ألا يكون بدء الحديث عن ذلك مطروحا في قالب الاهتمام الحزبي فقط.

أما "رسول منتجب نيا" عضو اللجنة المركزية لجمعية روحانيون مبارز فهو يعتقد ان الحديث عن المستقبل وطرح القضايا المتعلقة يعد أمرا مقبولا ومناسبا، لكن من اللازم على أولئك الذين يعمدون الى ذلك ان يضعوا في اعتبارهم ظروف وشروط الزمان والمكان. فإيران تودع وتنهي الآن أياما حساسة وهي تحتاج إلي الوحدة والوفاق القومي، لذا يجب في مثل هذا المناخ - الاحتراز من طرح القضايا الخلافية المثيرة للاختلاف جانبا.

ان حكومة ورئاسة الجمهورية التي انتخبت في يونيو ٢٠٠١ لم تنه حتى الآن عامها الأول ولذا فإن طرح مثل هذه القضايا في ظل هذه الظروف يعد أمرا غير لائق، بل ومن الممكن ان يكون له دور وأثر سلبيان في اتخاذ بعض القرارات أو الآراء.

لهذا يجب على أصحاب الرؤي والمفكرين السياسيين - الحزبيين وغير الحزبيين - يجب عليهم ان يطرحوا مثل هذه القضايا في الوقت المناسب، وفي جلساتهم الحزبية والسياسية المناسبة والملائمة لذلك.

وانطلاقا من هذا الفهم فإن "جمعية روحانيون مبارز" لم تعقد ابداً مثل هذه الجلسات لمناقشة هذا الأمر، وليس لدينا أي وجهة نظر خاصة بالإسمين المذكورين (مهاجراني وكروبي) وكلاهما من الشخصيات التي تتمتع بجدارة ولياقة - شأنهما في ذلك شأن آخرين كثيرين - لتولي مهام منصب رئاسة الجمهورية وهذا أمر سوف يطرح في الوقت المناسب.

وحول هذا الأمر يقول "حسين كاشفي" عضو اللجنة المركزية لحزب المشاركة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية للحزب ايضا، يقول: هناك مسافة كبيرة بين اصل الخبر والحقيقة. لدينا ثلاث سنوات كاملة تفصل بيننا وبين الانتخابات الرئاسية القادمة. والحقيقة أنه ليس لدى معلومات عن سبب قيام المتحدث غير الرسمي، بإسم جبهة المشاركة السيد "نوروز" بالإدلاء بهذا التصريح، فهو غير مكلف بالتحدث رسميا بإسم حزب مشاركت وأنه يعتبر فقط أحد أصدقائنا، ولهذا فمن الطبيعي أن يعمل بالقرب من "المشاركة" وأعتقد ان هذه الخطوة من جانب "نوروز" إنما هى نوع من الإعلام وعندما تكون هناك شائعات ما فإن هذه الجريدة او تلك سوف تقوم بنشرها على الفور.

كما يجب التأكيد على أن ذلك لم تكن له أية صفة أو طبيعة حزبية أو مؤسسية. أيضاً لابد أن نضع في الاعتبار ان مستقبل رئاسة الجمهورية وخليفة السيد خاتمي إنما هو أمر مهم وضروري لجميع الشعب فالجميع يريد أن يعرف من الذى سوف يخلف خاتمي؟ واستنادا لما سبق فإن كل حزب او تكتل سياسي من المؤكد انه يمضي ويسير وراء مرشحيه ومؤيديه وهذا أمر طبيعي. لكن بالنسبة لحزب مشاركت المشاركة فنحن لم نبحث هذا الموضوع داخل الحزب حتى الآن.

على جانب آخر، فإن "حميد رضا ترقي" عضو اللجنة المركزية لجبهة المؤتلفة الإسلامية يعتقد ان ذكر هذا الخبر - لو أنه صحيح بالفعل - إنما يمثل دليلا على ظهور الاختلاف داخل جبهة الثاني من خرداد بشأن الانتخابات الرئاسية القادمة، وأن هذا الخبر الصغير يدل قطعيا على أن جبهة مشاركة لا تريد أن تصوت لصالح الأشخاص الذين سوف يرشحون بصفتهم مرشحين محتملين لكوادر البناء.

ومن المحتمل أن جبهة المشاركة تهدف من خلال طرحها المبكر لهذه القضية الى حرق الوجوه المطروحة من جانب الكتل الأخرى المكونة لجبهة الثاني من خرداد والتي تختلف آراؤها وأفكارها بالضرورة مع آراء وأفكار جبهة المشاركة. وأن هذا مرجعه انزواء حزب المشاركة الذى كان موضع انتقاد لجميع أعضاء جبهة الثاني من خرداد.

"مأسسة" صلاحيات منصب "المرشد"

■ ناصر إيماني(◆) ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٢/٤/١٤

اعترض مجلس صيانة الدستور على عدد من القوانين التى صدَّق عليها مجلس الشورى الإسلامي بشأن ميزانية عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ نظراً لمخالفة بعضها للشرع ومخالفة البعض الآخر للدستور. ثلاثة من هذه الاعتراضات انصبت على عدم الدقة في الميزانية الخاصة برجال الدين والمؤسسات "العقائدية - المعنوية - السياسية" والقوات المسلحة، وموضع آخر انصب على مخالفته لمقررات المجلس الأعلى للثورة الثقافية. كل هذه المخالفات تم رفضها - استنادا الى المواد (٥٧) و(١١٠) من الدستور وهي من المواد المرتبطة بصلاحيات ووظائف القيادة - من جانب مجلس صيانة الدستور.

وتكمن هذه المشكلة الحقيقية في أن مثل هذه الموضوعات - مثل محكمة رجال الدين، ميزانية الإذاعة والتليفزيون، قرارات المجلس الأعلى الثقافية وغير ذلك من الموضوعات التي ترتبط مباشرة بإدارة ومهام القيادة غالبا ما تكون موضع صراع بين المؤسسات القانونية ولم يتم أبداً اتخاذ أية خطوة من أجل ايجاد حلول لإنهاء مثل هذه المنازعات والخلافات والسؤال الآن هو:

طالما أنه كان لحضرة الإمام الخميني من قبل ومقام المرشد العظيم (مؤسسة القيادة) حاليا، السلطة والصلاحية الخاصة بتشكيل بعض المؤسسات مثل المحاكم الخاصة والمجلس الأعلى للثورة الثقافية وغير ذلك، فلماذا تتم الدعوة الآن، وبعد مرور سنوات على قيام نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلى بحث ومناقشة المكانة القانونية لهذه المؤسسات؟ وإذا كانت لهذه المؤسسات - التي يشكلها مقام المرشد المعظم - مكانة ووضعية قانونية فلماذا تحدث بعض الخلافات بين المؤسسات الدستورية في الدولة؟ في اعتقادي ان السبب الحقيقي لذلك يبدو في عدم "مأسسة عدد من وظائف وصلاحيات مقام الزعامة في الدستور"، وأنه لذلك يجب إجراء خطوة اساسية وفورية في هذا الصدد. إن للزعامة مكانة رفيعة جدا في دستورنا، كما تعد المرجع الأصلي لكل المؤسسات الدستورية في النظام. إن تعيين الكثير من كبار المسؤولين والقادة العسكريين، ووضع السياسات العامة ومتابعتها وحل الخلافات وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، وحل معضلات النظام، وإعلان الحرب والسلام، والأمر بكل أنواع الاستفتاء وكثير من الوظائف الهامة والحياتية للنظام، كل ذلك يخضع لسلطة "مؤسسة الزعامة" والأهم من ذلك كله أنه طبقا للمادة (٥٧) من الدستور فإن السلطات الثلاث تعمل كلها تحت إشراف مقام المرشد المعظم.

نحن نعلم ايضا أن بعضاً من وظائف الزعامة يتم تنفيذها وتسييرها بواسطة مؤسسات تابعة لها وهذه المؤسسات منصوص عليها ولها مكانة محددة في الدستور مثل مجلس صيانة الدستور، والمجلس الاعلى للأمن القومي، ومجمع تشخيص مصلحة النظام وغير ذلك، إلا أن قطاعا آخر من الوظائف الكثيرة الهامة الخاصة بمقام الزعامة مثل كيفية المراقبة على حسن تنفيذ السياسات الكلية للنظام وضمان تنفيذها، وطريقة حل الاختلاف وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث، وكيفية حل مشكلات النظام وغير ذلك، مثل هذه الوظائف لم تأخذ بعد الشكل المؤسسي ولم تصبح في إطار محدد وملزم.

على سبيل المثال، فإن السياسات العامة للنظام التى تبلَّغ إلى المؤسسات بواسطة مقام المرشد المعظم، مثل هذه السياسات، أى مكانة تتمتع بها في النظام القانوني للدولة، وما هي كيفية تأثير وطريقة انعكاس تلك السياسات في برامج الخطة الخمسية والموازنة السنوية للدولة؟ وفي حال تنفيذ هذه السياسات أو فى حال عدم تنفيذها ما هي المؤسسة التي لها حق متابعة تنفيذها؟ وكيف يمكن العمل على سد أوجه التقصير التي تتم بشأنها؟

هذا بالإضافة الى تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث وحل الاختلاف بينها.. بأى آلية وميكانيزمية يتم؟

والمجلس والحكومة والسلطة القضائية كيف يكونوا ملزمين بتنفيذ القرارات الصادرة لحل خلافاتهم؟ وفي حالة عدم تنفيذ ذلك ما الذى سيحدث؟ إذا لم تكن مشكلات النظام قابلة للحل بالطرق العادية ما الذى سيحدث؟ وما هو المفهوم والمقصود الخاص بـ "الطرق العادية أساساً"؟ كيف تستطيع الزعامة حل المشكلات؟ وما هي الضوابط على ذلك؟ كيف تصبح المؤسسات القانونية ملزمة بقبول وتنفيذ ذلك؟

هل قرارات الحكومة الصادرة من جانب ولاية الأمر "المرشد" تدخل في إطار نفس هذه المادة الدستورية (مادة ١١٠) وفي هذه الحالة كيف تتمكن المؤسسات القانونية من تنفيذ ذلك؟

إن تشكيل محكمة خاصة بإسم رجال الدين كانت من ضروريات النظام وقد شكلت من جانب حضرة الامام الخميني - استنادا الى صلاحياته. وعلى ذلك هل يمكن لبعض السلطات ان تمتنع عن التعاون او تمتنع عن تقديم إمكاناتها لمحكمة رجال الدين؟ وذلك استنادا الى الطبيعة الخاصة بمحكمة رجال الدين ونظرا لأنها خارج نطاق وصلاحيات السلطات الثلاث.

وإذا ما حدث ذلك - أي صدام يمكن ان يحدث؟ ألا يمكن أن يمر في الأصل - هذا النوع من المؤسسات- التي تشكل بواسطة المرشد - بتصديق مجلس الشوري الاسلامي؟ ومادام المجلس - ايضا - يعمل تحت رقابة المرشد (مادة ٥٧) فعلى المرشد ان يقوم بالتصديق على قرار المجلس في هذا الصدد.

الخلاصة، إنني أعتقد أنه من الأفضل - مادام مثل هذه النوع من الوظائف والصلاحيات الخاصة بالمرشد في غاية الأهمية لإدارة الدولة - أن يتم تشخيص ذلك ووضعه في شكل وفي إطار مؤسسي حتى تنفذ القرارات وتوضع في اطار ملزم وحتى تصبح المؤسسات الخاصة بها ملزمة هي الأخرى بمتابعتها حتى لا تحدث أو تقع أية تقصيرات في تنفيذها.

(◆) أحد كتاب جريدة "رسالت" المنتمين للتيار المحافظ.

أزمة البطالة: المشكلات والآمال

■ عبد المجيد وحيدى ■ اطلاعات سياسى - اقتصادى (الأخبار السياسية - الاقتصادية)* العدد ١٧٣-١٧٤

فى الواقع لسنا محتاجين، لتوضيح استشراء البطالة فى المجتمع الإيرانى، الى إحصائيات وأرقام، ولكن ذكر أمثلة عليها لا أظن أنه سيكون فى غير محله، وهى كالتالى:

- أعلنت وزارة التربية والتعليم عن حاجتها لتعيين مشرفين صحيين فى المدارس فتقدم لشغل الوظيفة عدد من الأطباء العاطلين. والأسوأ من ذلك، أنه فى الوقت نفسه شاع بين الناس فى طهران أن العمل بوزارة التربية والتعليم يتطلب الحصول على توصية خاصة، وأن عددا من الأطباء قد تم تعيينهم فى هذه الوظيفة بناء على توصيات.

- جاء فى كتاب مجتمع العمل والعمالة للدكتور غلا معباس توسلى، أن عدد العاطلين فى عام ١٩٩١ بلغ مليونى فرد أى ٣٪ من عدد السكان الإيرانى، منهم ٥٠٠ ألف خريج مؤهلات عليا يبحثون عن عمل.

- يجب توفير ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنويا، فى حين أن الدولة ليس لديها القدرة على توفير أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنويا.

- فى عام ١٩٩٧ لجأ ٥٦٧ ألف فرد لوزارة العمل للحصول على وظيفة، كان من بينهم أكثر من ألف فرد حاصل على شهادات الماجستير والدكتوراة .

- يجب أن توفر الحكومة الإيرانية ٧٦٥ ألف فرصة عمل سنويا، حتى ينحصر معدل البطالة فى نهاية الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٤ الى ٣ ملايين عاطل.

- صرح وزير العمل والشئون الاجتماعية: أنه حتى الآن ليس لدى إيران إحصائية دقيقة عن أوضاع العمل والبطالة.

- يضاف سنويا الى طابور البطالة ٢٠٠ ألف خريج جامعى.

بهذه المقتطفات الإحصائية تتضح أبعاد الأزمة جيدا، ونعلم أن الإحصائيات الإيرانية يتم إعدادها بشكل (متحفظ جدا) .

جذور وأسباب الأزمة :

هناك مجموعة متداخلة من العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية وماشابهها، وكل منها يؤثر على الآخر ومن أجل فتح الطريق أمام حل شامل لهذه الأزمة يستلزم الأمر وجود إرادة قوية مع وجود مخطط شامل متعدد الأوجه، بالإضافة الى قبول حدوث بعض التغييرات القانونية والإدارية فى المجتمع الإيرانى.

وفيما يلى نتناول عددا من العوامل الرئيسية للأزمة:

١- العوامل الإدارية:

للعوامل الإدارية تأثير كبير فى مشكلة البطالة، ولانستطيع فيما يلى ذكر بعض منها :

أ- الافتقار الى برنامج تخطيطى للاستفادة من القوى البشرية، فحتى الآن لم يتم طرح مخطط تفصيلى للقوى البشرية الإيرانية، فإيران تحتاج الى هيئة مركزية ذات طبيعة مستقلة نسبيا تختص بهذا الشأن، وتتولى جميع أمور توجيه القوى البشرية مثل التوظيف، وهجرة الخبرات والكفاءات الى الخارج، وإرسال العمالة الى الخارج، وتحقيق توازن فى نوعيات الدراسات الجامعية، وتدريب العمالة الماهرة وما إلى ذلك من أمور.

لا توجد فى إيران قوانين كافية تنظم وتحدد شروط إقامة الأجانب فى الداخل، كذلك حدود الملكية والعمل والحقوق المدنية والتأمين والصحة والتربية والتعليم. ومن أهم الأمور التى يجب أن تنهض بها مثل هذه الهيئة قضية التشغيل والعمالة .

فمع قلة فرص العمل، هناك ما يتراوح بين ٢,٥ مليون الى ٣ ملايين أجنبى داخل إيران، وبالطبع يمثل الأمر أحد أسباب انتشار البطالة.

طبقا لقول مدير الإدارة العامة لتشغيل الأجانب، هناك ٣٠٠ ألف فرد من مجموع الأجانب داخل إيران لهم أوراق إقامة أما البقية فيعيشون فى إيران بشكل غير قانونى.

فيما سبق كان العمال الأفغان يشغلون سوق العمل، فقد توجهوا للتجارة وامتلاك المحلات، بل إن بعضهم يعمل كمصدِّر للملابس فى إيران وحل العراقيون محلهم حاليا، وبالطبع شكلت بعض الأنشطة نقاط جذب لهم مثل بيع السجائر والسلع الكمالية.

إن السوق السوداء للدواء فى شارع ناصر خسرو بطهران تديرها شبكات يسيطر عليها أفراد غير إيرانيين، وكذلك مركز تجارة السجائر فى نفس الشارع، وفى المقابل تهاجر النخب الإيرانية والأفراد المؤهلين الى الخارج بأعداد كبيرة، وفى كل يوم تشجعهم عشرات الإعلانات فى الجرائد على الهجرة الى الخارج . لذا فإنه فى حالة وجود نظام تخطيطى فعال للقوى البشرية، يمكن

(*) صادرة عن مؤسسة إطلاعات بطهران.

إرسال الأفراد المؤهلين للخارج، وفى الوقت نفسه استقبال تحويلات العاملين بالخارج .

ب- التجارة الخارجية : إن الإيرانيين يعملون فى التجارة الخارجية على نحو يؤدى الى إهدار كثير من الثروات. وفى الوقت الحالى وبسبب عيوب نظام التجارة الخارجية تهدر سنويا مبالغ طائلة من العملة الصعبة بسبب دخول السلع المهربة التى تأتى بالأساس من منطقة (جبل على) فى دبى، والتى يتضح تماما أنها أكثر من حجم التجارة والواردات القانونية والرسمية.

إن الواردات المهربة بالقطع أكثر ربحية للمستورد، ولكن ما أكثر الضرر الذى ستلحقه بالناس والصناعة الإيرانية !

ويقدر رئيس هيئة الجمارك الإيرانية قيمة السلع المهربة التى تدخل الى الأسواق الإيرانية بحوالى مليارى دولار سنويا .

وتقدر دورية (المجتمع المدنى) الواردات المهربة بحوالى ٦ مليارات سنويا، وتستنتج أن الربح العائد على المستوردين من تهريب السلع يقارب الدخل السنوى العام للدولة من حصيلة النفط والضرائب والجمارك وجميع أوجه مصادر دخل الدولة.

من البديهى أن هذا الحجم الضخم من الواردات المهربة (الذى يجب أن نجد له مسمى آخر) له آثار سلبية ومدمرة بشكل مباشر على عملية الانتاج والتشغيل.

فحينما يمكن إدخال السلع بمثل هذه السهولة ويتحقق ربح يصل الى ١٠٠٪ على الأقل (وهو عادة أكثر من هذا بكثير) فلا يوجد سبب أو دافع لا يجعل المنتجين يوقفوا مصانعهم ويتجهوا الى الاتجاه الآخر.

إن الصناعة الإيرانية تواجه فى كل يوم بآلاف المشكلات والعقبات، وستتجه بسهولة الى هذا الاتجاه .

بجانب ذلك، فإن رأس المال الصناعى يوجه صوب التجارة والواردات غير القانونية وينحسر الميل لضخ استثمارات جديدة فى قطاع الصناعة، كل هذا يؤدى الى فقد مجالات التشغيل والعمالة، ومن ناحية أخرى، أدت هذه الواردات السلعية الى توقف كثير من الوحدات الإنتاجية، والمثال على ذلك أزمة صناعة النسيج الجارية الآن.

إن الشبكة الاقتصادية السرية العاملة فى إيران قد أدت الى آثار سلبية كثيرة مثل عدم دفع الضرائب، ودخول سلع راكدة من باكستان وتركيا على أنها منتجات يابانية ، فضلا عن وجود أنواع من السلع الاستهلاكية داخل السوق الإيرانى مثل (اللبان والعصائر والبسكويت وما الى ذلك) مما تنتج إيران مثيلا له. وهذا الأمر يحتاج الى تحقيق دقيق بشكل منفصل عن موضوع البطالة .

٢- النظام القانونى:

فى الوقت الحالى لا يولى النظام القضائى أهمية كبيرة للأمن الاقتصادى، فلا يوجد للشيك قيمة، ولا يعتد جديا بالكمبيالة . والتعامل الآجل الذى هو جزء ضرورى وحيوى من النشاطات الاقتصادية فى مجال الصناعة ، أصبح خطيرا غير مضمون ، ولا يوجد له أى نوع من الضمان أو الحماية.

ولا توجد أى آلية تضمن التعاملات المشروطة ، وإذا لم يؤد أى طرف التزامه أو تعهده، لا يعلم الطرف الآخر الى أى جهة يجب أن يلجأ ويتقاضى.

إن فحص النزاعات القانونية (التى تحدث كثيرا فى النشاطات الصناعية) يستغرق وقتا طويلا فى المحاكم ويكون عالى التكلفة بالغ المشقة (على خلاف طبيعة النشاط الصناعى، الذى يقوم على أساس السرعة والدقة).

على سبيل المثال ، تعتبر عمليات السرقة من الوحدات الإنتاجية أو تخريب المعدات على يد العاملين عليها أحد القضايا الجدية التى لم تطرح قانونيا ولم يتم تتبعها ودراستها .

كما أن عدم الوفاء بالالتزام الذى هو جزء من الأسس القانونية، لا يثير حساسية أو امتعاضا على نحو كبير، فلو أن شخصا سلم مواد خام لوحدة صناعية متأخرا عن الميعاد المحدد (خاصة مع حالة التضخم الموجودة) فإنه يلحق ضررا قاتلا بهذه الوحدة الصناعية، فى حين أن مثل هذا الضرر غير قابل للعرض على المحاكم الإيرانية.

إذن يجب أن تتم عملية إعادة نظر فى النظام القانونى بشكل جدى نظرا لأنه يمثل أحد دعامات النشاط الصناعى. فتبعا للنظام القانونى الحالى فى إيران يخزن المنتج الى أقصى قدر ممكن ويكتفى بأقل قدر منه، وبالطبع ينتج عن هذا حالة من الركود فى العملية الإنتاجية وينخفض معدل التشغيل.

أما الإنتاج الكثيف الزائد عن حدود إمكانيات المنتج يؤدى الى الدخول فى احتمالات الإفلاس أو التوقف بسبب إنعدام الأمن القانونى للنشاط الاقتصادى.

٣- النظام البنكى:

لا يتماشى النظام البنكى الإيرانى مع الاحتياجات الصناعية. فالبنوك تضع شروطا كثيرة جدا لإعطاء قروض صناعية ، فى حين تقدم تسهيلات ضخمة للتجار والمستوردين. وتوصف قواعد القروض الصناعية بين الخبراء باتفاقية تركمانتشاى تندرا بتعسفها وجورها على الصناعيين، إذ تبلغ نسبة الفائدة عليها حوالى ٢٢٪ سنويا وهو ما لا يتناسب مع طبيعة النشاط الصناعى.

بالإضافة الى الغرامات التى تفرض على المقترضين من كل حدب وصوب، فبعض البنوك تفرض غرامات فى حالة تأخير دفع قسط القرض!

ولمجرد شيك مرفوض يغلق رئيس شعبة القروض الحساب البنكى للمقترض أو على الأقل لا يجدد دفتر الشيكات.

ومن أجل الحصول على قرض صناعى يتطلب الأمر شهوراً من المجئ والذهاب وسلسلة من الإجراءات المعقدة

، ولو تقرر أن يكون النظام البنكى فى خدمة الصناعة فإن الأمر يتطلب أن تحد البنوك من سطوتها وتقوم بإعادة النظر فى تعاملها مع النشاط الصناعى. وينبغى ألا ترتفع فائدة القروض الصناعية، ولو أتيح لرجال الصناعة قروضا بفائدة منخفضة تتراوح بين ١٠-١٢٪، وارتفعت الفائدة على القروض التجارية فستنتقل رؤوس الأموال من التجارة الى الصناعة، وهذه هى إحدى وسائل التنمية الصناعية.

٤- رؤوس الأموال الأجنبية :

الاستثمارات الأجنبية التى يعلق الكثيرون الآمال عليها لإيجاد فرص للعمل يبدو أن المجال لها فى الوقت الحالى غير موات .

فالأجانب لا يبدون رغبة فى الاستثمار داخل إيران فى مجالات غير مجال النفط والغاز والبتروكيماويات. وكانت الاستثمارات الأجنبية فى إيران متواضعة الى درجة أنه فى السنوات السبع الماضية بلغ متوسطها السنوى مايقارب ٢٢٠ مليون دولار وكانت فى عام ١٩٩٩ خمسين مليون دولار فقط .

وتذهب آراء الخبراء الأجانب الى أنه كلما كان الإيرانيون المقيمون بالخارج أكثر ثراءاً فإنهم سيستثمرون أموالهم فى إيران، هذا فى حين أن الواقع الفعلى القائم يؤكد أن المستثمرين تمتعوا فى السنوات الأخيرة بامتيازات ومكاسب عديدة، ومع ذلك لم يرغبوا فى الاستثمار داخل إيران، وفضلوا عليها تركيا ودبى.

نتيجة لذلك كان معدل نمو الاستثمارات الأجنبية فى إيران سلبيا.

طبقا لقول رئيس هيئة التأمين المركزية الإيرانية، قام الإيرانيون فى عام ١٩٩٨ باستثمارات بلغت ١٢ مليار دولار فى تركيا ، وفى نفس العام أسست أكثر من ١٠٠٠ شركة إيرانية فى دبى برأسمال لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار .

مع هذا الوضع القائم يجب أن نبدأ فى القضاء على مشكلات الاستثمارات الداخلية، حتى يتم جذب الاستثمارات الأجنبية فى مرحلة تالية.

٥- الإنتاج والصناعة:

الإنتاج والصناعة هما المنشأ الأساسى لفرص العمل، وهما يواجهان صعاباً عديدة تحتاج كل واحدة منها الى بحث مفصل. وللتنمية الصناعية قائمة طويلة من الاحتياجات، كما أن هناك مشكلات خاصة للعامل فى المجال الصناعى فما يقرب من ٣٠٪ من راتبه يذهب الى التأمين الاجتماعى وإذا أضفنا إليه ضرائب تقدر بـ٥٪ يبلغ جملة المستقطع من راتب الصانع ٣٥٪، بمعنى أنه لو أضاف صاحب العمل ١٠٠ تومان (مليون تومان يساوى ٥٠٠٠ جنيه تقريبا) لراتب العامل فسيقتطع منه ٣٥ تومان، ولا تسمح قوانين وزارة العمل بغير ذلك .

وللضرائب قصة أخرى. فنظراً لأن الضرائب يتم حسابها بشكل تصاعدى، فيمكن الوصول بسهولة الى الحد الأقصى منها البالغ ٥٢٪ لربح يبلغ ٣٠ مليون تومان.

ومن البدهى عندما لا يستطيع النظام الضرائبى أن يحصل الضرائب من الواردات المهربة ، فإنه لن يستطيع تحصيل ضرائب من ملايين العاملين الأجانب فى إيران، الذين يعملون فى المجالات التجارية، وحينئذ ينبغى على الصناع أن يحملوا على أكتافهم الجانب الأكبر من أعباء الضرائب.

فضلا عن هذا تتحمل وزارة الطاقة وشركات الكهرباء الإقليمية المنفذة كافة النفقات اللازمة لتوصيل التيار الكهربائى من مد خطوط وكابلات ومقايسة، إضافة الى تكاليف الاشتراك، لتصل التكلفة الى عدة ملايين من التومانات، وبعد كل هذا يتم قطع التيار فى حالة التأخر عن دفع ١٠٠ ألف تومان دون تمهل، ولأن الكهرباء يسيطر عليها القطاع الخاص، فإن أسعارها ترتفع فى كل عام دون أدنى مراعاة لكثير من الصناعات ونتيجة لذلك اضطرت مصانع كثيرة للتوقف عن العمل .

الخروج من الأزمة :

للخروج من هذه الأزمة ينبغى اتباع عدة وسائل هى:

١- استغلال الإمكانات المعطلة فى مجال الصناعة :

فى جميع أرجاء إيران توجد مشروعات معطلة تركت لسنوات بسبب مشكلات عديدة. وتستطيع الحكومة إعداد برامج طموحة للقضاء على مشكلات هذه الوحدات الإنتاجية، وعلى أية حالة تمثل هذه المشروعات الثروة الحقيقية لإيران ويجب انقاذها. وطبقا لقول وزير الصناعة يبلغ عدد المشروعات المعطلة ١٢٠٠ مشروع، وقدرها وكيل وزارة العمل والشئون الاجتماعية بـ ٨٠٠٠ مشروع، فى حين يقدرها سكرتير جمعية الصناعات النسيجية بـ ٩٠٠٠ مشروع .

بغض النظر عن الاختلاف فى الأعداد المذكورة، فهناك بخلاف المشروعات المعطلة التى لم تتم، مشروعات كانت تعمل بالفعل وبسبب الظروف الاقتصادية أصبحت معطلة أو لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية.

على سبيل المثال: نقلا عن وزير التعمير هناك ٢٥٠ ألف طن من القدرة الإنتاجية للدجاج والبيض لا تستغل، فى حين أن القدرة الإنتاجية الإجمالية تبلغ مليونا و٦٥٠ ألف طن.

فى موضع آخر يصرح سكرتير جمعية الصناعات النسيجية أن ٥٠٪ من الإمكانات الموجودة فى مصانع النسيج والملابس غير مستغلة، لذا فإن استغلال هذه الإمكانات يمكن أن يساعد على تقليل حجم البطالة .

٢- الزراعة :

لا يخفى على أحد أن لإيران إمكانات ضخمة فى قطاع الزراعة يمكن أن توفر فرصا ضخمة للاستثمار والتشغيل، ولكن كثيرا منها يتم إهداره.

فيهدر سنويا فى حدود ١٣٠ مليار متر مكعب من المياه، ويوجد ١٢ مليون هكتار من الأراضى البور، كذلك يتصحر

سنويا مليون ونصف المليون هكتار من الأراضى الزراعية، وتستطيع الحكومة تسليم الأراضى البور الى مجموعات تعاونية فى مشروعات المئة هكتار، لتبدأ عملية استصلاح الأراضى البور.

بجانب ذلك لو رفعت الحكومة سعر توريد القمح بدلا من الشراء من الخارج ستتحول إيران خلال عام واحد إلى مزرعة للقمح، وليس ببعيد أن تتمكن من تصديره. ففى عام ١٩٩٨ اشترت الحكومة القمح من المزارعين بسعر ٤٨٠ ريالاً للكيلو (١٠٠٠ ريال تعادل خمسين قرشا تقريبا) فى حين أن سعر القمح المستورد فى نفس السنة بلغ ١١١٥ ريالا.

مثل هذه الأمور تحدث على مدار سنوات طويلة، ويمكن بسهولة خلق ملايين من فرص العمل فى قطاع الزراعة من خلال رفع سعر توريد القمح ولو إلى ١٠٠٠ ريال فى العام القادم.

٣ ـ السياحة:

تعتبر صناعة السياحة من المجالات المؤهلة لاستيعاب حجم عمالة ضخم، فضلا عن أن الدول تحصل على دخول ضخمة من هذا القطاع على مستوى العالم.

ويقال أن إيران عاشر دولة على مستوى العالم من حيث مقومات السياحة التاريخية، إذاً فلديها استعداد جيد للنشاط فى هذا المجال.

ولدى إيران أيضا اماكن جذب كثيرة لسياحة المنتجعات، وكذلك السياحة الثقافية، إن اقتصاديات السياحة تستطيع أن تنهض بكثير من المجالات الصناعية والانتاجية. ويبلغ عدد السائحين سنويا على مستوى العالم ٦٥٠ مليون سائح نصيب إيران منها أقل من مليون، ومن مجموع الدخل السياحى العالمى البالغ ٦٥٠ مليار دولار يقل نصيب إيران عن مليار دولار، هذا فى حين أن إيران لديها امكانات يمكن أن تدر عليها ٢٠ مليار دولار. وفى الظروف الحالية تستطيع التنمية السياحية أن تحسن سوق العمل الإيرانى بسرعة كبيرة.

٤ ـ إرسال القوى العاملة إلى الخارج.

يمكن إرسال آلاف الشباب للعمل فى الخارج من خلال إعداد مشروع متوازن يقترن بالتدريب والتحكم من قبل الحكومة. وقد حصلت دول مثل الهند وباكستان والفلبين على دخول متزايدة من العملة الصعبة عن طريق إرسال قوى عاملة للخارج، ويقولون عن ذلك: نحن لدينا القوى البشرية بدلا من آبار النفط.

وطبقا لاحصائيات المنظمة الدولية للعمل هناك ما يقرب من ٨٠ مليون فرد يعملون خارج بلادهم، بدخل سنوى يبلغ ١٠٠ مليار دولار على الأقل.

وهنا أيضا نجد أن الدخل الإيرانى من إرسال العمالة إلى الخارج يقدر بالسلب، نظرا لوجود ملايين من الأفغان والعراقيين فى إيران.

ومن خلال برنامج تخطيطى فى هذا المجال تستطيع إيران إرسال عمالة إلى الدول الصناعية، وأولئك بمجرد العودة يتحولون إلى أصحاب عمل، ولو استطاعت إيران بقدر من الاهتمام إرسال مائة ألف عامل إلى الخارج، فسيكون لديها سنويا ما لا يقل عن ١٢٠ مليون دولار من العملة الصعبة، وهذا الرقم يفوق مجموع الاستثمارات الأجنبية فى عام ١٩٩٩ بمقدار مرتين ونصف المرة .

النتائج:

إن البطالة والركود الصناعى ظاهرتان متوازيتان، فمع الركود الصناعى حتما ستظهر البطالة. ومن أجل القضاء على البطالة أو التقليل من معدلاتها يجب بداية القضاء على المشكلات والعقبات التى تواجه الصناعة والاستثمارات، ولا سبيل للقضاء على البطالة سوى ذلك ولا يجوز أن يحدث أى تأخير فى هذا المجال على الإطلاق، أما الاجراءات الأخرى الضرورية التى يمكن القيام بها فهى كالتالى:

ـ تشكيل هيئة تخطيط للقوى البشرية.

ـ تشكيل لجنة للإنتاج أو للتشغيل والإنتاج فى مجلس يكون هدفه رفع العقبات التى تواجه الصناعة والعملية الانتاجية والوقوف فى مواجهة كل مشروع أو لائحة تعوق الانتاج.

ـ يجب النظر بجدية للسياحة وإرسال العمالة للخارج لما لها من مردود سريع ونتيجة فعالة، ولا مجال للخوف من التأثيرات الثقافية فالثقافة الدينية والقومية الإيرانية راسخة بشكل كاف.

ـ حل مشكلة التهريب السلعى، فيجب على الفور إعداد مشروعات لتحجيم عملية تهريب السلع وتجارة السوق السوداء وتوجيه هذا النوع من النشاط إلى التجارة الرسمية وتحويلها لخدمة العملية الانتاجية.

ـ من الضرورى حل مشكلة تواجد الأجانب فى إيران. فوجود عدة ملايين من الأجانب يتجولون بحرية داخل إيران أمر غير مقبول بالفعل. فحتى لو لم تكن هناك مشكلة بطالة فلا ينبغى تجاهل الآثار الاجتماعية المدمرة الناجمة عن تواجدهم، وبخروجهم سيتم توفير الملايين من فرص العمل.

ـ من الضرورى توجيه الاستثمارات إلى القطاع الزراعى، فسيؤدى ذلك إلى زيادة الكثافة السكانية فى القرى وتقليل الضغط السكانى على المدن.

ـ هناك أراض بكر تحت تصرف هيئة المصادر الطبيعية لم تستغل بعد، يجب أن توضع فى إطار مشروعات تعاونية كبرى وتسلم لطالبيها بشروط ميسرة.



انتاج الألومنيوم يصل إلى مليون طن

حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠٢/٤/٢١

أعلن المهندس إسحاق جهابخير وزير الصناعة والمعادن، خلال مراسم افتتاح مشروع تجديد مصنع الومنيوم اراك في ٢٠٠٢/٤/٢٠ ،أنه طبقاً لمشروع التجديد ستزداد كمية انتاج الألومنيوم إلى مليون طن سنوياً.

واعتبر وزير الصناعة والمعادن أن إنتاج هذه الكمية من الألومنيوم مرتبط بانتاج ٢ مليون طن من بودرة الألومنيا وذكر أن انتاج بودرة الألومنيا بمعدل ٤ مليون طن سنوياً يعد أحد مجالات جذب الاستثمارات الخارجية في إيران وأن هذه الكمية من الانتاج ستغطى حاجة مصانع المنطقة.

وأضاف جهابخير أن دول الخليج العربى ستكون بكل تأكيد سوقاً لتصدير الألومنيوم. وأن انتاج مصنع الومنيوم المهدى ببندر عباس سيصل إلى ٦٠ ألف طن وقد عقدت مباحثات مع ألمانيا لزيادة إنتاج هذا المصنع إلى ١١٠ طن سنوياً.

التشكيل الجديد لمجلس تشخيص مصلحة النظام

همشهرى (المواطن) ٢٠٠٢/٣/١٧

أعلن مرشد الثورة الإسلامية آية الله خامنئى تشكيل الدورة الجديدة لمجلس تشخيص مصلحة النظام والتى ستمتد لخمس سنوات قادمة.
وتضم عضوية المجلس من الشخصيات الاعتبارية كل من رؤساء السلطات الثلاث، فقهاء مجلس صيانة الدستور ، الوزير أو رئيس الجهاز موضع النقاش فى المجلس، رئيس اللجنة المعنية بالموضوع المحول للمجلس وذلك من بين لجان مجلس الشورى الإسلامى.
كما تضم من الشخصيات الحقيقية حجج الإسلام وآيات الله هاشمى رفسنجانى، امين نجف آبادى، واعظ طبسى، جنتى، إمامى كاشانى، موحدى كرمانى، حسن حبيبى، مير حسين موسوى، ولاياتى، محمد ريشهرى، حسن صانعى، حسن روحانى، مصطفى مير سليم، حسن حبيب الله عجر اولادى، درى نجف آبادى، على لاريجانى، توسلى محلاتى، مرتضى نبوى، فيروز آبادى ، غلام رضا آقا زاده، بيجن نامدار زنجنه، محمد هاشمى ، محسن رضائى، على أكبر ناطق نورى، محمد رضا عارف، غلام على حداد عادل، مجيد انصارى، حسين مظفر، محمد رضا باهنر، محمد جواد ايروانى.

تزايد الصادرات غير النفطية ١٢,٤٪

نورور (اليوم الجديد) ٢٠٠٢/٣/١١

طبقاً لتقرير قسم العلاقات العامة بالجمارك الإيرانية، فقد زادت الصادرات غير النفطية للدولة عام ٢٠٠١ بنسبة ١٢,٤٪ مقارنة بالعام الماضى ووصلت إلى ٣ مليار و ٩١٧ مليون و ٩٠٠ ألف دولار. وقد جاء فى التقرير أن وزن السلع المصدرة من الدولة خلال هذه الفترة كان ١٥ مليون و ١٩٤ ألف طن بنسبة نمو بلغت ٩,٧٪ .
وكانت الصادرات غير النفطية متمثلة فى السجاد بقيمة ٩٢ مليون دولار، الغاز ٤٣١ مليون دولار، الحديد والصلب ١٩٥,٤ مليون دولار، السلع المصنعة ١٧٩ مليون دولار، المنتجات البتروكيماوية ١٠٦ مليون دولار، المصنوعات النحاسية ١٠٠ مليون دولار، الحبوب ٦٦ مليون دولار، والفستق ٢٤٨ مليون دولار.
من جهة أخرى استوردت الدولة فى عام ٢٠٠١ ما يزيد عن ٢٦ مليون و ٤٤١ ألف طن من السلع بقيمة ١٧ مليار و ٩٣٨ مليون دولار وكانت أهم السلع المستوردة الآلات الصناعية ،الأجهزة الكهربائية، خام البلاستيك، المنتجات الكيماوية ، الأدوية، تجهيزات الطرق، وزيوت الطعام.

توكلى: الحوار مع أمريكا خيانة

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية

(ايرنا) ٢٠٠٢/٥/١٨

قال الدكتور أحمد توكلى (أحد المرشحين فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠١) أن أى حوار فى الوقت الراهن مع أمريكا هو خيانة وأن الذين يدعون لمثل هذا الحوار هم فى الواقع عديمى الدين وعملاء وخونة.

وأضاف فى كلمة ألقاها فى جمع من أهالى خرم آباد أن من يدعو إلى الحوار مع أمريكا لم يشاهد ما عليه الآن دول مثل تركيا و قال توكلى أن القروض البالغة مليارات الدولارات والفساد والتحلل هى نتيجة العلاقة مع أمريكا محذرا بذلك الساسة من الدخول فى أى حوار مع أمريكا.

وقال أن الظروف الحالية للبلاد مهما تكون فهى ظروف اخترناها بانفسنا ولم تفرض علينا لكن إذا ما سيطرت أمريكا علينا فيجب أن نتوقع رؤساء جمهوريات ديكتاتوريين يمكن أن تستمر فترة رئاسة كل منهم عشرين عاماً.

وأكد على ضرورة أن يقوم جميع أبناء الشعب فى مثل هذه الظروف بدعم الحكومة ومساعدتها فى تطبيق برامجها لكى تكون البلاد فى مأمن عن سيطرة الأجانب.

حجاريان: تهديدات خاتمى بالاستقالة جدية

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (ايرنا) ٢٠٠٢/٥/١٨

قال مستشار رئيس الجمهورية سعيد حجاريان أنه يعتقد أن التهديدات الأخيرة للرئيس خاتمى بالاستقالة لم تكن مزحة بل هى جدية. وأضاف أن الرئيس خاتمى صبور ولكنه يقلق ويتألم من الاشياء التى قد تضر بالمواطنين أو تعرضهم للخطر.

وأشار إلى أن مستقبل الإصلاحات علي المدى البعيد يعتبر واعداً ولكنها قد تتعرض لصدمات على المدى القصير.

وقال أن الشعب الإيرانى قام بثورته وهو شعب واع فإذا لم تكن هناك إصلاحات فإنه سيبحث عن شئ أفضل.

تجهيز شبكة الانترنت لاستيعاب ١٥ مليون مستخدم

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (ايرنا) ٢٠٠٢/٥/١٨

أعلن وزير البريد والبرق والهاتف أحمد معتمدى أنه يتم تجهيز شبكة الإنترنت حتى نهاية الخطة الخمسية الثالثة لتستوعب ١٥ مليون مستخدم لها.

وأعرب وهو يتحدث إلى موظفى دائرة الاتصالات فى مدينة شاهرود عن أمله فى إكمال المشروع هذا العام كما أعرب عن أمله فى أن تشهد البلاد تطورات كبيرة فى مجال الاتصالات خلال الثلاث سنوات القادمة.

منظمة الفاو تنفذ ٢٠ مشروعاً فى إيران

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (ايرنا) ٢٠٠٢/٥/١٨

أكد على يوسف حكيمى مسئول التخطيط بمكتب منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة (الفاو) أن هناك ٢٠ مشروعاً تسهم المنظمة فى تنفيذها الآن فى إيران.

وقال حكيمى إن تاريخ التعاون بين إيران والفاو يرجع إلى ما قبل الثورة موضحاً ان افتتاح مكتب للمنظمة فى طهران فى عام ١٩٩٢ قد أدى إلى استئناف التعاون بين إيران والمنظمة بعد سنوات من الانقطاع.

وأضاف أن سياسات ومبادئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاسيما فى مجالات الحد من الفقر والأمن الغذائى تتطابق تماماً مع أهداف المنظمة.

وكانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد أعلنت عن استعدادها فى الاجتماع الاقليمى للفاو بشأن الشرق الأدنى الذى عقد فى مارس من هذا العام فى طهران عن تشكيل مركز لتقليص دائرة الجفاف فى منطقة الشرق الأدنى وأعلنت موافقتها على تشكيل اتحاد دولى لمكافحة المجاعة والفقر وتأسيس صندوق لتوفير الأمن الغذائى والصحى.



رسائل خاتمي إلى القادة العرب بشأن القضية الفلسطينية

■ انتخاب (الانتخاب) ٢٠٠٢/٤/١٦

أولا .. رسالة مشتركة من خاتمي إلى الأمير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني السعودي والشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن الأوضاع الفلسطينية الصعبة والمحزنة واستمرار الحرب وسفك الدماء من جانب النظام الإسرائيلي المحتل ضد هذا الشعب المظلوم الأعزل قد أثار غضب ونفور شعوب العالم. إنه في الوقت الذى نجد فيه المجتمع الدولي -ضمن إعلانه عن انزعاجه من الإرهاب الدولي- يقوم بممارسة وإعمال الطرق والوسائل اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة المشئومة والخطيرة، في نفس الوقت نجد أن النظام الإسرائيلي قد زاد من جرائمه، بل نجده ايضاً قد وسع من إرهابه الحكومي بشكل غير مسبوق.

إن الهجوم على سيارات الإسعاف التي تحمل الجرحى والقتلى، وتدمير مراكز الصحة والعلاج، والحصار الاقتصادي ومهاجمة مخيمات اللاجئين المشردين وسائر الجرائم الإنسانية التي تتم بأيدي جيش النظام الصهيوني في المدن الفلسطينية تعد كلها نقضا واضحاً لكل القوانين الإنسانية والدولية. لكن النظام الإسرائيلي في إطار عدم اهتمامه بسيل الاعتراض والإدانة الدولية لازال مستمرا ولازال يقوم بقتل النسل وإبادة الأمة الفلسطينية المناضلة والمطالبة بحقوقها.

إنه على الرغم من أن مشاعر شعوب العالم المختلفة خاصة الشعوب الإسلامية قد قامت واستيقظت، بل وأخذت أمواج اعتراضاتها وإدانتها العالمية تملأ العالم بشأن هذه الجرائم الإسرائيلية التي لا مثيل لها والتي تحدث بدعم من الحكومة الأمريكية - على الرغم من ذلك كله - فإن دعم وتحفيز النظام القبيح، القمعي وغير المكترث بكل المقررات والموثيق الدولية بشأن حماية ورعاية حقوق الإنسان والإنكار غير المقبول للشعب الفلسطيني، كل هذا يوجب علينا من أجل أداء مسئوليتنا الإنسانية عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي، أن نجابه هذا النظام بعمل جدي للتصدي لهذه الموجة من القتل والإرهاب والخراب من جانب هذا النظام، وأن نقوم بأى خطوة في سبيل تحذير هذا النظام وإنقاذ الأمة الفلسطينية المظلومة والمضطهدة.

ولهذا فإنني أعتقد أنه من اللازم ان نبذل قصارى جهدنا بالشكل الذى يبرهن عمليا على وحدتنا وعلى تأييدنا النظري من أجل حماية أكثر شعوب العالم تعرضا للظلم وأن نوجه تحذيراً مباشرا للنظام الإسرائيلي وحماته للتوقف عن اقتراف هذا العنف وهذا الإجرام. من ناحية أخري يجب أن نفكر في الخطوات التمهيدية اللازمة لتقديم كل أنواع المساعدة لدعم الانتفاضة وأن نؤمن ونضمن المساعدات اللازمة والاحتياجات الأولية للنساء والرجال والأطفال الفلسطينيين الذين يتعرضون للقتل والذبح.

وفي النهاية أريد من حضرتكم أن تتخذوا التدابير اللازمة والفورية والقرارات العاجلة في هذا الصدد وكذلك الخطوات المتوافقة في سبيل أداء هذه المهمة الكبيرة والقضاء على المعاناة الشديدة التي تعانيها الأم الفلسطينية.

ثانيا .. رسالة خاتمي الى رئيس المؤتمر الاسلامي صاحب الفخامة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير

دولة قطر رئيس الدورة التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

على الرغم من ان النظام الصهيوني قد قام على اغتصاب وقتل وطرد أهل فلسطين الأحياء من أراضيهم وقمع استمر اكثر من نصف قرن إلا أنهم لم يتخلوا عن وطنهم رغم كل هذه الأزمات والمشكلات.

لكن الجرائم الأخيرة لهذا النظام - والتي شاهدها العالم أجمع - هي جرائم لا نظير لها في التاريخ المعاصر.

إن ما يحدث الآن، بصرف النظر عن جميع الاختلافات في الرؤى السياسية والمذهبية العقائدية إنما يعد جريمة ضد البشرية.

وعلى الرغم من أن ذلك قد ايقظ وجدان الأمم والشعوب خاصة الشعوب والأمم الإسلامية، ورغم أن ذلك قد أشعل موجة من التظاهرات والاعتراضات في جميع أنحاء العالم، رغم كل هذا، إلا أن هذه الجرائم للأسف الشديد تتم بتأييد وحماية الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذى قضى بالفعل على أي نوع من الشك في أن الحياد الأمريكي - حتى من جانب أكثر الأفراد تفاؤلا - قد انتهى تماما وأن سياستها الرسمية والعلنية قد قامت على دعم وحماية الطغاة المجرمين وممارسة وإعمال الضغط على أكثر الأمم تعرضا للظلم فى العالم. كما أن سائر الأوساط والحكومات المختلفة لم تمارس مسئوليتها الإنسانية في مواجهة هذه الجرائم المفجعة والمثيرة.

لهذا كله فمن المنتظر أن تصبح الدول الإسلامية فاعلة ونشطة لحل هذه الأزمة عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي والتي نشأت في الأصل لحماية القدس الشريف والشعب الفلسطيني المظلوم، وأن تصبح أكثر فاعلية لوقف هذه الموجة الإسرائيلية من القتل والاغتيال والتدمير وأن تخطو الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الأمر ويأتي في مقدمة ذلك التنفيذ الجدي والكامل لمقررات منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بالمقاطعة الشاملة لهذا النظام من جانب جميع الدول الإسلامية، وأن يتم في نفس الوقت خفض تصدير النفط لمدة شهر إلى الحماة الأصليين لإسرائيل من جانب الدول الإسلامية المصدرة للبترول للتدليل على اعتراضها الحقيقي تجاه هذه الممارسات وأن يحفزوا الدول الأخرى وسائر الأوساط والدوائر العالمية للضغط على النظام الإسرائيلى، وبالتوازي مع ذلك يتم تقديم كل أنواع الدعم والمساعدة للانتفاضة من أجل توفير الاحتياجات الأولية للنساء والرجال والشباب والأطفال الذين يتعرضون للقتل العام.

إنني أطلب إليكم بصفتكم رئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي وبإسم هذه المنظمة أن تبذلوا خالص مساعيكم من أجل اتخاذ الإجراءات الفورية والقرارات العاجلة بهذا الشأن، وأن تخطو بذلك خطوة أخري في سبيل أداء مهمتكم الثقيلة تجاه المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

الشرق الأوسط بين طرحين

■ جلال برزجر - إيران ٢٠٠٢/٣/١٧

طغت الحوادث الوحشية التى يرتكبها شارون على جميع القضايا المطروحة فى الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وادت إلى وضع القضية الفلسطينية على رأس الموضوعات السياسية الدولية. ومن المؤكد أن جميع المصادر ومراجع اتخاذ القرار تعمل بإرادتها لإنهاء هذه الأزمة وإقرار السلام فى الشرق الأوسط.

وقد نتج عن هذا المسعى الدولى، حتى الآن، مشروعان للسلام أولهما قدمه ولي العهد السعودي الأمير عبدالله نيابة عن العرب والدول الإسلامية وهو مبدأ الأرض مقابل السلام، كذلك تبنى الأمريكيون مشروع قيام دولة فلسطينية مستقلة بمساعدة اصدقائهم الأوروبيين القلقين.

والواقع أن قيام دولة فلسطينية مستقلة، هى القضية التى طرحها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأول مرة فى القرار رقم ١٣٧٩ كأحد السبل المطروحة لإحلال السلام.

وقد طالب كوفى عنان، أمين عام هذه المنظمة، فى كلمة أمام مجلس الأمن بصراحة، إسرائيل أن ترفع يدها عن القصف والإرهاب والاحتلال غير الشرعى لفلسطين وتوجيه الإهانة يوميا للفلسطينيين. ويعتقد عنان ان هذا التوتر قد وصل إلى نقطة غليانه وأنه يجب على الإسرائيليين أن يخجلوا من اعمالهم والتى من جملتها مهاجمة عربات الإسعاف التى تقل الجرحى، وأن تعمل على تعويض الأوروبيين الذين انهكتهم رحلات الوساطة المكوكية إلى تل أبيب .

وقد دعا رؤساء الاتحاد الأوروبى فى برشلونة إلى التصديق على قرار مكون من ١٣ مادة لتشكيل دولة فلسطينية مستقلة.

ومن وجهة نظر الاتحاد الأوروبى فإن قيام دولة ديمقراطية مستقلة وانهاء احتلال الأراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ وضمان أمن الطرفين، هى ضرورة ملحة، ومع الخطوة غير المسبوقة للدعوة لقيام دولة فلسطينية، يدرك الأمريكيون أن هذا الطريق صعب، لذا، أرسلوا الجنرال زينى بهدف تغيير فكر شارون بخصوص ما يقوم به فى الشرق الأوسط. لكن حتى الآن ليس معروفا إلى أى مدى يقبل المتشددون فى تل أبيب طلب البيت الأبيض.

ويرى كثير من المراقبين الدوليين أن مشروع السلام الذى تقدم به الأمير عبدالله ولى عهد السعودية وصاحب النفوذ الكبير بها يمكن أن يؤدى إلى اقامة دولة مستقلة فى فلسطين.

هذا الأمر من جانبه التنفيذى، حتى الآن لم ير النور، لكن مؤتمر القمة العربية فى بيروت يومى ٢٧، ٢٠٠٢/٣/٢٨ اختار هذا المشروع كخطة عمل مقترحة من الدول العربية لتحقيق السلام، وقد اشترط مشروع الأمير عبدالله لإقامة علاقات بين الدول العربية وإسرائيل، انسحاب الأخيرة إلى حدود ٤ يونيو عام ١٩٦٧. وأقر وزراء الخارجية فى الأسبوع الماضى فى القاهرة (السلام الكامل) مقابل (التطبيع الكامل للعلاقات). وقد جاءت تصريحا الأمير السعودى الجسور فى حوار له مع شبكة (I. P. C) التلفزيونية «أن مفهومى لتطبيع العلاقات يستوجب اقامة علاقة سلمية اولا مع الدول الأخرى».

وعلى الرغم من الخلاف الفلسطينى الإسرائيلى حول بعض القضايا إلا أن بعض المراقبين يعتقدون أن هذا الخلاف يمكن حله، ومن المحتمل أن يتم ذلك بصورة مستقلة مع كل دولة، لذلك يلزم للوصول لهذا الحل الرجوع لمقترحات الأمير عبدالله بخصوص وضع بيت المقدس واللاجئين الفلسطينيين الذى هو موضوع بحث. ولكن ماذا عن الموقف الإيرانى ؟

فى لقائه يوم ٢٠٠٢/٣/١٣ مع نظيره اليونانى صرح كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى قائلا: يعد قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٩ خطوة ايجابية لاقامة دولة فلسطينية، من ناحية أخرى، أعلن الرئيس الإيرانى سيد محمد خاتمى لدى عودته من زيارة كل من النمسا واليونان ومباحثاته مع المسئولين فى الاتحاد الأوروبى أن: «كل خطوة للسلام فى الشرق الأوسط ايجابية، وكل ما يقبله الشعب الفلسطينى، هو موضع احترامنا»، فضلا عن هذا، يتحدث سائر المسئولين الإيرانيين عن اهمية الاعتراف الرسمى بحق الشعب الفلسطينى فى تحديد مصيره، خاصة فى حال الموافقة على مشروع الأمير عبدالله للسلام، ولا ترى إيران، باعتبارها دولة غير عربية، ضرورة للحديث عن تطبيع العلاقة مع النظام الإسرائيلى المحتل.

وسيكون هذا الأمر أصعب جزء فى سياسة إيران فى الشرق الأوسط وهو كيفية تدعيم اتفاقات السلام فى الشرق الأوسط، وفى الوقت نفسه رعاية اصول سياستها الخارجية تجاه إسرائيل.

لقد نجحت السياسة الإيرانية، فى ميدان الحرب الأخيرة، فى جارتها أفغانستان ومن المسلم به انها ستقيم علاقات طيبة مع الحكومة المستقبلية بها ومع الفلسطينيين أيضا فى المستقبل لكن العلاقة مع الطرف الآخر فى هذه المعادلة يعنى إسرائيل بالطبع لن تكون من جانب إيران.

صدام حسين والإنتفاضة

■ نوروز (اليوم الجديد) ٢٠٠٢/٤/١١

الأحداث الأخيرة التى شهدتها الأراضى المحتلة بعد الهجمات البربرية الإسرائيلية كان لها رد فعل شديد من جانب كل المسئولين والشعوب العربية، إلا أن موقف الرئيس العراقى «صدام حسين» تجاه الإنتفاضة الفلسطينية كان مثيراً للانتباه، فقد أكد الرئيس العراقى أن هناك مواقف قوية يمكن اتخاذها من أجل دعم الشعب الفلسطينى، وأن هذه المواقف ليست فقط متمثلة فى وقف تصدير النفط العراقى وإنما كذلك اعداد جيش عسكرى خاص من أجل الهجوم على إسرائيل والتأكيد الواضح على الدعم المسلح للشعب الفلسطينى. للوهلة الأولى يمكن من خلال هذه المواقف الصريحة والقوية والدعم الصريح والعملى للمقاومة الفلسطينية أن نعتبر أن صدام حسين ونظامه هو خير راع وداعم للشعب الفلسطينى ولكن يبدو أن الواقع شئ

آخر.

فقد كان «صدام حسين» وبشكل تقليدى وراء استمرار القضية الفلسطينية والأزمة التى يعانيها الشعب العراقى والهدف من وراء ذلك هو أن يستفيد من تأييد الرأى العام فى العالم العربى والإسلامى. لذلك فهو يريد إستمرار القضية الفلسطينية ليستغل دعاياتها لمصلحته ومصلحة نظامه.

ونذكر أنه فى عام ١٩٩٠ أعلن صدام حسين أن خروج إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة هو شرط لخروج قواته من الكويت وقوبل هذا الأمر بترحيب الشعب والمقاومة الفلسطينية.

وقد أدان الرأى العام فى الدول العربية والإسلامية الممارسات الإسرائيلية وذلك عبر المسيرات والمظاهرات والدعاية الإعلامية. وكنا نشاهد يوميا المظاهرات فى عواصم دول الشرق الأوسط تحمل العناوين الغاضبة والتفسيرات القوية والمثيرة. وقد استغل صدام حسين هذا المجال من أجل الضغط على الولايات المتحدة باعتبارها الداعم الرئيسى للحصار الدولى على العراق، والمخطط للهجوم المتوقع على العراق وذلك بإثارة الرأى العام العربى والإسلامى بالشعارات والعبارات المتشددة ضدها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، موازنة اتجاه الأمريكيين فى الضغط المتواصل على بعض الدول العربية ومن بينها مصر والسعودية والكويت حتى ينددوا بسياسات صدام حسين وسلوكه ومواقفه على مستوى المنطقة.

وعلى الرغم من أن هذا السلوك من قبل العراق من الممكن أن يضغط على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل إلا أنه مرفوض تماماً أن تستغل القضية الفلسطينية كوسيلة للحصول على دعم الرأى العام ووسيلة للضغط على بعض الدول الإسلامية والعربية وهذا الضغط سوف يؤثر على علاقة العراق مع هذه الدول أكثر من تأثيره على إسرائيل.

والقضية الثانية هى أن صدام حسين يرغب فى تزايد واشتعال الأزمة فى فلسطين حتى ينشغل الأمريكيون بالموقف فى الشرق الأوسط عن ضرب العراق. «فإذا ما انخفضت حدة الأزمة فى الشرق الأوسط هم الأمريكيون بالتخطيط لضرب العراق» وفى رأى بعض الخبراء أنه لو نجحت الولايات المتحدة فى المستقبل القريب فى السيطرة وإدارة الأزمة فى فلسطين فمن المتوقع تكثيف هجومها على العراق والإطاحة بصدام حسين ونظامه لأن الولايات المتحدة ليست لديها القدرة على التدخل الفعال فى أزمة الشرق الأوسط والصراع الفلسطينى- الإسرائيلى والهجوم على العراق والإطاحة بصدام حسين فى وقت واحد، وإدارة هذه المعادلة الصعبة بنجاح.

إن صدام حسين يسعى الى الاستفادة من استمرار الوضع الحالى فى فلسطين متمنياً إستمراره باعتباره الحاجز المنيع أمام الهجوم الأمريكى عليه وليس هذا الذى يدعيه بأنه خير راع ومدعم للشعب الفلسطينى المظلوم وأنه يدفع ثمن الدفاع عن قضيتهم !!

والقضية الثالثة هى أن توقف صادرات النفط العراقى تحرم العراق من هذا الدخل المؤسف والمهين. فالعراق مسموح له ببيع حصة من البترول بما يعادل ١,٥ مليار دولار كل ستة أشهر إلا أنه لا يحوَّل للعراق من هذا الدخل دولار واحد والذى مازالت العراق محرومة منه حتى الآن ويتدفق هذا الدخل الى الحسابات البنكية الخاصة بلجنة المقاطعة التابعة لمجلس الأمن. وجزء منه يحوَّل على أنه غرامة حرب وجزء آخر على أنه تكلفة مهمات وعمليات مبعوثى الأمم المتحدة ولجنة التفتيش. إذن فهذه الحصة لا تدر دخلا للعراق ولا لصدام حسين الذى يعتمد هو ونظامه على تهريب النفط العراقى والذى يقدر بحوالى مليار دولار، وهو دخل هام لصدام ونظامه وليس مخصص لدعم الإنتفاضة الفلسطينية وهذا الدخل ليس تحت رقابة الأمم المتحدة وينفق فى إعادة بناء القوات المسلحة العراقية وتدعيم قوات الأمن ونفقات الحزب الحاكم (حزب البعث).

والقضية الرابعة هى أن صدام حسين يأمل فى أن يستغل الرأى العام الداخلى فى تدعيم موقفه وشرعية حكمه وكسب ثقة الشعب العراقى فى مواجهة الهجوم الأمريكى المتوقع، وذلك بإدعائه بدعم الشعب الفلسطينى.

وإجمالا فإن صدام حسين أكبر مستفيد من القضية الفلسطينية، فالعراق ليست صديقة للولايات المتحدة وإسرائيل ولو كان متاحاً لصدام القدرة على الصمود المتكافئ أمام واشنطن فليس مستبعداً أن يتخلى عن مواقفه المتشددة حول القضية الفلسطينية.

أفـــغـــانســـتـــان نهـــاية ملتـــقى الأصـــوليـــة

■ د. محمد قرجوزلو - اطلاعات سياسى - اقتصادى (الأخبار السياسية - الاقتصادية) العدد ١٧٣-١٧٤(*)

حرب بين المسلمين أم نزاع حدودى ؟

من القضايا التى تعمل على تعكير الصفو وخلق المشاكل وإثارة الجدل بين الحكومات الإسلامية ، تلك النزاعات الحدودية التى تتخذ أحيانا طابعا ممزوجا بالصبغات القومية ، وتجعل الصراعات الداخلية تصل الى درجة الحروب القومية، ويجب دراسة أسباب هذه الصراعات التى يشاهد الكثير منها فى منطقة الشرق الأوسط بسبب السياسات الإمبريالية القديمة. وهذه الخلافات الحدودية التى لازالت موجودة حتى الآن فى منطقة الشرق الأوسط ليست لها أبعاد دينية مذهبية على عكس ما يعتقد هينتجتون فى كتاباته. ولا يمكن أن نطلق عليها «حرب المسلمين»، كذلك أيضا فإن النزاع الهندى الباكستانى على كشمير لا يمت بصلة الى الناحية الدينية مطلقا. ومن المؤكد أنه تدور مثل هذه المناوشات فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط تحت هذا الشكل وتحت أشكال أخرى مثل: الحروب القديمة بين شطرى اليمن قبل الاتحاد، والحروب الدائرة بين العراق والكويت حول آبار البترول فى الرميلة، والتحركات التى تحدث فى المناطق التى يقطنها الأكراد فى إيران والعراق وتركيا والتى قد أدت فى كثير من الأحوال الى حدوث توتر فى هذه الدول. والأحداث التى وقعت فى أذربيجان على مدى السنوات الماضية، والنزاع الحدودى بين قطر والمملكة العربية السعودية، والمشاكل الإيرانية الإماراتية حول الجزر الثلاث (الإيرانية) طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى. وحرب القره باغ بين أذربيجان وأرمينيا. والنزاع الإيرانى العراقى حول خط الحدود أروندرود. وأخيرا النزاع الذى يرتبط ببداية هذه المقالة: المسألة البشتونية التى لعبت بشقيها الوطنى والقومى دورا هاما فى تبلور القوى السياسية فى أفغانستان، والتى خلقت موطئ قدم لباكستان فى أفغانستان. وفى الواقع يمكن القول أن البشتون كانوا يمثلون مسمار جحا الذى كانت تستغله باكستان ثم أمريكا للتدخل فى أفغانستان ومن ثم توجيه الصراعات السياسية الدائرة بين الحكومات الهشة فى هذا البلد. ونظرا لأن أفغانستان تجاور كلا من أوزبكستان وطاجيكستان، كانت أمريكا ترى أن هذا الموقع هو فرصة هائلة ومبررا لمحاصرة الاتحاد السوفيتى السابق الذى كان سبب بلاء ومصائب أفغانستان.

البشتون وآلية السلطة :

فى سنة ١٩٨٣، قام البريطانيون، الذى كانوا يتأهبون للخروج من الهند وأفغانستان، برسم خط حدودى يدعى خط ديوراند يفصل بين البشتون والبلوش الأفغانيون والباكستانيين. ولم يؤد النزاع على البشتون بين أفغانستان وباكستان والدعم العسكرى - المالى الأمريكى لباكستان الى إثارة القلق وعدم الاستقرار فى أفغانستان فحسب ، بل جعل الحكومة تفكر فى البحث عن حليف قوى، فكان لا مناص من اللجوء الى الاتحاد السوفيتى. من ناحية أخرى، وبوقوع هذا الأمر خشى الأمريكيون على مصالحهم الجغرافية السياسية التى تبلورت على الساحة السياسية الأفغانية، فعملوا على أن يختل التوازن السياسى لصالحهم.

وفى الخامس عشر من شهر مايو ١٩٥٩، نشرت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة مفادها الاعتراف بخط ديوراند كخط حدودى قانونى بين أفغانستان وباكستان .

وحينما كان أيزنهاور رئيسا لأمريكا قرر فى الخامس والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٢ تقديم السلاح كمعونة لباكستان، فاعتبرت كابول أن ذلك الأمر هو تهديد لأمنها القومى. وطالبت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات مماثلة لأفغانستان. وفى الخامس والعشرين من أبريل سنة ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية ثنائية بين أمريكا وباكستان، فاضطر محمد داود رئيس وزراء أفغانستان فى ذلك الوقت لأن يرسل أخاه محمد نعيم الى جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى، وفى هذا اللقاء قال دالاس لمبعوث الحكومة الأفغانية: «إن تقديم مساعدات عسكرية لأفغانستان سيؤدى الى خلق مشاكل لا يستطيع هذا النوع من المساعدات أن يحلها. وبدلا من المطالبة بالسلاح يجب على أفغانستان أن تحل مسألة البشتون مع باكستان». فكان امتناع أمريكا عن تقديم مساعدات عسكرية لأفغانستان سببا فى لجوء محمد داود، لطلب المساعدات العسكرية والاقتصادية من الاتحاد السوفيتى. وقد أيد مجلس الأعيان القبلى الذى عقد فى نوفمبر ١٩٥٩ فى كابول السياسة الجديدة للحكومة الأفغانية، ومحمد داود وخاصة فى إقامة علاقات أكثر قربا مع موسكو. وفى هذه الأثناء اغتنم زعماء الكرملين أيضا الفرصة، ونشروا أثناء إعلان التضامن مع

(*) صادرة عن مؤسسة اطلاعات بطهران .

أفغانستان البيان الذى كان مؤيداً لمواقف كابول الواضحة تجاه البشتون. وجاء فى هذا البيان: «إننا نوافق على سياسة أفغانستان فيما يخص المسألة البشتونية. كما ندعم الحل المنصف الذى لن يكون ممكنا بدون الأخذ فى الاعتبار المصالح الحيوية للسكان البشتون». وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ التقى نعيم «أخو محمد داود» أثناء زيارة واشنطن جون كيندى. وفى هذا اللقاء حث كيندى الحكومة الأفغانية على الانفصال عن الاتحاد السوفيتى، وتطبيع العلاقات مع باكستان. وبهذا أصبحت الزعامة السياسية فى أفغانستان عرضة للإنقسام، فجناح يوالى الاتحاد السوفيتى تجمع حول محمد داود، وآخرون يوالون أمريكا كانوا يدعمون محمد ظاهر شاه. وقد انتهى هذا الصراع فى ١٧ يولية سنة ١٩٧٣ بإنقلاب محمد داود الذى أطاح بظاهر شاه وتولى الرئيس الجديد «محمد داود» بالتعاون مع جناح الراية من الحزب الديمقراطى الشعبى الأفغانى زمام الأمر. وسرعان ما اعترف الاتحاد السوفيتى الذى كان قرير العين بهذا الانقلاب الذى لم يتكلف الكثير بالجمهورية الأفغانية، ووضع تحت تصرف الحكومة الجديدة بلا أى مقدمات أو دراسات قرضا مقداره ٤٢٨ مليون دولار لدراسة وتنفيذ المشاريع العمرانية. وعقب هذا التأييد الواضح تم فى نفس السنة إيداع مبلغ ٦٠٠ مليون دولار فى حساب الحكومة الموالية لموسكو حتى تتمكن من توفير الميزانية اللازمة للخطة الخمسية التنموية. وقد أثار هذا الانحياز الكامل من جانب محمد داود إلى الاتحاد السوفيتى، والاحتمال المتزايد لابتلاع موسكو حكومة كابول، المخاوف والقلق العميق فى واشنطن. فهبت أمريكا خائفة مذعورة من الخطر المحدق بحليفتيها أى إيران وباكستان. وقد انعكس هذا القلق فى مذكرة من جانب وزارة الخارجية الأمريكية نصها «إن العلاقات الودية بين داود والاتحاد السوفيتى من الممكن أن تعرض التصديق القريب على المعاهدة التى تنص على تقسيم نهر هيرمند، والحصول على تسهيلات لإنشاء الطرق والميناء التى وعد بها الشاه أفغانستان للخطر. ومن المحتمل أن يعتبر الشاه أن أى تهديد لوحدة باكستان هو تهديد لإيران».

عقب هذا الضغط من جانب أمريكا وباكستان وإيران، اضطر رئيس الجمهورية الأفغانية أن ينفصل رويدا رويدا عن موسكو. وخلال الأيام الأولى من شهر نوفمبر سنة ١٩٧٤ وصل هنرى كيسنجر وزير خارجية أمريكا فى ذلك الوقت إلى كابول بعرض تطبيع العلاقات بين باكستان وأفغانستان وحل المسألة البشتونية، وفى الثامن من شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ سافر كيسنجر مرة ثانية إلى أفغانستان، وخلال هذه اللقاءات قدم الأمريكيون مساعدات اقتصادية ضخمة للحكومة الأفغانية، وطبقا لاعتقاد الحكومة الأمريكية «كانت علاقات الولايات المتحدة وأفغانستان فى سنة ١٩٧٧ جيدة جدا»، وفى السنة التالية سافر محمد داود إلى أمريكا بناء على دعوة الحكومة الأمريكية. وقد ارتقى مستوى التعاون بين البلدين إلى درجة أن زادت ميزانية التدريب العسكرى للضباط الأفغان على يد الخبراء الأمريكيين إلى الضعفين. وبهذا الشكل وصلت عملية خروج أفغانستان عن سيطرة الاتحاد السوفيتى وأمركة الحكومة الأفغانية إلى مرحلة حساسة. وللاسراع فى تنفيذ هذا المشروع قام محمد داود باستبدال مجموعة كبيرة من الأعضاء المؤثرين فى الحزب الديمقراطى الشعبى بمجموعة من الليبراليين الاجتماعيين اليمينيين، ورجحت كفة الميزان بشكل قلما يوجد له نظير لصالح الأمريكيين. ومما لاشك فيه أن الاتحاد السوفيتى كان يعتبر أن اتمام هذا المشروع سيكون بمثابة افتقاد أفغانستان وذوبان حليف جغرافى استراتيجى وارتمائه فى أحضان الامبريالية الأمريكية، مما سيعرض المصالح الروسية الحيوية للخطر، وطبقا لما يراه مسئولو الكرملين لم يكن هناك أى حل، فكان أن عاودت موسكو العمل مرة ثانية، واستدعت محمد داود فى يناير ١٩٧٧، لدرجة أنه يقال أن ليونيد بريجينيف صرخ فى وجهه قائلا له: «اخرج كل هؤلاء الخبراء الامبرياليين من بلادك!» ويقال أيضا أنه خلال هذه المشاجرة ضرب محمد داود منضدة الاجتماع بقبضته موجها خطابه إلى بريجينيف: «إن الأفغان هم اصحاب البلاد، ولن تستطيع أى حكومة أن تملى عليهم كيف يديروا بلدهم».

وقد جر هذا الموقف والتوجه نحو أمريكا البلاء على رأس محمد داود، وفى ٢٧ ابريل سنة ١٩٧٨ سقطت حكومة أفغانستان الهائمة على وجهها نتيجة لائتلاف الحزبين اليساريين، ودعم جزء من قوات الحزب الديمقراطى الشعبى، ووقفت حكومة انقلابية أخرى تحت إسم الجمهورية الديمقراطية الأفغانية ضد موسكو.

بداية الحرب على السلطة:

إن عمر الحكومة الجديدة فى أفغانستان بزعامة نور محمد تره كى ليس جد طويل. وقد ساعد وجود علاقات سرية بين حفيظ الله أمين رئيس الوزراء والأمريكيين وجزء من رجال المقاومة والثوار المتفرقين فى كابول وباقى المدن الأفغانية الكبرى على قتل تره كى فى مناوشة لفظية، وتولى حفيظ الله أمين زمام الأمر. كان أمين من وجهة نظر الروس واحدا من عملاء جهاز الاستخبارات الأمريكى هدفه القذف بأفغانستان فى هوة الامبريالية الأمريكية. وفى خضم هذه الأحداث نسيت موسكو التى لم تكن تقوى على فراق كابول تحت أى ظرف من الظروف، الصبر الدبلوماسى والحسابات الاستراتيجية، وهاجمت جارتها الضعيفة بالدبابة والمدفع.

وفى بداية هذا الهجوم العسكرى لم يكن أحد يعتقد أن فيتنام أخرى ستقف كعظمة حادة قاطعة فى حلق امبريالية أخرى، لكن كان واضحا أن التاريخ طبقا لما قاله كارل ماركس يتكرر مرة ثانية. وبهذا الشكل تتكرر تراجيديا غابات هانوى فى جبال قندهار فى صورة كوميديا سوداء.

ويبدأ فصل جديد من الصراع على السلطة السياسية فى أفغانستان، وقد كان فى الواقع تنافسا بين الاتحاد السوفيتى «السابق» وأمريكا، ونظرا لخروج ألسنة النيران وشظايا الحرب من الحدود، فلم تقوى أى من القوتين العظميين على كتمان الأمر. وقاطعت أمريكا وحلفاؤها دورة الألعاب الأوليمبية الصيفية فى موسكو، بل إن بعضا من دول دعم الانحياز من بينها إيران امتنعت عن بيع ثمانية ملايين طن من القمح للاتحاد السوفيتى، ومن الاجراءات التى اتخذتها حكومة كارتر ضد غريمها الاتحاد السوفيتى كان وقف بيع التكنولوجيا، والحد من اعطاء امتياز الصيد فى مياه الولايات المتحدة، وهذه الاجراءات ولو لم تكن كبيرة الأثر، إلا أنها مع بداية ما حدث فى الاتحاد السوفيتى من تطور تحت مسمى الجلاسنوست والبروسترويكا، وزيادة مد القوى الإسلامية السياسية، والدخول الجاد من جانب أمريكا والسعودية وباكستان ساحة الحرب، تحولت الساحة بالنسبة للجيش الروسى إلى مستنقع بكل ما تعنيه الكلمة.

وطبقا لتقرير صحيفة الجارديان، قررت حكومة ريجان إعداد خطة لأكبر العمليات سرية بعد الحرب فى فيتنام عن طريق جهاز الاستخبارات الأمريكية "C. I. A" لإنجاح هذه العمليات تم وضع ما يقرب من سبعمائة مليون دولار تحت تصرف الجماعات الإسلامية الأفغانية الموجودة فى باكستان.

علاوة على هذا تم ارسال مساعدات ضخمة من جانب الولايات المتحدة تزيد على أربعمائة وثلاثين مليون دولار للمهاجرين الأفغان فى باكستان.

وخلال النصف الثانى من عام ١٩٨٠ كانت مساعدات "C. I. A" لجبهة مقاومة السوفيت عبارة عن صواريخ ستينجر، وطبقا لما قاله أحد مسئولى "C. I. A" بلغت المساعدات السرية الأمريكية للمجاهدين الأفغان خلال العام المالى ١٩٨٩ ما يزيد على ٣٥٠ مليون دولار. وقد تكرر هذا الرقم مع زيادة أو نقصان قليلا فى العام التالى. وعموما فإن ميزانية العمليات التى بدأت بغرض اخراج الاتحاد السوفيتى من أفغانستان حتى سنة ١٩٨٩ تزيد على مليارى دولار.

خروج الجيش الأحمر:

استمر احتلال الجيش الأحمر لأفغانستان منذ ديسمبر ١٩٧٩ حتى فبراير ١٩٨٩. وقد قتل خلال هذه الفترة ما يقرب من ١.٥ مليون شخص، وهام على وجهه لاجئا إلى إيران وباكستان حوالى ستة ملايين شخص. وفى سنة ١٩٩٠ انهار الاتحاد السوفيتى، وبعد سلسلة من التغييرات والتطورات وعمليات الاستقلال فى آسيا الوسطى والقوقاز، اصبحت أفغانستان ثانية عرضة لأحداث جديدة. وخلال السنتين التاليتين قبلت حكومة الدكتور نجيب الله، الذى كان قد أصبح اكثر ضعفا مع انقطاع دعم موسكو له، خطة السلام المطروحة من قبل الأمم المتحدة، وسلم السلطة للمجاهدين الأفغان.

بداية اقتتال الأخوة:

فى سنة ١٩٩٢، حيث أصبحت السلطة السياسية فى يد جماعات المجاهدين الإئتلافية، ظن كثيرون أن السلام سيرفرف على أفغانستان وأن الاستقرار سيعم أراضيها، وأن الحكومة المتحدة ضد المحتل ستقود البلاد وهى على قلب رجل واحد عن طريق توزيع وتقاسم المناصب والمسئوليات نحو الاستقرار والأمن والبناء. لكن يبدو أن زعماء المجاهدين لم يكونوا قد بلغوا الدرجة الكافية من العقلانية ورؤية المصلحة وتبصر المصير والتسامح والنضج السياسى حتى يديروا بلدا. وفى بيشاور تم الاتفاق فى ابريل سنة ١٩٩٢ على أن تسند رئاسة الجمهورية بشكل مؤقت إلى صبغة الله مجددى. وقد اصبح صبغة الله مجددى رئيسا للحكومة وهو لا يملك لا الوقت ولا القدرة اللازمة للسيطرة على الأزمة. كان مجددى رئيسا لجبهة الانقاذ الوطنى فى أفغانستان وزعيم فرقة النقشبندية الصوفية، وهو بشتونى الأصل. حاول خلال فترة حكمه أن يعين أقرباؤه وأولاده فى المناصب الحكومية الهامة. وعقب تنحية صبغة الله مجددى بناء على اتفاق بيشاور، انتقلت الحكومة المؤقتة لمدة أربعة أشهر أخرى إلى برهان الدين ربانى، و قد كان ربانى أستاذ للشريعة الإسلامية بجامعة كابول، حيث كان قد أنهى دراسته فى جامعة الأزهر بالقاهرة، ويعد واحدا من زعماء حزب الجمعية الإسلامية، ومن الوجوه البارزة ذات السيرة الحسنة فى الطاجيك، وسرعان ما تم الاعتراف رسميا بحكومة ربانى من جانب إيران وروسيا والهند والمحافل الدولية. حاول ربانى بعد ستة شهور من انتقال السلطة من مجددى أن يمد فترة رئاسته مدة عامين آخرين وذلك عن طريق مجلس الحل والعقد الذى شكله. وقد أظهر هذا العمل مدى التجاهل التام لمبدأ توزيع السلطة بين جماعات الجهاد الأخرى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يمكن تجاهل فعل ورد فعل جهاز الاستخبارات الباكستانى "I. S. I"، ففى البداية تم اقتران التخريب والرجعية بإسم قلب الدين حكمتيار وتهيأ الجو سريعا جداً لتبلور حركة طالبان لأنه بات واضحا أن الاعتراف بحكومة برهان الدين ربانى الذى يتجه علانية إلى إيران وروسيا والهند لم يكن أمر صعبا بالنسبة لأمريكا وباكستان والسعودية فقط، بل إنه أمر غير مقبول بالمرة. فأمريكا وباكستان لهما أهداف ومصالح خاصة فى أفغانستان. وقد قامتا بتقديم مساعدات مالية ودعم إعلامى ضخم لجماعات الجهاد حتى تتمكن من طرد الجيش الأحمر، ولهذا لم تكنا لترضى خلال توزيع السلطة بحكومة جديدة لا تحقق لها منفعة تتفق وما قدمتاه من اموال. ولهذا بدأتا عملية مواجهة ضد حكومة ربانى عن طريق إضعافها، وفى هذا الصدد كان أفضل بديل موجود هو حكمتيار. ومع أن حكمتيار قد تولى رئاسة وزراء أفغانستان طبقا لاتفاق بيشاور، إلا أن هذا المنصب لم يكن

كافيا بالنسبة لأمريكا وباكستان، وهنا يطرح سؤال مفاده هل كان حكمتيار يستطيع مع دعم كل الجماعات المعارضة لرباني أن ينتزع السلطة من يد الطاجيك، وأن يؤمن مصالح الجارة الجنوبية «باكستان» وراعيها الكبير «أمريكا» فى ظل غياب طالبان التى كانت ماتزال فى طور التبلور؟ على أية حال استطاع حكمتيار أن يكون أفضل خيار متاح.

حكمتيار والملا محمد عمر: صورة طبق الأصل:

كانت حياة حكمتيار السياسية مفعمة بالتناقض والإفراط والتفريط، فقد بدأ نشاطه السياسى بالاتصال بالشيوعيين والانضمام إلى الحزب الديمقراطى الشعبى الأفغانى، وبعد أربع سنوات عاد إلى الاسلام، وسجن فترة من الزمن عقب مقتل طالب ماوى، وبعد الهروب من السجن كون فى باكستان حزبا اسلاميا. ويبدو أنه فى تلك الفترة كان على اتصال بجهاز استخبارات الجيش الباكستانى "I. S. I" ولهذا فليس عجيبا أن يفضل العمل ضد الإسلام على تولى رئاسة وزراء حكومة ربانى، ويقوم بعمليات عسكرية ضد الحكومة الجديدة فى أفغانستان. ويقال أن عدد المجاهدين الذين قتلوا على يد أنصار حكمتيار أكثر بكثير من عدد الروس الذين قتلوا على يد قوات الحزب الإسلامى. وقبل تبلور حركة طالبان كانت قوات الحزب الإسلامى تحظى بمشاركة الباكستانيين والعرب الذين انضموا إلى صفوف المجاهدين، وبما أن كل العرب والمجاهدين الأجانب الذين كانوا موجودين فى صفوف المجاهدين كانوا إلى حد ما تحت قيادة أسامة بن لادن، إذن يمكن تتبع كيفية الاتصال بين حكمتيار وأسامة بن لادن من هذه النقطة. ولهذا يمكن اعتبار أن حكمتيار والحزب الإسلامى كان إلى حد ما مهددا لحركة طالبان. وفجأة يدخل حكمتيار الذى ظل حتى سنة ١٩٩٣ يفكر فى الاطاحة بالحكومة الموالية لموسكو مع الجنرال دوستم - الشيوعى السابق - وحزب الوحدة فى صداقة ليكونوا جبهة واحدة. وكان دوستم وحزب الوحدة قبل حدوث هذا التقارب من أشد اعداء حكمتيار، وعلى الرغم من أنه اصبح على رأس الحكومة الإسلامية الأفغانية فترة من الزمن إلا أنه اتفق مرة ثانية مع عبدالرشيد دوستم للدخول فى حرب ضد ربانى، وعلى إثر هذا فقدت كابول ما يقرب من سبعة وعشرين ألف شخص فى قصف صاروخى ومدفعى. وعقب وصول طالبان إلى السلطة كان حكمتيار يعتبر أن دوره قد انتهى، وأصبح من البداية يرفض الاعتراف بشرعية الحكومة الإسلامية الأفغانية، وبعد هذه الأحداث ونظرا للتقارب الشديد انضوت قوات الحزب الإسلامى تحت لواء حركة طالبان. وخلال هذه الفترة آوى حكمتيار إلى ركن ظليل، وخول مسئولية اشعال نار الحرب الأفغانية لأنصاره فى حركة طالبان، ومع أنه ولشواهد كثيرة لا يمكن إنكار تعاون حكمتيار مع "I. S. I" وأجهزة الاستخبارات الأمريكية، إلا أن إحدى اللجان الخاصة فى الكونجرس الأمريكى تنتقد وبشدة فى تقرير نشرته سنة ١٩٩٢ جهازى "C. I. A" و "I. S. I" بسبب تغاضيهم عن الأنشطة السرية لحكمتيار. بناء على هذا التقرير كان حكمتيار يعمل أثناء تمتعه بالدعم الكامل من جانب "C. I. A" و"I. S. I" لصالح جهاز المخابرات الروسية "K. G. B" أيضا. وجاء فى هذا التقرير المكون من تسع عشرة صفحة والذى نشر فى مارس ١٩٩٠، ان جهاز "I. S. I" كان يدعم حكمتيار بغرض تقديم الخدمات لحكومة ضياء الحق العسكرية فى باكستان. وفى ذلك الوقت كان حكمتيار يتابع مواقف الجماعة الإسلامية الباكستانية والحكومة السعودية. وفى سنة ١٩٨٩ حيث قوبل هجوم المجاهدين على جلال آباد بهزيمة ساحقة، وأسفر عن خسائر فادحة فى الأرواح قوى الشك فى حكمتيار، ويقال أن الهزيمة وقعت بسبب اتصاله بـ "K. G. B". على أية حال سواء كانت هذه العلاقة أكيدة أو غير أكيدة فقد انتهى الأمر بخطة الجنرال حميد جل رئيس جهاز "I. S. I" فى ذلك الوقت والجنرال نصير الله بابر وزير الداخلية فى حكومة بى نظير بوتو والتى تقوم على إرسال الميليشيا العسكرية لحركة طالبان إلى أفغانستان للحفاظ على مصالحهم ومصالح حلفائهم الأمريكيين والسعوديين، واستولت حركة طالبان على كابول فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٩٦.

المصالح الباكستانية ودعم حركة طالبان:

مما لا شك فيه أن لباكستان مصالح حيوية فى غاية الأهمية ولا يمكن التغاضى عنها فى أفغانستان. وهذا الموضوع يعود من ناحية إلى تجاور البلدين، فمن المؤكد أن هذا الأمر أدى إلى مصالح مشتركة لا يمكن اجتنابها، ومن ناحية أخرى تتعلق هذه المصالح بالموقع الجغرافى الاستراتيجى لأفغانستان والتأثير المباشر للسياسات الجارية فى هذا البلد على الحياة السياسية فى باكستان. هذا وتعانى باكستان من مشاكل مستعصية مع جارتها القوية الهند ولا يمكن ألا يكون لها رد فعل تجاه ما يدور على حدودها الشمالية، ويعد كل من إقليم البشتون وكشمير فى درجة واحدة من حيث الأهمية بالنسبة لباكستان، ومن الممكن أن يعرضا الأمن القومى الباكستانى لخطر عظيم. وليس بعيداً أن تكون الاستراتيجية الباكستانية تجاه أفغانستان مستمدة من سياسات الجنرال ضياء الحق والتى قوامها القضاء على الأمل القديم للأفغان فى تشكيل كيان بشتونى مستقل من الناحية الشكلية لكنه فى الحقيقة تابع لأفغانستان فى المناطق التى يقطنها البشتون فى غرب وشمال غرب باكستان. بعد هجوم الاتحاد السوفيتى على أفغانستان سنة ١٩٧٩، تهيأت فرصة مناسبة للجنرال ضياء الحق حتى يقضى على فكرة الأفغان التى كانوا يدعون لها قبل هجوم الاتحاد السوفيتى، فجمع ضياء الحق البشتون من أنحاء الحدود الأفغانية الباكستانية التى تبلغ ٢٤٠٠ كيلو متر فى منطقة واحدة قومية بعيدة عن الحدود، وأخذ يستخدمهم كوسيلة للتأثير فى زعامة المقاومة الأفغانية، ولا نملك معلومات أو احصائيات دقيقة عن منطقة البشتون فى أفغانستان لكن مهما يقال من أن البشتون يمثلون أغلبية

سكان أفغانستان، فالحقيقة هى أنه لم يتم اعداد أى إحصاء فى أفغانستان حتى الآن، وكل ما هنالك هو تخمينات بأسلوب تقليدى تقوم على أساس معدل استهلاك الخبز وغيره. ومن الواضح أن إدعاء الأغلبية البشتونية ـ والتى يجب أن تأخذ نصيب الأغلبية فى الحكومات الائتلافية ـ يعود إلى عهد محمد ظاهر شاه الذى كان من الطائفة الدرانية البشتونية الأصل ـ الفارسية اللغة ـ الذى توهم أن الثقافة الفارسية المشتركة هى وسيلة لزيادة النفوذ الإيرانى وإحياء للحقوق والادعاءات التاريخية التى تقوض دعائم سلطنته. فادعى فى سنة ١٩٧١ أن البشتون يمثلون الأغلبية فى أفغانستان، وعلى أساس هذا الادعاء صدق «مجلس الأعيان القبلى» الذى كان معظمه من البشتون على الدستور الجديد. وفى هذا الدستور تم تغيير اللغة الرسمية فى أفغانستان من الدرية «الفارسية» إلى البشتونية والدرية. على أية حال، تتركز الأماكن التى يقطنها البشتون فى أفغانستان فى المحافظات التى تجاور باكستان مثل ننجرها، وبكتيا. وقندهار، وهلمند، ولا توجد لهم أماكن فى المدن الكبرى إلا فى قندهار وجلال آباد.

وإلى جانب الأهمية الاستراتيجية المتمثلة فى «مشكلة كشمير والبشتون» فإن باكستان من جوانب أخرى تحتاج وبشدة إلى التواجد فى أفغانستان. إن باكستان حتى تتمكن من حل مشاكلها الاقتصادية لا تحتاج فقط إلى دعم الدول الثرية مثل السعودية والامارات، بل إنها تتطلع إلى مصادر النفط والغاز البكر فى آسيا الوسطى بحيث يكون لها دور فى نقل هذا النفط إلى أقاصى آسيا وسائر مناطق العالم. إن النفوذ السياسى والعسكرى فى أفغانستان يجعل من الممكن تقديم محور باكستان ـ أفغانستان كطريق بديل لطريق إيران العملى والأكثر اقتصادا كمحور أساسى لنقل قسم كبير من مصادر الطاقة فى آسيا الوسطى إلى العالم. كذلك أيضا تستطيع باكستان بهذا الشكل توفير احتياجاتها من النفط والغاز بأقل تكلفة.

من ناحية أخرى، تسعى باكستان بدعم من أهل السنة المتشددين فى المنطقة لزيادة منطقة نفوذ الإسلام غير السياسى من موديل العربية السعودية لتسهم فى مواجهة مد الإسلام النضالى الشيعى. وفى هذا الصدد أيضا تحقق باكستان أمنية أمريكا فى تحجيم دور فكر ونفوذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى المنطقة، وتعمل أيضا على زيادة نفوذها هى والسعودية على الصعيد الاقليمى، وتنقل التوتر والاضطراب الذى لا يمكن تجنبه من حدودها مع أفغانستان إلى حدود إيران مع أفغانستان. وبالسيطرة على أفغانستان تقدم باكستان مساعدة أخرى لأمريكا هى السيطرة على الآلة العسكرية الموجودة فى أفغانستان التى ولو لم تكن تحت نفوذ إيران فإن عداءها لأمريكا لدى بعض عناصرها الأساسية قوى جدا، وقد خرج منها أنصار اسامة بن لادن وسيخرجون.

وبعد كل ما تقدم فقد ثبت من الناحية العملية أن حكمتيار لم يستطع من الناحية العسكرية والتنظيمية أن يلعب دورا مؤثرا فى الحفاظ على المصالح الأمريكية الباكستانية فى أفغانستان. فقام الباكستانيون بخلق خيار جديد هو طالبان. إن التدخل المباشر لجهاز "I. S. I" فى بلورة حركة طالبان والتأييد والاعتراف الرسمى بحكومة طالبان غير المتحضرة والتغاضى عن كل جرائم هذه الحركة من جانب باكستان يؤكد من الناحية العملية أن باكستان كانت ترى تحقيق أحلامها الوردية من خلال سيطرة طالبان على أفغانستان. مع كل هذا، فإن الأمر المحير هو تحليل أحد الدبلوماسيين لكيفية ظهور طالبان وعدم تدخل باكستان فى هذا الصدد.

لقد ادعى هذا الدبلوماسى الباكستانى أن عناصر "I. S. I" أو الكوادر العسكرية الباكستانية لم يكن لها حضور فى أفغانستان. لقد كانت طالبان ظاهرة محلية.

يجب علينا أن نذكر لماذا استطاعت طالبان دخول أفغانستان، واستولت بسرعة على معظم مدن أفغانستان. لقد كان هذا السبب فى أن الشعب الأفغانى قد قبلهم. يجب أن ننتبه إلى هذا الموضوع لماذا قبلهم الشعب الأفغانى؟ للأسف لم تأت أى محاولة من جانب حكومة المجاهدين لإنشاء حكومة فى هذا البلد، ولم تكلل هذه التجربة بالنجاح. ففى الفترة ما بين سنوات ١٩٩٢ و١٩٩٦ لم تتم محاولة واحدة لتشكيل حكومة وطنية فى أفغانستان ففى تلك الفترة كان زعماء الحرب مشغولون بحرب داخلية على مستوى البلاد، وفى هذه الفترة سيطرت حالة من نهب الشعب والفوضى وعدم سيادة القانون والتعرض للنساء وكثير من المساوىء الأخرى على أفغانستان. فى مثل هذا الجو ظهرت الجماعة التى أطلقت على نفسها طالبان فى قندهار، واستطاعوا آن يحتلوا تلك المنطقة، وأحيوا الاستقرار والنظام مرة ثانية، وقد أدت هذه المسألة فى البداية على الأقل لأن تصبح حركة طالبان موضع قبول الشعب.. من المؤكد أنه بعد ذلك بدأت طالبان فى ارتكاب الأخطاء وكان نظام طالبان مثل باقى النظم القبلية المسيطرة على أفغانستان لم يقم بخطوة واحدة لتشكيل حكومة شاملة. كما فرضت طالبان أيضا قيودا كثيرة على الشعب. وقد أدت هذه السلوكيات إلى أن يسحب الشعب دعمه وتأييده لهم رويدا رويدا. هذا وقد كان عدد أولئك الذين يؤيدون وجهات نظر طالبان فى باكستان قليل جدا.

ولذا عندما قرر الجنرال برويز مشرف بعد أحداث ١١ سبتمبر الانضمام إلى الائتلاف الدولى ضد الإرهاب، خرج بضعة آلاف من الأشخاص فى بعض المدن الباكستانية إلى الشارع.

إن الدبلوماسى الباكستانى المقيم فى طهران وحكومته، على الرغم من اعترافها الرسمى بحكومة طالبان، والاعتراف الضمنى بالتوافق النظرى مع جماعة طالبان بخصوص تشكيل حكومة شاملة فى أفغانستان ليسا مستعدين للاعتراف بدورهما فى بلورة هذه الحركة.

إن دعم باكستان والسعودية والامارات العربية المتحدة لسيطرة طالبان على أفغانستان أوضح من الشمس. والآن حيث سقطت طالبان لم يكن صعبا على أمريكا أن تضرب

هذه الجماعة المتمردة عن طريق باكستان التى جعلت نفسها فى خندق واحد مع أمريكا.

هذا الدبلوماسى الباكستانى عليه أن يأخذ فى اعتباره أنه لا يتحدث عن وجود أحد الأمريكيين أو الألمان، أو مائة نفر من المرتزقة الشيشان أو السودانيين فى صفوف بن لادن أو حركة طالبان، الحقيقة أكبر من هذا الخداع، فقد أجازت باكستان بدعم مباشر أو غير مباشر المدارس الدينية لجمعية العلماء وسمحت أن يتلقى الطلبة الأفغان فى هذه المدارس تدريبات عسكرية وأفكار أيديولوجية. واستفادت من هؤلاء الطلبة وهم كثرة فى خلق قوة عسكرية أساسية شعبية، وعلاوة على نوعية العلاقة التى كانت بين جهاز "I. S. I" وحكمتيار والملا محمد عمر وباقى زعماء حركة طالبان، كانت باكستان من الناحية السياسية - الإعلامية أول دولة أعربت عن رضاها علانية عن سيطرة طالبان على أفغانستان، وبعد الاستيلاء على كابول اعترفت رسميا بحركة طالبان. وسعى الكثير من الباكستانيين فى الأمم المتحدة والمؤسسات والمحافل الدولية الأخرى أن يتغير مقعد أفغانستان من حكومة ربانى إلى الملا محمد عمر. ومن الناحية العسكرية وهذا ليس بخاف على أحد كانت المعارك التى دخلتها حركة طالبان مع أى فئة أخرى يقتل فيها عدد كبير من الجنود الباكستانيين أو يقعوا فى الأسر لدى جبهة التحالف الشمالى، الأهم من ذلك أن الطائرات والدبابات الباكستانية تدخلت لدعم تقدم طالبان. وفى سنتى ١٩٩٦ و١٩٩٧ بلغ عدد الجنود الباكستانيين الذين انضموا إلى صفوف طالبان ٣٠٠٠ جندى. وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر تم ايفاد رئيس جهاز "I. S. I" من جانب الجنرال برويز مشرف إلى الملا محمد عمر عدة مرات، ولعب دور الوساطة بين الحكومة الباكستانية وجماعة طالبان. أليس من العجيب فى مثل هذه المواقف الا يقوم وزير الخارجية بهذه المهمة، ويقوم بها رئيس جهاز الاستخبارات، وقد برر الدبلوماسى الباكستانى هذا الأمر بقوله: «إننا يجب علينا أن نرسل الشخص الذى يكون قادرا على التحاور مع حركة طالبان» (يقصد الصديق، والراعى، والزميل أو المدرب للملا محمد عمر) حتى يفهموا كلامه. كان من الممكن أن يقول من حقنا أن نرسل وزير خارجيتنا أو نرسل أى شخص آخر.. ويقول الدبلوماسى الباكستانى أيضا «إننا يجب علينا أن نرسل الشخص الذى يكون موضع ثقة الجنرال برويز. معنى ذلك أن وزير الخارجية ليس موضع ثقة رئيس الحكومة الباكستانية، على أية حال، إن لكم الحق فيما تذهبون إليه، لكننى أرجح أنه تم إرسال رئيس جهاز "I. S. I" نظرا للغة والرؤى المشتركة بينه وبين الملا محمد عمر.

وعلاوة على تدخل باكستان فى خلق وتنظيم جماعة طالبان بشكل لا يمكن تجاهله فإن السعودية قد لعبت دورا لا يمكن انكاره فى عملية التكوين الأولى وتثبيت المكانة السياسية والعسكرية لحركة طالبان.

كانت السعودية والامارات وباكستان هى التى اعترفت رسميا بحكومة طالبان وقاموا بدعايا سياسية واسعة النطاق لتثبيت دعائم هذا النظام. وعلاوة على الدوافع الدينية التى تكمن إلى حد ما فى وضع إسلام طالبان فى وجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كانت هناك أهداف اقتصادية تنشدها السعودية من وراء دعم طالبان من أهمها: الوصول إلى ثروات وذخائر وأسواق آسيا الوسطى، ولهذا لعبت السعودية دورا مهما بارزا من الناحية المالية والاقتصادية فى اعتلاء طالبان سدة الحكم فى أفغانستان، فكانت السعودية المصدر الأساسى لتلبية احتياجات المدارس الدينية المتنوعة فى باكستان. كذلك أيضا ضاعفت السعودية منذ بدء عمليات طالبان العسكرية فى قندهار وجلال آباد، وباقى المدن الأخرى من دعمها المالى لحركة طالبان. وطبقا لآراء بعض المحللين كانت طالبان فى سنوات ١٩٩٥ و١٩٩٦ تحتاج لاستمرار عملياتها ونشاطها إلى سبعمائة مليون دولار شهريا. وطبقا لما نقلته إحدى الدوريات الهندية «التحليل الاستراتيجى» كانت السعودية توفر جزءا كبيرا من هذه الأموال. وتكتب نيوزويك فى أحد تقاريرها عن هذا الموضوع: «الرياض هى أهم مصدر مالى لطالبان». فخلال رحلة الملا محمد عمر إلى السعودية والتقائه بالمسئولين السعوديين قدمت الرياض لحركة طالبان مبلغ عشرة ملايين دولار.

وللقضاء على حكومة برهان الدين ربانى الوليدة، كان كافيا لذلك الأمر استمرار العمليات الواسعة لحكمتيار بالتنسيق مع "I. S. I" ثم هجوم طالبان المدعومة سياسيا واقتصاديا، ثم الضوء الأمريكى الأخضر.

صعود حركة طالبان:

لقد ارتبط تبلور وظهور حركة طالبان بعاملين أحدهما «مصادر السيطرة الأجنبية» والآخر هو مجموعة الأحداث الداخلية فى أفغانستان مع الأخذ فى الاعتبار البنى التحتية الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية فى هذا البلد. والدراسة العلمية الشاملة لحركة طالبان منذ سبتمبر ١٩٩٤ تتطلب الوقوف على كيفية وقوع هذه الحادثة المريرة، وعلى مجموعة من العناصر الأخرى من قبيل: التفكيك الاجتماعى، والعادات والتقاليد الدينية التى لا تقبل الانعطاف، والفقر الثقافى والاقتصادى، والتعصب القبلى، وحمل السلاح بين العشائر، والتعنت الأخلاقى، والبنية الحيلى بالصراع القومى والوطنى والدينى، وقيم الحرب المغروسة فى أفكار وأذهان الأفغان، والتدخل الأجنبى الذى له مقاصد ومصالح ووجهات نظر وأولويات مختلفة، بل ومتعارضة.. كل هذه العناصر كانت بمثابة البيئة الملائمة لظهور حركة طالبان، هذا فى ظل وقوع حادثين هامين بشكل متتابع:

أ - انهيار الاتحاد السوفيتى وانقطاع الدعم عن حكومة نجيب الله.

ب - خروج الجمهوريات المستقلة من قبضة الاتحاد السوفيتى «السابق» وحاجتها لاقامة علاقات دولية سريعة وسهلة.

هذه الحاجات والظروف المواتية دفعت بعض القوى

الأجنبية مثل باكستان والسعودية للعمل لصالح سياستها. ومن المؤكد أن الوهابيين السعوديين قد قاموا قبل باكستان بدعايا واسعة النطاق فى باكستان وأفغانستان وآسيا الوسطى، ومنذ ذلك التاريخ وسيل العرب المتطوعين يتدفق إلى أفغانستان، هذا فى الوقت الذى كان يخصص زعماء السعودية ومشايخ الخليج الفارسى المبالغ الطائلة لتأسيس المدارس الدينية ونشر كتب دينية معينة بين الطلاب الأفغان فى باكستان. وكان هذا المجال العقائدى قد دفع باكستان سنة ١٩٩٤ إلى أن تحول دعمها لحكمتيار إلى الملا عمر. من ناحية أخرى، بالنظر إلى فعل ورد فعل المنطقة من منظور الجغرافيا الاستراتيجية والتضييق على إيران من جانب جيرانها، من الممكن أن يقودنا هذا الأمر إلى استراتيجية أخرى دعمت ظهور حركة طالبان. الواقع أن الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الحكومة الإيرانية تقوم فى جانبها السرى والعلنى على الحصار الجغرافى الاستراتيجى عن طريق الحكومات المجاروة. هذا وتواجه إيران مع العراق، وتركيا، وباكستان، وأذربيجان، والمشايخ الواقعة فى جنوب الخليج الفارسى تحديات مختلفة حدودية، ودينية، وقومية، واقتصادية، وسياسية وعسكرية. وفى هذه الأثناء كانت حكومة برهان الدين ربانى نظرا لنشأتها القومية الدينية تعمل كحليف جغرافى استراتيجى للحفاظ على المصالح الاقليمية الإيرانية. وبمجرد أن تمكنت طالبان من السيطرة على أفغانستان بدأت تتحرك فى إطار تهديد الأمن القومى الإيرانى. ولهذا كان لا مفر من الاعتراف بأن ارجاع الأسباب الرئيسية لنمو حركة طالبان الى آداة اقليمية وبالحساسية تجاه المصالح القومية الإيرانية يوضح أن طالبان هى نتاج تيار كبير طويل الأمد يرتبط أحد طرفيه بسياسة الاحتواء المزدوج من جانب أمريكا والحصار الشامل لإيران. والطرف الآخر يرتبط بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية لبعض دول المنطقة خاصة باكستان. والحقيقة أن الحكومة الأمريكية على الرغم من معارضتها المباشرة وغير المباشرة لكثير من الحكومات فإن السياسيين، بل بعض رجال الحكم فى أمريكا كانوا ينتقدون سياسة الاحتواء المزدوج ويعتبرونها غير مجدية من عدة جوانب. ولم تتمكن مساعى مسئولى الحكومة الإيرانية بالعمل على الحد من التوتر فى المنطقة من احتواء هذه السياسة خاصة وأن المصالح الإسرائيلية تلقى بظلالها على نطاق واسع على السياسة الخارجية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، علاوة على ما قيل، فإن تبلور الظاهرة الطالبانية فى متن الأصولية من الممكن أن يكون نتيجة لظواهر أخرى سنمر عليها سريعا أثناء دراسة هذه الظاهرة. فعدم وجود الديمقراطية هو أحد أسباب تبلور ونضج الحركات الأصولية. وفى هذا الصدد أيضا يعتبر الحضور الشامل لأمريكا ودعمها للحكومات غير الديمقراطية فى المنطقة، ودعمها أيضا لحكومة إسرائيل، إلى جانب سلبيات العولمة خاصة على الساحة الاقتصادية، وتنفيذ النظرية العسكرية العالمية أحد دلائل نمو وظهور الحركات الأصولية وحركة طالبان. فى الواقع بدأت المقاومة فى أنحاء متفرقة لمواجهة الوجود الأمريكى منذ عدة عقود مع تبلور حركة الإخوان المسلمين، وقد ساعدت هذه المقاومة على تكوين الجماعات الأصولية وازدياد العنف فى منطقة الشرق الأوسط.

وفى مثل هذه الظروف تبلورت فكرة النضال والتضحية من أجل آمال من قبيل تحرير فلسطين والتحرر من الاستعمار. وقد دخلت جماعة الإخوان المسلمين فى المعترك بشدة فى عقدى الأربعينيات والخمسينيات. وهذا النوع من العمل يستطيع أن يقوم به أى مسلم، وليس من المعقول أن يطلق عليه عنف. وهناك نوع آخر من التشدد هو العنف ضد النظام السياسى، أى العمل للاطاحة بسيادة نظام ما. وهذا الاتجاه من الناحية التاريخية له جذور فى التنظيم السرى للإخوان المسلمين، من المؤكد أنه لا يمكن إثبات هذا الأمر. لكن قطعا بدأت هذه المسألة مع أفكار سيد قطب. فقد أجاز فى كتابه «معالم على الطريق» وجود تنظيمات سرية وقوات نضالية لتغيير النظام الجاهلى واستبداله بالنظام الاسلامى. وفى لحظة أخرى يتشابه العنف كثيرا مع الإرهاب لأن الأداء الأعمى ليس بالضرورة أن يكون مستهدفا النظام السياسى، بل إنه يتجه مباشرة إلى العوام الأبرياء. فالعنف هنا مقدس فى ذاته ليس مهما من يكون هدف هذا العنف، بل المهم هو العنف ذاته وهو المقدس. وهذه مرحلة جديدة من العنف انتشرت بين الأصوليين، فهى جديدة تماما لم يكن لها نظير فيما سبق، وهذه المرحلة تبدأ منذ عقد التسعينيات. هذا وتؤدى هجرة الحركات الإسلامية العربية إلى أفغانستان والتدريبات التى يتم تلقيها فى هذا البلد إلى ظاهرة تدعى العرب الأفغان أو "الأفغان العرب"، وبدأت هذه الجماعات موجة جديدة من العنف والإرهاب. ومع خروج بن لادن من السعودية وتشكيل جماعات راديكالية، ثم ذهابه إلى أفغانستان احتدم العنف الأعمى.

وتمثل الأفكار الوهابية الجذور التنظيرية لهذه الموجة من العنف التى استباحت لنفسها تصفية الشيعة. ولأن أفغانستان كانت لسنوات تعد بؤرة النضال ضد الشيوعية والإلحاد العالمى، كان يقصدها كل أصحاب الآمال الإسلامية، علاوة على أن الأصوليين كانوا يواجهون قيوداً كثيرة فى بلادهم، ولهذا كانوا يهاجرون إلى بلاد تعانى من الفوضى حتى يقوموا بنشاطهم على وجه أفضل. وبهذا الشكل تبلور هذا الطيف رويداً رويداً فى أفغانستان منذ عقد الثمانينيات وما تلاه، فكانت هذه الدولة ميداناً مناسباً للجهاد ضد الكفر، وكانت أيضا بيئة مناسبة لإقامة معسكرات تدريبهم العسكرى . فى الواقع انتقلت عملية إعادة بناء التيارات الأصولية من العالم العربى إلى أفغانستان. فتوجهت الجماعات من الأردن، والجزائر، ومصر، واليمن، والسعودية، والإمارات، وآسيا الوسطى، وكشمير.. إلى أفغانستان، وتم طبع الكثير من الدوريات والنشرات، فطبع المصريون لفترة طويلة مجلة الطليعة فى أفغانستان.

كذلك أيضا يتعين القول أن العولمة كان لها دور كبير فى ظهور وتبلور جماعة طالبان، فعولمة الاقتصاد تؤدى إلى قلاقل اقتصادية كبيرة وتقضى على الهوية الثقافية والتعدد الثقافى، وتهاجم سيادة الحريات السياسية للمواطنين، وهذا الأمر يؤدى إلى تهيئة المناخ اللازم لنمو الأصولية والإرهاب على مستويات مختلفة. فالأصولية هى رد فعل ثقافى شديد تجاه العولمة، حيث يبدى الشباب غضبه واغترابه عن نفسه فى المجتمعات المستعمرة ازاء انتهاك الهوية والأمن. فالفقراء الذين يفقدون أمنهم الاقتصادى من خلال مشروع العولمة يلجأون للحفاظ على هذا الأمن إلى المؤسسات الدينية المسيسة ويلتفون حول مبادىء القومية المتشددة.

على أية حال، تبلورت الظاهرة الطالبانية فى ذلك الجو المشار إليه، وهاجمت أفغانستان من الحدود الشمالية لباكستان فى سبتمبر سنة ١٩٩٤ تحت لواء «النضال من أجل الأمن»، وفى نفس السنة تم الاستيلاء على مدينة قندهار الاستراتيجية بسبب التقارب البنيوى بين قبائل البشتون وحركة طالبان، وظلت حتى لحظة سقوط وهزيمة طالبان تلعب دور أهم قاعدة بالنسبة لطالبان.

وفى ديسمبر ١٩٩٥، عملت طالبان على تقوية صفوفها على حساب حكومة ربانى، واستولت على محافظة هراة التى تقع بالقرب من الحدود الإيرانية، ولا يقطنها البشتون، وفى السنة التالية تم فتح كابول. وقبل الاستيلاء على كابول لم يكن ينظر إلى الظاهرة الطالبانية بشكل جاد لا من جانب حكومة ربانى ولا من جانب إيران والهند وروسيا. هل كانت أمريكا تعلم هى وحلفاؤها ما الذى ستحصده من اخطار وسموم وهى تغرس جذور طالبان؟

من الواضح أنه لم يكن أحد يعرف مدى عمق الكارثة وما هى النتائج السلبية التى سيجرها تجمع الأصوليين المتشددين على السلام والاستقرار العالميين.

قاعدة طالبان:

خرج الزعماء السياسيون ـ الدينيون لحركة طالبان من بين الأفراد والتيارات الإسلامية المتشددة الرجعية فى المحافظات الواقعة جنوبى قندهار وأرزجان. ولم يحصل زعماء القبائل فى هذه المناطق على نصيب كبير من السلطة فى حكومة ربانى، ونظرا لعداوتهم القديمة مع الطاجيك سرعان ما انضموا إلى صفوف طالبان. وكان سكان هذه المناطق نظرا ليأسهم فى تثبيت سيادة سياسية وخوفا من الاضطراب المتزايد قد رحبوا بمقدم طالبان. بصفة عامة يمكن القول أن النواة الأساسية لحركة طالبان قد تبلورت من عدة أطياف:

أ ـ طلاب المراكز الدينية لأهل السنة بباكستان والتابعة لتنظيمات جمعية العلماء، وكانوا قد دخلوا «ساحة الجهاد المقدس» خلال فترة الوجود السوفيتى وكان يتم تدريبهم من جانب منظمة «حركة الثورة الإسلامية» بقيادة مولوى محمد نبى، وكانوا قد كونوا جماعة «تنظيم الطلاب» فى داخل المنظمة المذكورة. وكان الملا محمد عمر واحداً من أعضاء منظمة «حركة الثورة».

ب ـ بعد انتهاء الاحتلال السوفيتى دخلت الأحزاب المناوئة للطاجيك فى حرب ضروس مع حكومة ربانى، ومع إضعاف هذه الحكومة، ولأنهم لم يعتبروها الخيار الوحيد القوى للأخذ بزمام السلطة السياسية فإنهم قد انضموا رويدا رويدا إلى جماعة طالبان الآخذة فى الصعود. وقد انضمت القوات المتناثرة «للحزب الإسلامى» الذى أسسه حكمتيار، والأفراد التابعون ليونس خالص مع محاربى الجماعات الثلاث: الاتحاد الإسلامى» بزعامة عبدالرسول أبوسياف، و«محاذ الوطنى» بزعامة أحمد جيلانى و«الإنقاذ الوطنى» بزعامة صبغة الله مجددى إلى جماعة طالبان الحديثة العهد.

ج ـ كذلك أيضا نجح زعماء طالبان، من خلال الدعم المالى السخى من جانب السعودية و«أمريكا» فى إحداث ثغرة بين كبار الزعماء المؤيدين لربانى، وعلاوة على إضعاف منافسهم فقد توطدت سلطتهم بشكل كبير، وقد باع قادة من أمثال بشير سالنجى، وغفور وعزيز الله الذين كانوا من مؤيدى أحمد شاه مسعود أنفسهم بدراهم ودنانير ودولارات حركة طالبان. كما تم ترغيب أشخاص آخرين من بينهم جل محمد بهلوان وعبدالملك من جماعة عبدالرشيد دوستم، وحاجى دلجو من «حزب الوحدة» وكريم خليلى للتحالف مع طالبان. وفى سنتى ١٩٩٢ و١٩٩٤ اشتعلت نار الاختلاف والحرب الداخلية فى أفغانستان، وكان يتم نقض التعهدات بين عشية وضحاها. وفى هذه السنوات تردد على الألسنة إسم شخص لا يمكن أن ينساه أحد هو الملا محمد عمر.

هل من المعقول أن يقدم شخص عمل لسنوات مع جهاز "I. S. I" الباكستانى على الجنرال حميد جل؟ على أية حال، منذ أن تولى الملا محمد عمر زمام الأمر وهو محاط بهالة من السرية والغموض لدرجة أن بعض أصحاب الخيال الواسع كانوا يقولون «الملا محمد عمر وأسامة بن لادن شخص واحد». ومع هذا لا توجد سيرة ذاتية حتى الآن إلا بعض الأوصاف التى أوردتها إحدى المجلات فتذكر: «يبلغ الملا محمد عمر من العمر خمسة وأربعين عاما، وهو شخصية هادئة قليلة الكلام، فقد عينه اليمنى أثناء الجهاد ضد السوفيت، طويل القامة نحيف القوام، كث اللحية، معمم بعمامة سوداء يرتدى الزى الذى يرتديه زعماء طالبان، ولا يميل إلى التحدث مع الأجانب، يرفض بشدة التقاط صور له لاعتباره أن هذا الأمر حرام طبقا لفتوى بعض علماء باكستان. والملا عمر مثل عامة الشعب الأفغانى تلقى علومه فى المدارس الدينية، وقد أدى اشتراكه فى الجهاد ضد السوفيت إلى أن ترك الدراسة قبل انتهائه من مرحلة الدراسة العليا ونيل لقب «ملا». وبعد خروج الجيش السوفيتى وانتهاء مرحلة الجهاد أصبح الملا عمر مفتيا ومدرسا للعلوم الدينية فى مسجد «سركالى» بقندهار. وعاد إلى سلك رجال الدين، وبعد فترة منح لقب ملا بصورة فخرية. وقد جعل الملا عمر قندهار عاصمة لطالبان، وتحولت هذه المدينة إلى عاصمة سياسية لأفغانستان،

فكانت شئون الحكم واتخاذ القرارات الهامة تتم فى قندهار، وترى طالبان أن سبب اتخاذ هذه المدينة كعاصمة سياسية أنها كانت العاصمة الأولى للخلافة الإسلامية فى أفغانستان، كذلك أيضا يقال أن الملا محمد عمر قد تعود على الحياة فى هذه المدينة لدرجة أنه لم يتركها حتى أثناء الغزو السوفيتى. لقد كانت الحياة بعيدا عن قندهار أمرا صعبا بالنسبة للملا عمر، فقبل ثمانى وأربعين ساعة من الهجوم الأمريكى على أفغانستان كان زعيم طالبان يجلس كما هو معتاد فى مسجد سركالى بقندهار والمجاور لمكتب الأمم المتحدة، وقد أم صلاة الجمعة، وكان يلقب كما هو معتاد بأمير المؤمنين. وقد منح هذا اللقب اثناء زعامته الحركة. وكان الملا عمر يجلس فى مكتبه على كنبة متوسطة الطول، ويستقر المديرون والمستشارون فى عرض وطول الغرفة جالسين على الأرض، وكان هؤلاء الأشخاص من خريجى المدارس الدينية بباكستان وأفغانستان، وأضيف إلى إسم كل منهم لقب ملا. وقد اتخذ الملا عمر لنفسه مجلسا من الملالى الأفغان الذين كانوا يعاونوه فى ادارة البلاد، وكان معظم أعضاء هذا المجلس أسن من الملا عمر.

ورقة عمل طالبان:

لم تتمكن حركة طالبان فى ظل طبيعتها القبلية والقومية وبنيتها الشديدة التقليدية والرجعية أن تحدث توافقا وانسجاما بين مستوى فكرها ونتيجة عملها وبين ما هو متعارف عليه فى الثقافة والحضارة المعاصرة. لقد تأثر الفكر الطالبانى بمنظمات أصولية من قبيل جيش الصحابة وجمعية العلماء الباكستانيين من ناحية اختلافها وخصومتها مع كل ما تواضع عليه العالم اليوم تحت مسمى حقوق الانسان والقوانين والأعراف الدولية. من ناحية أخرى، لم تتمكن حركة طالبان أن تتوافق فى إطار مظاهر الوفاق الوطنى والدينى فى أفغانستان، بل والمنطقة حتى ولو ظاهريا مع الحكومات والدول الحديثة إلى حد ما.

منذ أن تولت حركة طالبان زمام الأمر واجهت النساء أولا صنوف الظلم والتحقير. فلم تسلبهن حقهن فى الدراسة والعمل خارج المنزل فحسب، لأن خروج المرأة بدون زوجها أو بدون أن يكون معها محرم يعد جرما، بل كان يجب على النساء وهن خارج المنزل أن يرتدين زيا خاصا فضفاضا يشبه الكيس بل وتخفى عينيها بنقاب شبكى. وكما قاموا بمنع النساء من العمل سلبوهن أيضا حق الذهاب إلى طبيب رجل أثناء مرضهن، ومنعوا استخدام الراديو والتليفزيون وآلات التصوير، وكان عزف وإذاعة الموسيقى محرما. وتعين على الرجال أن تصبح لحاهم بطول ماسورة لامبة الفانوس، وتم تعيين رجال ليحاسبوا المخالفين، وإذا ما ثبتت مخالفة شخص ما كان يدفع غرامة نقدية ويجلد ويحبس. هذه الأشياء كانت بعضا من سلوكيات طالبان مع الشعب. لكن الجزء الآخر من سلوكياتهم اللانسانية يتمثل فى اعتداءاتهم والمذابح الجماعية التى قاموا بها، فكانوا يعملون القتل العام فى أى منطقة كانوا يهاجمونها من مناطق الطاجيك والهزارة والأوزبك وباقى الفصائل الافغانية الأخرى، فلم يرحموا رجلاً أو امرأة ولا صبيا ولا شابا ولا كهلا، وكانوا يدفنون ضحاياهم فى مقابر جماعية. فقد أعلنوا صراحة أن «أفغانستان هى البشتون» بعبارة أخرى أن أفغانستان هى بلاد المتحدثين بلغة البشتون، ويتم التعامل مع الآخرين على أنهم أجانب أرقاء، وقد قاموا فى أجزاء واسعة من أفغانستان بعمليات الترحيل الإجبارى للطاجيك والهزارة والأوزبك حتى يمزقوا وحدة مناطقهم. وفى سبتمبر ١٩٩٨ أعلن أنه تم القاء القبض على أكثر من ألف شخص من الباميان على يد طالبان، وتم اقتيادهم إلى منطقة غير معلومة، وليست هناك أية معلومات عن كونهم أحياء أو أموات. وكان تعامل حركة طالبان مع الموتى من غير البشتون تعاملا لا يقبله عقل ولا يقره شرع، ففى سنة ١٩٩٨ توفى أحد الهاربين من مزار الشريف فى مدينة أخرى. وبناء على وصيته حمل أقاربه جثمانه إلى مزار الشريف حتى يدفنوه فى ذلك المكان الذى يجله الشيعة، فحمل رجال الشرطة بعد التعرف على الميت ورؤية تقصيره للحيته، الجثمان إلى القاضى الشرعى، فأمر القاضى بأن عقوبة تقصير لحية الميت أن يجلدوه خمس جلدات ثم يدفنوه بعد ذلك، وحتى تحصل طالبان على مصادر دخل أكبر قامت بزراعة أجزاء كبيرة من المزارع الأفغانية وبشكل اجبارى بنبات الخشخاش. فطبقا لتقارير هيئة الأمم المتحدة فى سنة ١٩٩٦ تم تخصيص ما بين ٥٥- ٥٨ ألف هكتار من الأرض التى كانت تحت سيادة طالبان لزراعة الخشخاش، وأنتجت طالبان فى هذه السنة حوالى ٢٢٥٠٠٠ طن من النبات الخام الذى من الممكن أن يستخلص منها ١٠٠٠٠ ألف طن من الهيروين. وتكتب جريدة الشرق الأوسط نقلا عن مصادر الأمم المتحدة أن طالبان توفر ثلثى المواد المخدرة فى العالم. وأعلن قسم مكافحة المواد المخدرة بالأمم المتحدة أن طالبان كانت تنتج ٥٠٪ من الهيروين المستهلك فى أوروبا و٨٠٪ من الهيروين المستهلك فى العالم. وكان رد طالبان على اعتراض الأمم المتحدة أنه يجب أن تعوض نفقاتنا من هذا السبيل، هذا مع العلم بأننا نسعى للحد من حجم الانتاج إلى حد ما.

اغتيال أحمد شاه مسعود:

بعد أن استقرت حركة طالبان فى أفغانستان، آوى كل زعماء الجماعات الجهادية هنا وهناك إلى ركن ظليل مثلما فعل حكمتيار، بينما ظل أحمد شاه وحده بحضوره الفعال فى أفغانستان لم يتخلف قيد أنملة عن محاربة المتحجرين والمعتدين على حقوق الانسان فى أفغانستان. وقد نقل عن حمزة كمالى رئيس مؤسسة الثقافة الطاجيكية أن أحمد شاه مسعود كان يقول: لو أن تحت نفوذى من أراضى أفغانستان ما يقارب حجم قبعتى فسأظل أدافع عن الوطن والشعب.

نعم يمكن القول وبكل تأكيد أن أحمد شاه مسعود فى حالة سقوط طالبان كان يعد أفضل وأقوى الوجوه فى عيون الجماعات الجهادية المختلفة. هل كانت طالبان تعلم بمصيرها الدموى المحتوم، ولذا، خططت لعملية اغتيال أحمد شاه مسعود حتى تظل السلطة فى يد البشتون فى

حالة غياب زعيم طاجيكي مرموق؟ وللإجابة على هذا السؤال نحتاج إلى قليل من التأمل.

ولد أحمد شاه مسعود صاحب الترتيب الثالث بين أبناء «دجروال دوست محمد خان» الستة، وأحد ضباط الجيش الأفغاني فى صيف سنة ١٩٥٣ فى قرية جنجك ولسوالى فى بنجشير بولاية بروان فى أسرة طاجيكية مثقفة ميسورة الحال. وفى سنة ١٩٧٣ دخل مسعود جامعة «يوهنجى بولى تخنيك» واستمر فى الدراسة حتى سنة ١٩٧٥ حتى اصبح مطلوبا من قبل بوليس داود خان. وقد واكب دخوله الكلية ودراسته فى قسم الهندسة الميكانيكية اشتراكه فى عضوية النهضة الاسلامية الأفغانية. توجه إلى باكستان بعد محاولة الانقلاب الفاشل ضد الحكومة فى ذلك الوقت فى بنجشير. وفى سنة ١٩٧٨ عندما وقع الانقلاب السوفيتى فى أفغانستان تولى مسعود زعامة عدد من المجاهدين، وفى سنة ١٩٧٩ توجه إلى بنجشير، وكون عدة خلايا لحرب العصابات. ويقال أنه لم يكن يوجد مكان فى أفغانستان لإخفاء وقيادة العمليات الفدائية أفضل من بنجشير، فهى منطقة تقع فى سفح جبال الهندوكش الشاهقة الارتفاع تمتد بطول ١٠٠ كيلو متر، وكان مسعود يقود قواته التى كانت تبلغ ٢٠٠٠ شخص من هذا المكان المناسب، وبمجرد أن اقتربت القوات السوفيتية من فتح السهل كان المجاهدون قد زرعوا الطريق بالألغام، وتحصنوا فى خنادقهم، وبعد حصار العدو، وإطلاق النيران عليه حتى آخر رصاصة، رجعوا بسرعة إلى أماكن اختفائهم. لقد قام الجيش السوفيتى بتسع محاولات فاشلة للاستيلاء على سهل بنجشير. وفى سنة ١٩٨٢ عقب الهزيمة الساحقة لجيش الاتحاد السوفيتى السابق فى بنجشير ذاع صيت أحمد شاه مسعود فى العالم كقائد عسكرى عظيم، وفى سنة ١٩٩٢ دخل كبطل قومى وأول فاتح لكابول عاصمة أفغانستان، وبعد سقوط حكومة ربانى، وفرار زعماء الجماعات الجهادية تحصن أحمد شاه مسعود مرة ثانية بسهل بنجشير، وواصل النضال ضد القوات الأجنبية العملية، وقام بإدارة أحوال المنطقة، وعمل على إعادة بناء جبهة الائتلاف الشمالى حتى تقف فى وجه طالبان. ومع كل هذه المحاولات كان أحمد شاه مسعود يعتقد يائسا أن المجاهدين قد خسروا الحرب، فقد استطاعت طالبان على مدى خمس سنوات ليس فقط من إحداث الوقيعة بينه وبين الزعماء الأفغان بطرق عديدة، من بينها ترغيب هؤلاء وترهيب هؤلاء، بل إنها ضيقت عليه منطقة نفوذه، وبمرور الأيام أصبحت أكثر ضيقا، فكانت منطقة نفوذه فى آخر أيامه تنحصر فى الشمال الشرقى من أفغانستان الذى يجاور طاجيكستان، وأخيرا اصيب أحمد شاه مسعود فى ٨ سبتمبر سنة ٢٠٠١، فى منطقة خواجه بهاء الدين بولاية تخار أثناء حديث مع اثنين من الإرهابيين العرب - كانا فى زى صحفيين - وبعد ستة أيام وبينما الأنظار متعلقة بغبار برجى منهاتن فاضت روحه إلى بارئها، وترك أحمد شاه مسعود خمس بنات وولد، وثلاثة آلاف كتاب، كما ترك أملاً فى تأسيس «جامعة أجنبية».

أمريكا وطالبان من الصداقة إلى العداوة:

يجب التسليم بأن الدول الثلاث - السعودية وباكستان والإمارات - لولا حصولها على موافقة أمريكا لما سعت إلى خلق ودعم وإيفاد حركة طالبان إلى أفغانستان. فالولايات المتحدة لها مصالح سياسية واقتصادية كبرى فى أفغانستان وليس من السهل عليها التغاضى عن هذا البلد. وقبل وصول طالبان إلى الحكم، كانت الولايات المتحدة ولأسباب عديدة تدعم المجاهدين الأفغان ماليا وعسكريا وسياسيا، وكانت أمريكا ترغب عن طريق دعم قوات المجاهدين الأفغان وعدم تواجدها المباشر فى الوصول إلى عدة أهداف.

أ - بعد سقوط حكومتى محمد رضا شاه، ومحمد ظاهر شاه كان لابد من العمل على زيادة النفوذ الأمريكى لملأ الفراغ الناجم عن زوال هاتين السلطتين.

ب - الحد من نفوذ الأفكار الثورية الإيرانية إلى أفغانستان، والوقوف دون استغلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لما أحدثته الفترة المسماة بـ «الجهاد المقدس».

جـ - كان انسحاب الاتحاد السوفيتى من أفغانستان دون حصوله على فائدة تذكر من الممكن أن يكون بلسما لجراح هزيمة أمريكا الساحقة فى فيتنام.

وكان لهذه الأهداف الأمريكية الثلاثة جوانب مرحلية وقصيرة الأمد. وكانت الولايات المتحدة ترسم من وراء لعبة أفغانستان أهدافا استراتيجية هامة. فكان الوصول إلى الطاقة الرخيصة، واحتواء المد الاشتراكى العربى، والسيطرة على الأيديولوجية الاسلامية السياسية الإيرانية، والحفاظ على أمن إسرائيل، يمثل رؤوس موضوعات هذه الاستراتيجية. لكن لم يتم انجاز كل هذه التوليفة الرباعية، وبشكل أكثر تفصيلا يمكن رسم محورين استراتيجيين لتوضيح الدور الفعال لأمريكا فى أفغانستان.

١ - **الطاقة**: إن آبار البترول وحقول الغاز الموجودة فى آسيا الوسطى ليست بالشىء الذى يمكن أن تتغاضى عنه أمريكا بسهولة، فتقدر ثروات هذه المنطقة بحوالى تسعين مليار برميل نفط أى ما يوازى تريليونى دولار هذا إذا كان سعر البرميل ٢٠ دولاراً. هذا فى حين أن احتياطى البترول فى أمريكا يبلغ ٢٢ مليار برميل فقط. وبالنظر إلى الوجود الأمريكى فى باكستان، وكذلك أيضا دخول أفغانستان فى تحالف صميم مع أمريكا، فإن هذا الأمر يؤدى إلى خلق طريق جديد لنقل بترول وغاز آسيا الوسطى إلى المحيط، غير طريق إيران.

وسيترتب على هذا الأمر من ناحية، إلى تقليل أهمية تركيا، ومن ناحية أخرى، ممارسة ضغط على إيران وروسيا. وأمريكا مصرة على أن تنفذ هذه الاستراتيجية عن طريق مد خط أنابيب البترول والغاز من تركمانستان وحتى مدينة جواتر الساحلية فى باكستان. وتركمانستان هى رابع دولة على مستوى العالم من حيث الغاز، حيث تملك ما يقدر بـ ٢١ مليار متر مكعب من الغاز. وإنشاء هذا الخط الذى يحتاج إلى ميزانية تزيد على مليارى دولار يطلق يد أمريكا بصورة مباشرة فى السيطرة على مصادر الطاقة فى آسيا الوسطى

وبحر الخزر. ويمكن الربط بين استثمارات الشركة الأمريكية «شيفرون» وشركة دلتا السعودية فى هذه المنطقة، وبين تنفيذ الاستراتيجية المذكورة. إن نجاح هذه الاستراتيجية وخاصة بعد إجتذاب لاتفيا، واستونيا، وليتوانيا وقيرغيستان وأذربيجان إلى التحالفات الغربية من شأنه أن يساعد أمريكا على أن تنشب مخالبها فى المصالح الاقتصادية والسياسية لروسيا التى هى بصدد اعادة بناء قوتها السابقة.

٢ ـ **احتواء الصين**: بعد وضع الاستراتيجية الأولى التى ستؤدى فى النهاية إلى السيطرة على روسيا، صوبت أمريكا عينها الجشعة الثانية على قوة الصين الآخذة فى الصعود، ولا ننسى أن المحافظين الأمريكيين الجدد قد حذروا الحكومة الأمريكية من مغبة اتحاد الحضارتين الكنفوشيوسية والحضارة الإسلامية، وذكروا أنه فى حالة تمتع هذا الاتحاد بدعم الحضارة الأرذثوكسية الروسية أيضا، حينئذ ستكون نظرية صراع الحضارات هى خطة الردع الأمريكية الأساسية.

وهنا تملك أفغانستان أكثر المناطق حساسية، حيث تعتبر أهم بوابات الدخول إلى أكثر مناطق الصين، قابلية للضرر. إن أمريكا تريد من وراء الوجود فى أفغانستان الاستحواذ على مفتاح هذه البوابة. فمنطقة أويغور أوسين جيانج تضم ما يقرب من خمسة عشر مليون مسلم من أصل تركى، ومساحتها تقترب من مساحة إيران. ولو استطاعت أمريكا أن تضع عيونها فى أفغانستان على بوابات هذه المنطقة، حينئذ ستنجح وبسهولة فى ممارسة جميع أنواع الضغط على الصينيين، ولن يكون من الصعب تنفيذ موضوع استقلال سين جيانج بعد تنفيذ هذا السيناريو، وبذلك سيضطر الصينيون إلى تلبية ما تطلبه أمريكا مهما كان.

منذ اتضح أن حكومة ربانى تعمل وفق سياسات منافسى أمريكا «إيران والهند وروسيا» أدركت الولايات المتحدة أن استثماراتها واستثمارات حلفائها قد ذهبت مع الريح، ولذا عزمت على خلق قوة أخرى بديلة تحافظ على مصالحها، ومن هنا تبلورت الجذور الأولى لحركة طالبان على أساس هذه الاستراتيجية. ولهذا الغرض دخلت أمريكا وحلفاؤها مرحلة جديدة من تغيير السلطة السياسة فى أفغانستان ولأن حكمتيار لم يتمكن من لعب دور هام فى تنفيذ هذه السياسة، استقر الأمر على تجهيز وإعداد بديل آخر يدعى الملا عمر وحركة طالبان. وفى أكتوبر ١٩٩٤، وصل جون سى مونجو سفير الولايات المتحدة مع نظيره الباكستانى بدون الحصول على تأشيرة من حكومة ربانى وزار قندهار مركز قيادة طالبان. وفى ٢ نوفمبر ١٩٩٥ كتبت صحيفة باكستانية تصدر باللغة الأوردية نقلا عن رابين رافائيل نائب وزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت «لأن حركة طالبان هى حركة معتدلة، ولأنها تعمل ضد الأصولية، فإن أمريكا تدعم هذه الحركة».

ولم تستمر طويلا السلوكيات الأمريكية المتناقضة فى التعامل مع حكومة طالبان. ومع دخول أسامة بن لادن أفغانستان تغيرت الأوضاع. وبعد سلسلة من الأحداث الإرهابية فى نيروبى والأرجنتين، وثبوت ضلوع أعوان بن لادن فيها، وعقب اخراج هذا الأمير السعودى من بلاده، واستقراره بصفة عامة فى أفغانستان، ودعم زعماء طالبان لأسامة بن لادن بصورة مطلقة دخلت العلاقات بين أمريكا وطالبان مرحلة جديدة من الجدل والخصومة، فكانت واشنطن تطالب طالبان بإصرار أن تسلم بن لادن للمؤسسات الأمنية الأمريكية، أو على الأقل تعتقله فى أفغانستان. لكن طالبان لم تلق بالا لطلب راعيها الأكبر سياسيا وعسكريا، بل وهددته أيضا ـ وهذا ما جاء فى رد الملا عمر على أمريكا عندما طالبت بتسليم أسامة بن لادن حيث قال: «أمريكا عدو للإسلام، وأسامة بن لادن لاجئ مسلم ولا يمكن لإمارة إسلامية ان تسلمه لأهل الكفر ولو احتشدت ضدها الدنيا بأسرها». وظل الملا عمر ثابتا على موقفه هذا ولم يتزعزع عنه حتى آخر لحظة من سقوط طالبان، وفى النهاية ذهبت حكومة طالبان أدراج الرياح. بعبارة أخرى يمكن القول أن العد التنازلى لحركة طالبان قد بدأ منذ دخول أسامة بن لادن أفغانستان، وموقف الملا عمر المتشدد إزاء أمريكا. لقد كانت الوشائج الأيديولوجية الجامعة بين زعماء طالبان وأسامة بن لادن مذهلة مثيرة للعجب، حتى أن أحد قادة طالبان قال موجها خطابه إلى بن لادن: «أيها الشيخ إن أرضنا ليست أرض الأفغان، بل هى أرض الله. وجهادنا أيضا ليس جهادا أفغانيا، بل هو جهاد إسلامى. والشهداء يملأون انحاء أفغانستان وقبورهم هى على ذلك من الشاهدين. أنت الآن بين أسرتك وقبيلتك وقومك».

هل بقاء حركة طالبان أو القضاء عليها كان مرتبطا بوجود أسامة بن لادن أم لا؟

الأحداث القادمة فى أفغانستان تجيب على هذا السؤال بالتفصيل.

أسامة بن لادن بطل أم غير ذلك ؟

بن لادن هو نفس الشخص الذى حصل على لقب بطل من جانب أمريكا أثناء نضال المجاهدين ضد الجيش السوفيتى «السابق». ولد أسامة بن محمد بن عواد بن لادن فى سنة ١٩٥٧ لأم سورية وأب يمنى فى منطقة حضرموت باليمن. كان بن لادن سابع ابن لأسرة بلغ عدد أبنائها فيما بعد الخمسين شخصا. تزوج بن لادن وهو فى السابعة عشرة من عمره بفتاة سورية من أقارب والدته، وقد أمضى فترة دراسته فى مدينة جدة، وفى سن الرابعة والعشرين تخرج فى قسم الادارة الحكومية فى جامعة الملك عبدالعزيز. وما يقال من أن أسامة بن لادن كان قد درس فى أمريكا لا أساس له من الصحة. فهو لم يسافر طيلة حياته إلا إلى دول جزيرة العرب، وسوريا، وباكستان، وأفغانستان والسودان ومصر. كان والد أسامة يستضيف كل عام فى موسم الحج فى بيته مئات الشخصيات من العلماء ورجال الدين البارزين

فى العـالم الإسـلامى الذين يذهبـون إلى الحـجـاز لأداء فريضة الحج. وقد استمر هذا التقليد حتى بعد وفاة محمد بن لادن، وقد هيأ هذا الأمر لأسامة الشاب إمكانية التعرف على الشخصيات والتيارات السياسية الإسلامية فى أنحاء العالم، وكان عبدالله عزام الذى لعب دورا هاما فيما بعد فى أفـغانسـتـان، ومحـمـد عتوب الكاتب والمفكر المشهور فى جماعة الإخوان المسلمين أكثر تأثيرا فى شخصية أسامة بن لادن من أى شخص آخر. وفى ظل هذا النوع من الاتصالات قـام أسـامـة بن لادن بعـد أسـبـوعـين من الغـزو السـوفـيـتى لأفـغـانسـتـان برحلة سرية لمساعـدة الجـمـاعـة الإسـلامـيـة الباكستانية.

وبعد العودة أنشأ مؤسسة لمساعدة المجاهدين الأفغان. وفى سنة ١٩٨٢ قرر أسامة بن لادن الإقامة فى أفغانستان، وأخـذ مـعـه الكثـيـر من وسـائل ومـعـدات تعـبـيـد الطرق والانشـاءات. وفى سنة ١٩٨٤ التف حـوله جـمـع من العـرب السـعـوديين. وقـرر بن لادن ان يسـعى لاجـتـذاب المسلمـين العائدين من أفغانستان إلى صفوف المجاهدين. ولهذا أسس «بيت الأنصار» فى بيشاور بباكستان، كما أسس مع استاذه عـبـدالله عـزام أيضـا مكتب «خـدمـات الكفـاح» فى نفس المدينة، وقد قامت هاتان المؤسسـتـان بنشـاط دعـائى واسع بغـرض جـذب المسلمـين من انحـاء العـالم إلى صـفـوف المجاهدين. وحتى سنة ١٩٨٦ كان بيت الأنصـار قـد أرسل الكثيرين من المتطوعين إلى صفوف المجاهدين الأفغان، وفى هذه السنة كـان بن لادن قـد أضـفـى على نشـاطه شكلا جديدا، فقام بإعداد ست قواعد عسكرية مستقلة لتدريب المجاهدين الأجانب وإرسالهم إلى أفغـانستان. كانت أولى عمليات القوات المنضوية تحت لواء بن لادن ضد الجيش السوفيتى حرب جاجى فى محافظة بكتيا، وقد تبلور تنظيم القاعدة منذ ذلك الوقت. وفى سنة ١٩٨٩ وعقب انسحاب قوات الجيش السوفيتى من أفغـانسـتـان انتقل بن لادن إلى السعودية، وخلال فترة اقامته فى السعودية حدث خلاف بينه وبين الملك فـهد على طريقـة مواجهـة النظام العـراقى واتخاذ موقف مشدد ازاء أمريكا، وكان بن لادن قد حذر قبل هـجوم العـراق على الكويت من وقوع هذا الأمر، وطلب من قادة السعودية أن يستبدلوا الاستعانة بأمريكا بالاستعانة بالمجاهدين المنضوين تحت لوائه لصد هجوم صدام حسين. وقد أدى عدم قبول هذا الاقتراح، والوجود الكامل للقوات الأمريكية فى الخليج والسعودية إلى انشقاق بن لادن ووضع قيود على انشطته من جانب المسئولين السعوديين، لدرجة أنه تمت محـاصـرته فى مـدينة جدة واسـتدعـتـه السلطات الأمنية فى السعودية للاستجواب عدة مرات. وفى النهاية تمكن بن لادن فى ابـريل سنة ١٩٩١ من الخــــروج مـن السعودية بمسـاعدة أخيه الذى كانت تربطه علاقات مودة بالأمير أحمد وزير الداخلية السعودى وعاد إلى أفغانستان. وقـد قـيل أن بن لادن كـان يعـمل أثناء وجـوده فى السـعـودية على تنظيم بعض القـوات السـرية لصـالح تيـارات خـاصـة معارضة للملك فهد. وخلال فترة الحرب الأهلية التى وقعت بين المجاهدين فى أفغانستان امتنع بن لادن عن الدخول فى هذا الصراع. وبعد الفشل فى ايجاد وحدة بين المجاهدين، توجه فى أواخر سنة ١٩٩١ بطائرته الخاصة إلى السودان، وكان سبب توجه بن لادن إلى السودان هو التيار الإسلامى الذى كـان فى طريقـه إلى تشكيل حكومة إسلامـية، وكـانت الأعـمـال الانشـائيـة لبن لادن وأخـوته وأصـدقـائه الأثرياء السـعـوديين فى السـودان لافـتـة لـلانتـبـاه. وفى سنة ١٩٩٥ سحبت السعودية جنسيتهـا من بن لادن، كمـا اعـتـذرت له الحكومـة السـودانيـة أيضـا عن اسـتـضـافـتـه تحت ضـغـط السعوديين. وفى سنة ١٩٩٦ استقر بن لادن فى جلال آباد. وبعد سحب الجنسية السعودية بدأ بن لادن صدامه العلنى مع حكومة السعودية وذلك بإصدار بيان شديد اللهجة. وكان تفـجـيـر سـيـارة فى ربيع ١٩٩٥ فـى الرياض بعـد أول عمليـة مسلحة معارضة للوجود الأمريكى فى السعودية، وبعد فترة قصيرة من انفجار (الخُبر) بالظهران قام بن لادن بخطوة قلما يوجد لها نظير، حيث أعلن الجهاد ضد أمريكا، وفى سنة ١٩٩٦ كـانت مـدينة جـلال آباد، التى كـان بن لادن يتخذها ملجـأ له، تحت سيطرة يونس خالص أحد زعـمـاء المجاهدين. لكن وجود بن لادن كان سببا فى أن ينضم هذا الزعيم إلى جـمـاعـة طالبـان، وأن تدخل مـدينة جـلال آباد تحت سيادة الملا عـمر. منذ ذلك الوقت بدأ التعاون الوثيق بين بن لادن وحـركـة طالبان. وعقب الفشل المتكرر لعمليـة الاغتيال التى كانت تقوم بها أجهزة الأمن السعودية توجه بن لادن إلى قندهار، وأمر قواته رسميا بالانضمام إلى صفوف طالبـان. وفى أبريل سنة ١٩٩٨ تحدث بن لادن إلى تليفـزيون A. B. C الأمـريكى، وبعـد اسـبـوعـين أعلن فى مـؤتمر صحفى فى مدينة خوست بأنه سيقوم قريبا بهجمات ضد أمريكا. وبعد عدة أسابيع تم تفجـير سفارتى أمـريكا فى نيروبى ودار السلام.

مما لا شك فـيـه أن جـزءا كـبـيـرا من نجاح طالبـان كـان مـرهـونا بوجـود بن لادن، فـعـلاوة على مـسـاعـداته الماليـة والعسكرية فقد درب مسئولى حركة طالبان على فنون ادارة البلاد، ومع أن المصدر الأساسى لتمويل تنظيم القاعدة كان يتمثل فى ثروات بن لادن الضخمة، لكن كان يقال أن كثيرا من أثرياء المسلمين فى أنحاء العـالم كـانوا يضخـون مبـالغ ضخمة بطرق مختلفة إلى هذه الشبكة.

وكـان بن لادن يسـتـثـمـر أمـواله فى مـجـال ادارة الأمـلاك والشحن البـحـرى وتأجير الطائرات والتجارة وكانت معظم تجارته تتم فى دول الصومال وسويسرا ولوكسمبورج، أما استثماراته الأوروبية فكان يقوم بها وكلائه السويسريون. وكان بن لادن يملك شركة انشاءات تحت إسم الهجرة قامت بإنشاء الطريق السريع من الخرطوم إلى بورسودان بطول ٢٠٠ كيلو متر، ومطار السودان الجديد، وكانت له شركة تصدير واستيراد تحت إسم وادى العقيق، كما كانت له أيضا شـركـة اسـتـثـمـارية تحت اسم طبـا، وكـان يملك أيضا بنكا إسـلامـيـا تحت اسم الشـمـال ومقـره السـودان وتبلغ جـملة استثماراته خمسين مليون دولار.

أصدقاء وأعوان بن لادن:

تذكر المحافل السياسية ان الشيخ عمر عبدالرحمن رجل الدين الكفيف، والدكتور أيمن الظواهري الطبيب التكنوقراطي المصري كانا بمثابة الساعدين الأيمن والأيسر وأقرب المقربين من أسامة بن لادن، والشيخ عمر عبدالرحمن في الوقت الحاضر محكوم عليه بالسجن مدى الحياة نظرا لتدبيره مع جماعة من أعوانه محاولة تفجير مركز التجارة العالمي والجسور والأنفاق في أمريكا، وقد صدر هذا الحكم سنة ١٩٩٣. وقد تخرج الشيخ عمر عبدالرحمن في الأزهر وحصل على الدكتوراة في علوم القرآن، وقد بلغ من حب أسامة بن لادن وأيمن الظواهري له أن أقسما لو مات الشيخ عمر عبدالرحمن في السجن لينتقما من أمريكا أشد الانتقام. أما الظواهري فهو طبيب يبلغ من العمر خمسين عاما له خبرة ودراية أوسع من أسامة بن لادن في مجال العلوم السياسية والاسلامية، لدرجة أنه يقال أن الظواهري هو العقل المدبر والأيديولوجي الأول في تنظيم القاعدة، ويعتبر خليفة لبن لادن، وقد تم القبض على الظواهري أول مرة في سنة ١٩٦٦ وهو يبلغ من العمر خمسة عشر عاما بتهمة الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين أقدم الجماعات الراديكالية الاسلامية المصرية. وفي سنة ١٩٧٠ ومن خلال حفاظه على علاقته بالمنظمات الاسلامية اصبح زعيما لجماعة الجهاد المصرية، وقد اغتالت هذه الجماعة الرئيس أنور السادات وذلك في سنة ١٩٨١، وفي سنة ١٩٨٤ وبعد خروجه من السجن ترك مصر وتوجه إلى أفغانستان للقيام بالأعمال الطبية. وقد تولى الظواهري في عقد التسعينيات بعد سنوات من الاقامة في فرنسا وسويسرا والدانمارك زعامة الجناح العسكري لجماعة الجهاد الإسلامية المصرية. ومع توجه بن لادن إلى أفغانستان اتصل به، وكونا معا في سنة ١٩٩٨ الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين. وقد ادعت جماعة الجهاد الإسلامية بقيادة أيمن الظواهري انها تملك اسلحة كيميائية وبيولوجية، وأنها تتحين الفرصة لاستخدامها ضد أمريكا وإسرائيل.

تنظيم القاعدة:

تبلور تنظيم القاعدة على أساس الأفكار والخطط والامكانيات المالية والعسكرية لبن لادن والظواهري بشكل رسمي سنة ١٩٩٨، ويتميز هذا التنظيم من الناحية النظرية والأيديولوجية والتنظيمية بعدة ميزات:

أ - من الواضح ان جماعات وعناصر التنظيم تتسم بصبغة سياسية إسلامية.

ب - كل هؤلاء الأفراد هم من أهل السنة المتشددين.

جـ - قراءتهم للإسلام قراءة شديدة التقليدية تتسم بالظاهرة الاكليشيهية المغلقة والمتحجرة.

د - أهم خصائص هذه القراءة هي الأصولية الرجعية.

هـ - يؤمن أعضاء تنظيم القاعدة بالعمل المسلح في التكتيك والاستراتيجية.

و - يعتبر أعضاء تنظيم القاعدة أن أمريكا وإسرائيل تدخل في عداد بلاد الكفر، وأن مواطني هاتين الدولتين يستحقون الابادة الكاملة.

ز - وطبقا لرأيهم فإن معظم الحكومات المتسلطة على الدول الإسلامية والعربية هي حكومات عميلة تابعة لأمريكا وإسرائيل، والنضال ضدها جهاد مقدس.

ح - نموذج الحكم الذي يرتضيه تنظيم القاعدة هو أسلوب الخلافة الأموية والعباسية.

وقد تجمع كثير من أعضاء تنظيم القاعدة من مناطق ودول مثل مصر والأردن والسودان والصومال والشيشان والجزائر والمغرب وباكستان ومينداناؤي «الفلبين» وكينيا وتنزانيا وإثيوبيا والسعودية وكشمير واليمن وسين جيانج «الصين» وماليزيا وتونس والكويت وبورما والبوسنة والبحرين وداغستان وكوسوفا وأوغندا و..... ويتكون تنظيم القاعدة من مجلس شورى يتكون بدوره من أربعة أقسام: عسكري ومالي وإعلامي وقانوني شرعي. ويقال أن نطاق نشاط تنظيم القاعدة قد انتقل من أفغانستان إلى دول إسلامية عديدة ويكتب ريتشارد انجل المحلل بمجلة جينزديفنس عن نشاط اثنين من انصار تنظيم القاعدة : «ابراهيم، يبلغ من العمر ٣٨ عاما، كان يقيم على سطح أحد المنازل في أحد احياء القاهرة الفقيرة. يذكر ابراهيم أول لقاء له مع اسامة بن لادن في سنة ١٩٨٢، وقد تولى ابراهيم زعامة الجماعة الإسلامية، أحد الجماعتين المناضلتين اللتين تقيمان في جنوب مصر، فيقول: كنت احد قادة الجماعة الاسلامية في جنوب مصر بأسيوط» تدرب ابراهيم لعدة أشهر في أحد معسكرات بن لادن في السودان على طريقة استخدام الكلاشينكوف. وبعد استكمال تدريبه جاء وقت لقائه بأسامة بن لادن. وقد سافر في صحبة مجموعة من النشطاء الذين كان معظمهم من الطلاب إلى الرياض. يقول إبراهيم: كنا نلتقي بأسامة بن لادن اثناء موسم الحج، كان بن لادن يريد أن تنهض الحركات الإسلامية في كل أرجاء العالم، وعندما ترك ابراهيم وباقي النشطاء من الطلاب السعوديين أعطاه بن لادن كيسا من النقود المصرية. كان اسامة يريد تأسيس معسكر في الجبال المجاورة لأسيوط، لكنه تم القبض على ابراهيم في نفس الوقت، وطبقا لاعتراف راعد حجازي كان بن لادن يملك وسائل متقدمة للاتصال بالخلايا العسكرية المحلية. يبلغ حجازي من العمر ٣٢ عاما ويعمل سائق تاكسي في مدينة بوسطن، حكم عليه بالاعدام بتهمة الضلوع في تفجير فندق كبير في الأردن يعمل بطاقة أربعمائة غرفة، ومتنزهين سياحيين مسيحيين على حدود فلسطين في ليلة الألفية الجديدة، ويقول المدعي العام في عمان أن جماعة حجازي كانت تعمل مع تنظيم القاعدة، وقد اعترف هو وباقي المجموعة بهذه العلاقة، لكن دفاع حجازي يعتقد أنه تم الحصول على هذا الاعتراف تحت ضغط التعذيب. ولد راعد حجازي في كاليفورنيا، وكان دائم التنقل بين أمريكا والسعودية والأردن، وفي سنة ١٩٨٦ التحق بجامعة كاليفورنيا للدراسة في قسم الادارة التجارية، علاوة على

تعلم راعد القصف بالمدفع والأسلحة الخفيفة فى أفغانستان وقد ساهم فيما بعد فى تكوين جماعته النضالية فى الأردن. وبعد انسحاب الجيش الروسى من أفغانستان أعاد راعد حشد غفير من المجاهدين إلى بلادهم وهم يعتقدون أن بإمكانهم هزيمة أى قوة، ونقلوا عمليات الجهاد من جبال أفغانستان إلى أوطانهم، بهذا الشكل انتقلت الأصولية الإسلامية من أفغانستان إلى كل الدول الإسلامية، بل وإلى أوروبا ذاتها. ويعتقد أنه تجمع فى صفوف المجاهدين فى أفغنستان ما يقرب من ٥٠٠٠ آلاف سعودى، و٣٠٠٠ يمنى، و ٢٨٠٠ جزائرى، و٢٠٠٠ مصرى، و٤٠٠ تونسى، و٣٥٠ عراقى، و٢٠٠ ليبى، وعشرات من الأردنيين. توجه من بين هؤلاء الافراد ما يقرب من ١٥٠٠ إلى الجزائر وكونوا الجماعات الأصولية الراديكالية التى تشتبك مع الحكومة فى حرب داخلية منذ تسعة أعوام. وعاد جمع آخر إلى مصر وأصبحوا أعضاء أساسيين فى الجماعة الاسلامية والجهاد الاسلامى، ونقلا عن المسئولين الأمريكيين، أقام حوالى ٢٠٠ شخص من المجاهدين فى منطقة نيويورك ونيوجيرسى، وكان بعضهم يحضر خطب الشيخ عمر عبدالرحمن فى مسجد نيوجيرسى، وتوجه جمع آخر من العرب الأفغان إلى شرق آسيا، وانضوى تحت لواء جماعة أبوسياف فى منطقة ميندا نائوى بالفلبين. وتوجهت جماعة أخرى إلى طاجيكستان وانضموا إلى معارضى روسيا وحكومة إمام على رحمانوف. وشارك جزء آخر من المجاهدين فى حروب المسلمين الأخرى وخاصة حروب البوسنة والشيشان. ويبدو أن أفغانستان طالبان وبن لادن قد اضطلعت بالمسئولية الخطيرة فى تجميع الأصوليين من انحاء العالم، التجمع الذى تدفق من خلاله أشخاص من مختلف الجنسيات إلى أفغانستان، وبعد قضاء فترة التدريب العسكرى كانوا يعودون إلى أوطانهم. فكانت أفغانستان خلال العقد الأخير من الألفية الثانية تقوم بتصدير الأصولية. وطبقا لادعاء المدعى العام الأردنى فإن راعد حجازى الذى تحدثنا عنه فيما سبق، كان أحد الأردنيين العائدين من أفغانستان الذى يريدون ان يواصلوا الحرب فى وطنهم. وكان قد التقى فى سنة ١٩٩٦ مع حيدر أبوهشار أحد رفاق الجهاد فى أفغنستان من أصل فلسطينى. كان أبوهشار عدوا للحكومة الأردنية منذ القدم. وفى هذا اللقاء الذى تم فى أحد معسكرات اللاجئين الفسلطينيين فى سوريا كانا (راعد وأبو هشار) قد وضعا خطة لهجوم واسع على الأجانب فى الأردن. وبعد التخطيط لهذا البرنامج، عاد راعد حجازى إلى أمريكا، وعمل فى شركة تسيير التاكسيات فى بوسطن، وطبقا لما قاله المدعى العام فى الأردن استغل راعد دخل هذه الوظيفة لإرسال ١٣٠٠٠ دولار إلى جماعته، وكانت جماعة حجازى تعمل أيضا فى بيع الأوراق المالية المزورة.

والآن يقوم المحققون الفيدراليون بالتحقيق فى احتمال وجود علاقة بين حجازى واثنين من مختطفى طائرات الحادى عشر من سبتمبر فى بوسطن يدعيان أحمد الغمدى وستام اسوقامى، وفى حالة ثبوت هذا الادعاء فإن العلاقة ستكون وثيقة بين هجوم الحادى عشر من سبتمبر وبين أسامة بن لادن. وطبقا لادعاء مسئولى القضاء الأردنى اتصلت جماعة راعد حجازى فى سنة ١٩٩٨ بشبكة تنظيم القاعدة، وطلبت التدريب على استخدام المواد المتفجرة وبمساعدة أحد الناشطين الأساسيين فى تنظيم القاعدة يدعى أبو زبيدة، توجه حجازى وثلاثة آخرون إلى أحد معسكرات التدريب فى أفغانستان عن طريق تركيا، وتدربوا على السيطرة والتحكم فى المواد المتفجرة والقنابل. وأبو زبيدة هو أحد الرجال الذين اصبحوا مطلوبين من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالى (F. B. I) بعد أحداث الحادث عشر من سبتمبر. فقد كان بمثابة وزير مالية تنظيم القاعدة، كان ينظم عملية الاتصال بين الجماعات المناضلة فى انحاء العالم. مثل هذه الجماعات تقع فى كل انحاء العالم، وقد تم تنظيمها من جانب تنظيم القاعدة، وقد أدت إلى وجود شبكة من المناضلين المحليين تحت قيادة بن لادن، لا يمكن اكتشافها بسهولة، وقد أدت هذه البنية الواسعة الانتشار إلى صعوبة القضاء على تنظيم القاعدة.

أمريكا ومواجهة تنظيم القاعدة:

يعود تاريخ العمليات الإرهابية ضد المواطنين الأمريكيين، والأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية فى هذا البلد إلى عدة سنوات سابقة على تبلور تنظيم القاعدة. يدخل بعض هذه العمليات الإرهابية فى إطار ردود الأفعال الثائرة من جانب الضباط والجنود العائدين من فيتنام، والبعض الآخر يدخل فى عداد رد الفعل ضد الممارسات العنصرية والطبقية والاستكبارية التى ترتكبها أمريكا فى دول العالم. ففى ٦ مارس سنة ١٩٧٠ انفجرت قنبلة عن طريق المتعصبين ضد الحرب فى جامعة ويكانسين أسفرت عن مقتل أحد الدارسين. وفى ٢٧ يناير سنة ١٩٧٢ انفجرت قنبلة فى مكتب استثمارى يدعى «شوروت» بنيويورك اسفرت عن مقتل شخص وإصابة تسعة آخرين. وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ انفجرت قنبلة فى محل حفظ الأمانات بالشركة الجوية «تى. دبليو. آيه» الأمريكية فى مطار لاجواروپا، وأسفر الانفجار عن مقتل أحد عشر شخصا وإصابة ١٧٥ آخرين، وفى ٢٤ يناير ١٩٧٦ انفجرت قنبلة فى محل لبيع المشروبات فى منهاتن بنيويورك، وقد أسفر الانفجار عن مقتل أربعة أشخاص. وفى ٧ نوفمبر سنة ١٩٨٣ انفجرت قنبلة أمام مقر مجلس الشيوخ الأمريكى فى واشنطن، وقد أحدث الانفجار صدعا فى المبنى. وفى أكتوبر من نفس العام اصطدمت شاحنة تحمل كمية كبيرة من المواد المتفجرة بمقر مشاه البحرية الأمريكية فى بيروت، وأسفر الحادث عن وقوع خسائر فادحة، وفى سبتمبر سنة ١٩٨٤ أودت عملية تفجير انتحارية فى أحد المبانى الملحقة بالسفارة الأمريكية فى بيروت بحياة جماعة من الأمريكيين، وفى نوفمبر ١٩٨٤ انفجرت قنبلة فى السفارة الأمريكية فى بوجوتا «كولومبيا» أدت إلى تدمير مبنى مكون من ١٠ طوابق وفى يوليه سنة ١٩٩٣ انفجرت قنبلة فى السفارة الأمريكية

فى بيرو، وأعلنت جماعة بادر ماينهوف مسئوليتها عن الحادث. وكانت هذه الجماعة قد قامت بإلقاء قنبلة يدوية باتجاه السفارة الأمريكية فى بلجراد. وفى يناير ١٩٩٣ تم اطلاق صاروخ صغير فى اتجاه السفارة الأمريكية فى اليمن، وفى فبراير سنة ١٩٩٥ تم تفجير قنبلة تزن خمسمائة جرام بجوار السفارة الأمريكية فى بيرو. وفى نفس السنة قتل ٢٣ عسكريا أمريكيا عن طريق انفجار ٢.٥ طن من المواد المتفجرة بالقرب من قاعدة جوية أمريكية فى منطقة (الخُبر) بالقرب من الظهران بالسعودية. وفى نفس السنة وقع انفجار عظيم فى الحديقة المركزية بمدينة أتلانتا عاصمة جورجيا التى كانت مقرا لدورة الألعاب الأوليمبية، وقد اسفر هذا الانفجار عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة مائتين آخرين. وبعد هذه الحادثة بأربعة أشهر وقعت سلسلة انفجارات فى المركز التجارى راكفلر الذى كان فى مبنى مكون من ثلاثة وثلاثين طابقا، كما تم تدمير أكبر المراكز السياحية فى نيويورك، ففى البداية انفجرت قنبلة فى مطعم الدور الثانى من المبنى، وبعد عدة دقائق انفجرت قنبلة أخرى فى الدور الثانى والثلاثين. وفى ١٩ آبريل ١٩٩٥ وقع انفجار فى المبنى الفيدرالى جنوب مدينة أوكلاهوما أدى إلى مقتل ١٦٨ شخصا. وقد حكم على منفذ هذا الانفجار الذى يدعى «تيموثى مك وى» بالإعدام تجرعا للسم. وفى سنة ١٩٩٦ انفجرت قنبلة فى القاعدة العسكرية (داربى) الأمريكية بإيطاليا، وبعد ستة أشهر وقع انفجار عظيم فى واحد من أكبر مصانع التكييف والتبريد يسمى انترناشيونال يورك فى ولاية بنسلفانيا. وفى سنة ١٩٩٧ تم تفجير عدة سفارات امريكية فى عدة دول فى وقت واحد فى كينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان. وفى اغسطس ١٩٩٨ انفجرت سيارة ملغومة أمام مبنى السفارة الأمريكية بدار السلام، وأسفر الانفجار عن مقتل العديد، كما اسفر انفجار المبنى التجارى وول استريت نيويورك الذى كان فى قلب سوق الأوراق المالية عن مقتل ستة أشخاص وإصابة ألف آخر.

من بون إلى بنجشير:

إن العمليات العسكرية الأمريكية ضد طالبان قبل أو بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر تجعلنا نقف أمام النقاط التالية:

أ ـ ان الفترة ما بين أحداث الحادى عشر من سبتمبر وعقد مؤتمر بون وتشكيل حكومة مؤقتة انتقالية فى أفغانستان، بالنسبة لوقوع مثل هذه الأحداث فترة قصيرة.

ب ـ أن حكومة طالبان التى كان بينها وبين الحضارة والثقافة العالمية المعاصرة فارق شاسع، كانت لابد تسير إلى السقوط والزوال، وما فعلته العمليات العسكرية الأمريكية هو تسريع عملية السقوط.

جـ ـ أثناء الهجوم العسكرى الأمريكى على أفغانستان لم تبس أى حكومة لا سراً ولا علانية ببنت شفة، ولو بدعم لفظى لحركة طالبان. ومع أن أمريكا لم تكن تملك أى دليل على تورط تنظيم القاعدة وبن لادن فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر، لم تهتم بالحصول على هذا الدليل، لكن الحقيقة أن جرائم حركة طالبان وانتهاكها لحقوق الإنسان لم تجعل أحدا يطالب أمريكا بتقديم أى دليل.

د ـ اعتمدت الحكومة الأمريكية التى كانت تحاول تبرير عملياتها بعد الهزيمة الشكلية التى لحقت بحركة طالبان على شريط فيديو ـ كانت قد حصلت عليه من فندق فى جلال آباد ـ ولم يحفل هذا الشريط بأى اهتمام من جانب المحافل الدولية والهيئات والمنظمات المحايدة. بل إن البعض شكك فى اصالة هذا الشريط، وقال أحد قراء صحيفة الجارديان: إن الشخص الذى قام بدور اسامة بن لادن يستحق أن ينال جائزة أوسكار لأحسن ممثل.

هـ ـ سقطت طالبان بأسرع مما كان يتوقع. كل الناس كانوا يتصورون أن أمريكا وحلفاءها ستقع فى مستنقع طالبان، وأن فيتنام ستتكرر مرة أخرى، مع اختلاف من حيث الماهية الحقيقية للزعيمين الشعبى واللاشعبى.

و ـ حقق مؤتمر بون بجهد الطاجيك العظيم بزعامة يونس قانونى وعبدالله عبد الله نتائج ايجابية إلى حد ما، فقد تم تنحية «ولو مؤقتا» محمد ظاهر شاه الذى كانوا يحاولون فرضه على الساحة السياسية الأفغانية، وهذا مكسب ليس باليسير، لأن الحصول على مقاعد هامة فى الحكومة المؤقتة عن طريق قوات التحالف الشمالى يعد أيضا من النتائج الطيبة لهذا المؤتمر. ولا يجب أن يخفى هذا الموضوع على الجبهة المعارضة لطالبان، فأمريكا والسعودية وباكستان ستعمل فى المستقبل على تدعيم نفوذها عن طريق مجلس الأعيان القبلى وذلك بإعطاء القوات الموالية لها أكبر نصيب فيه، خاصة وأنه من الممكن تشكيل مجلس الأعيان القبلى تحت نفوذ زعماء قبائل البشتون. وفى هذه الأثناء فإن دور دول مثل إيران والهند وروسيا سيكون مهما جدا فى بلورة مستقبل القوة السياسية فى أفغانستان، ويجب على هذه الحكومات الثلاث من الآن ان تتبنى سياسات موحدة تجاه الأحداث الجارية والمقبلة فى أفغانستان.

ولا يمكن الاعتقاد بأن طالبان وقواتها قد تم القضاء عليها نهائيا بعمليات عسكرية استمرت شهرين، وتجربة سقوط حكومة ربانى تذكرنا جميعا بأنه يجب التدقيق والتفكير جيدا فيما يدور من أفعال على الحدود الجنوبية لأفغانستان، وما يجرى فى المحافل الرجعية بباكستان.

وأخيرا هل من الممكن انعقاد الأمل على أفغانستان فى أن تضع نهاية لملتقى الأصوليين المتعصبين المتحجرين، وتفتح الأبواب أمام الرفاهية والاستقرار؟



تحديات السياسة الخارجية الإيرانية (مستقبل الدبلوماسية)

■ محمود صدرى- ممشهرى (المواطن) ٢٠٠٢/٤/٧

اتسمت السنة الماضية، على الرغم من وجود الانتخابات الرئاسية بما فيها من صخب وتوتر، بالهدوء والاستقرار مقارنة بالأعوام التى تلت الفوز الأول للرئيس خاتمى عام ١٩٩٧، ويمكن القول أنه لم يحدث تغير كيفى في العلاقات بين التيارات السياسية الإيرانية بعضها البعض على مدار العام الماضى. واعتبر كلا الجناحان (المحافظ والإصلاحى) نفسيهما ممثلين لمطالب الجماهير كما كان السياق في الماضى، وادعيا أن التنافس فيها هو سبب جميع الإخفاقات في السياسة الإيرانية.

وقد فتحت انتخابات رئاسة الجمهورية حلبة الصراع بين النخب داخل المجتمع الإيرانى، وكانت بمثابة رمانة الميزان لتحديد نظرة الرأى العام الإيرانى إلى التيارات السياسية الموجودة على نحو جعل كلا من التيارين يشحذ قواه في مواجهة الآخر.

واعتبر الاصلاحيون أن زيادة عدد الناخبين من ٢٠ مليون في عام ١٩٩٧م إلى ٢٢ مليون في عام ٢٠٠١ له دلالة واضحة على ارتفاع شعبيتهم واستنتج المحافظون من خلال النسبة المئوية المشتركة في الانتخابات من مجموع من لهم الحق في التصويت أن الشعب بدأ يتحول عن الإصلاحيين لأن هناك ١٤ مليون ناخب لم يشتركوا في الانتخابات الرئاسية، واستدل الإصلاحيون بهذا العدد على أن عدم اشتراك هذا العدد الضخم دليل أكبر على أن قطاعاً من الشعب لم يرض بالحدود الحالية للإصلاحيات، بينما اعتبر المحافظون أن أولئك المقاطعين للانتخابات غير راضين عن الأحوال الاقتصادية.

لكن في العام الحالى ستكون مظاهر الصراع السياسى مختلفة إلى حد ما عن العام الذى سبقه، ففى هذا العام ستجرى انتخابات المحليات وستكون السنة السابقة على إجراء انتخابات المجلس التشريعى السابع.

وقد صرح نواب التيارين أن المؤشرات الأولية تؤكد توقعاتهم بأن هاتين المعركتين الانتخابيتين ستكونان نقاط تحول في الصراع السياسى السلمى في إيران ما بعد الثورة الإسلامية.

بناء على هذا من الطبيعى أن تبدأ في الأسابيع القادمة منافسات علنية وسرية لتحسين صورة التيارات المنافسة، وقد وجه التياران كل قوتهما تقريباً على مدار السنوات الخمس الأخيرة لإثبات صحة برامجهما الداخلية، ولا يلحظ أى مؤشر على وجود أفكار جديدة من قبل أى واحد منهما، فالإصلاحيون قد استنفدوا كل طاقاتهم في غرس بذور المؤسسات المدنية وكانت أهم ثمار هذه البذور تشكيل المجلس التشريعى السادس والمجالس المحلية.

لكن لم تحدث المجالس المحلية الأثر المتوقع على العلاقات بين التيارات السياسية المختلفة بسبب انعدام الخبرة، وضآلة الصلاحيات القانونية المخولة لها.

أما مجلس الشورى السادس فقد عانى من صراعات محتدمة حول القرارات وصيغها.

والمحافظون على الرغم من أنهم قد سدوا طريق المنافسة على الإصلاحيين في أكثر من مجال، إلا أنهم هم أنفسهم لم يستفيدوا مما في أيديهم. وذلك يعنى أن لعبة التيارات السياسية في إيران مازالت حتى الآن تحتفظ بنتيجة خاسر في مواجهة خاسر، وحتى فوز واحد لا يعنى هزيمة الآخر.

على هذا النحو سيختار كلا التياران مطالب وبرامج متعارضة لما في الأمر من مصلحة لكلا الطرفين وسيختاران شعارات انتخابية في كل من انتخابات المجالس المحلية وانتخابات المجلس التشريعى ذات نوع من الاختلاف

والتباين.

فقد أظهر الإصلاحيون خلال الشهرين الماضيين أن مستوى الصراع سيمتد لنقد بنية سلطة اتخاذ القرار السياسى في إيران. والنتيجة الطبيعية لهذا النقد امتداد الأزمة إلى التوجهات الرسمية للسياسة الخارجية، فيما يتصل بالولايات المتحدة والشرق الأوسط والتى ستوضع على رأس الموضوعات التى ستتناولها مناظرات التيارين .

وسيطلق المحافظون، تمشيا مع سياق الماضى على أى نوع من التقارب مع الولايات المتحدة حتى ولو على مستوى مناوشات الخبراء والمثقفين، مصطلح التخلى عن الأيديولوجية الثورية الإسلامية ووصايا مؤسس الجمهورية الإسلامية.

وسيلجأ الإصلاحيون إلى تقديم تفسيرات جديدة للأيديولوجية الثورية تحد من العداء بين طهران وواشنطن .

على نفس المنوال ستكون القضية الفلسطينية من الموضوعات محل الجدال والنقاش. فالمحافظون من خلال إظهار ميل أكبر لجماعات حماس والجهاد الإسلامى سيعطون لأنفسهم ثقل الانتفاضة الفلسطينية ومكاسبها، وسيقوم كثير من الإصلاحيين على تدعيم ومؤازرة ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد نشروا مؤخراً رسالة بعث بها عدد من الناشطين السياسيين الإيرانيين لياسر عرفات، كانت طليعة هذه الرؤية الإيرانية الجديدة للقضية الفلسطينية.

إن من يفز بانتخابات المحليات التى ستقام في هذا العام والانتخابات التشريعية العام القادم سيزداد تأثيره على توجيه السياسات الخارجية الإيرانية إلى حد بعيد، ومن المحتمل أن تطيح السنة الحالية والسنة القادمة بالتوازن الحالى في نهج السياسة الخارجية على الرغم من أن هذا التغيير لن يؤدى بالضرورة إلى تغيير أسلوب العمل الدبلوماسى الإيرانى.

السياسة الخارجية وصدى الضغوط الدولية:

لا تتأثر السياسة الخارجية لأى دولة في العالم بضغوط الولايات المتحدة بقدر ما تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية. فالأمريكيون سعوا منذ الأسابيع الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية للتضييق على إيران للوصول بقدرتها التأثيرية على العلاقات الإقليمية والدولية إلى حدها الأدنى، ومن وجهة نظر الأمريكيين فإن الجمهورية الإسلامية نظام يهدد أمن إسرائيل بما له من طبيعة أيديولوجية وجنوح ذاتى للتوسع وتصدير الثورة الإسلامية، وهذا يمثل الخطر الأول، أما الخطر الثانى الذى يراه الأمريكيون فهو زلزلة الاستقرار في العالم الإسلامى، وكلا الخطران يتجاوزا الخطوط الحمراء للسياسة الخارجية الأمريكية.

و منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن تزايدت المخاوف الأمريكية من إيران لدرجة أنها فكرت في حجم النفقات اللازمة للإطاحة بالنظام الإيرانى وإحلاله بنظام بديل. هذا الوضع قد أوجد تحديا كبيراً أمام السياسة الخارجية الإيرانية فى عام ٢٠٠٢، لأن الأمريكيين سيبذلون قصارى جهدهم للاستفادة من الأوضاع الدولية المواتية التى ظهرت بعد أحداث ١١ سبتمبر، ليضعوا النظام السياسى الإيرانى على مفترق خيارين مصيريين، فعلى حد زعمهم، إما أن تواصل إيران نزاعاتها الداخلية وصراعاتها السياسية ـ الاقتصادية مع الولايات المتحدة مثلما هو الحال الآن بحيث تتقلص قوة إيران تدريجياً، أو أن يؤدى الصراع الداخلى على مستوى التيارات السياسية إلى فتح طريق آخر فى السياسات الخارجية الإيرانية. وستكون نتيجة الوضع الأول نفس التفسخ والضعف الذى أشير إليه فى السابق، ونتيجة الوضع الثانى ستكون غير واضحة وغير مطمئنة.

إن الضغط على إيران من أجل اختيار أحد الطريقين جزء من المخطط الأمريكى المتوقع لتغيير السلوك الإيرانى إن لم يكن تغييراً للنظام السياسى بأكمله. والجزء التكميلى لهذا المخطط يختص بعلاقات إيران بالدول الأخرى والتأثير الذى يمكن أن تحدثه الولايات المتحدة على تلك العلاقات .

إن الأمريكيين فى الظروف الحالية ليس لديهم القدرة على الاصطدام بشكل حاسم ومباشر مع إيران لأن هذا هو أصعب طريق يمكن أن تختاره الولايات المتحدة لتغيير النظام الحاكم فى إيران .

فإيران دولة على خلاف أفغانستان الطالبانية لها علاقات دولية ممتدة، خاصة علاقاتها الوثيقة مع حلفاء الولايات المتحدة فى الاتحاد الأوربى وشرق آسيا والشرق الأوسط والخليج والتى ترتكز على المصالح المشتركة المتبادلة.

بناء على هذا، إذا أراد الأمريكيون الاصطدام مع إيران، فإنهم سيضطرون فى البداية إلى مراعاة وجهة نظر هذه الجماعة الكبيرة المؤثرة من الدول الحليفة لهم. وبالتالى من المتوقع فى غضون السنة الحالية مع اشتعال المنافسة والصراع الداخلى فى إيران حول انتخابات المحليات والمجلس التشريعى السابع أن يكثف الأمريكيون مشاوراتهم مع حلفائهم وأصدقائهم لتغيير نظرة هؤلاء الحلفاء لإيران، والهدف من هذه الإستراتيجية هو إشعال الأرض من حول إيران وإضعاف علاقاتها بالعالم، والتقليل التدريجى للمصالح العالمية فى إيران.

وبالطبع فإن تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر السهل، لأنهم سيضطروا إلى فقد كل ما لحلفائهم من مصالح فى إيران، لكن أثر ذلك على السياسات الخارجية الإيرانية لا يمكن إنكاره، لأنه كلما فشل الأمريكيون فى القيام بإضعاف علاقات حلفائهم مع إيران، فستحصل هذه الدول على مكاسب من إيران بسبب النزاع بين طهران وواشنطن.

التحدى الآخر الذى نشأ أمام السياسات الخارجية الإيرانية فى ظل نزاعات طهران - واشنطن، هو اشتعال أزمة الشرق الأوسط الحالية والقضية الفلسطينية فى الأسابيع الأخيرة التى شهدت تزايد حدة الحرب بين إسرائيل والفلسطينيين فقد دعا الأوروبيون الولايات المتحدة للتدخل فى هذه الأزمة مرات عديدة.

وعلى حد قول الأوروبيين يجب على الولايات المتحدة طالما أنها تستفاد من مكاسب دور الشرطي الدولي أن تحل على نفقتها الخاصة الصراعات الدولية والإقليمية وحتى الأزمات الداخلية للدول.

ولو اضطرت الولايات المتحدة تحت تأثير الضغط الدولي للتدخل المباشر في أزمة الشرق الأوسط - الأمر المحتمل إلى حد بعيد - فستكون أولى موضوعاتها المقترحة وإجراءاتها الفاعلة هو التصدي لإعتداءات الجيش الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية والسيطرة على الجماعات الفلسطينية المسلحة.

وحل أزمة الشرق الأوسط من وجهة نظر المجتمع الدولي (الأمم المتحدة وأوربا ومعظم دول العالم) يتمثل في أمر واحد ذي شقين: الأول ضرورة ضمان أمن إسرائيل والثاني إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

وتحقيق هذا الهدف يتمثل في ضمان تحجيم العنف الإسرائيلي ونزع سلاح الجماعات الإسلامية الفلسطينية وإنهاء الانتفاضة.

وتعارض الجمهورية الإسلامية مبدئياً ونظرياً كلا المقترحين وبشكل عملي تعارض المقترح الثاني (إنهاء الانتفاضة)، وستكون مجاهرة العالم بهذه المعارضة من جملة مشاكل السياسة الخارجية الإيرانية والتي من المحتمل أن يستند إليها الأمريكيون لتأليب الرأي العام العالمي وخاصة الحكومات ضد طهران.

إلى جوار هذه التحديات يجب ألا نغفل جانباً محورياً من الصعاب التي تواجه السياسات الخارجية الإيرانية وهو علاقة إيران بروسيا في ظل الضغط الأمريكي على روسيا، وهي العلاقة التي دائماً ما تتعرض للتذبذب .

بالإضافة إلى هذا تتزايد ادعاءات أذربيجان في بحر قزوين كل يوم، والسياسة الخارجية الإيرانية حيال أفغانستان لم تستقر بعد، بجانب تأييد العرب الذي يظهر بين حين وآخر لادعاءات الإمارات العربية المتحدة ضد إيران.

لكن ما يمكن أن نسمية نقطة قوة هامة للسياسة الخارجية الإيرانية هو إنهاء الحرب العراقية الإيرانية والتغلب على أزمة ميكونوس، ففي المسألة الأولى كان هدف إيران أن يتنحى صدام حسين، لكن عندما فشل هذا الهدف اكتفت بتحجيمه في الحدود العراقية، وفي الموضوع الثاني رضيت بالمباحثات مع الأوروبيين الذين أطلقوا عليها تسمية (الحوار النقدي) هذه التسمية لم يكن مرغوباً فيها بإيران لكن إيران رضيت بها حتى تحافظ على كيان نظامها السياسي في مواجهة التحالف الأوروبي الأمريكي المتوقع ضد إيران.

ولعل ذلك سيكون جدول الأعمال المقبل للدبلوماسية الإيرانية .

مباحثات أم مواجهات؟

■ د. محمد جواد لاريجاني ■ جام جام (المرآة المسحورة) ٢٠٠٢/٣/١٩

ان قضية المباحثات السياسية مع الإدارة الأمريكية - التي تطرحها واشنطن فقط لتحقيق أغراض سياستها الخارجية - أصبح واضحة للجميع أنها ليست سوى خداع سياسي أو لعبة سياسية .

وهناك من يرفضون كلمة مباحثات فيبدو أن لديهم مشكلة ما! كما أن هناك أصدقاء يعتقدون أن المباحثات مع الولايات المتحدة علاج لكل داء ويجب أن تتخلص سياسة دولتنا الخارجية من هذه الأغلال.

وتعد المباحثات إحدى الطرق (التكتيكية) التي تستخدم في السياسة الخارجية، وليس هناك شك في أن مثل هذه المباحثات تجري مع الخصوم لتحقيق أهداف استراتيجية .

وبالرغم من أن المباحثات لا تخلو من المناقشة إلا أنها تعد من العناصر الأساسية لإبرام الاتفاقيات، كما يمكن استخدام المباحثات لمواجهة التهديدات الخارجية في بعض الأحيان.

وفقا لهذا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل بداية المباحثات بين المسئولين الإيرانيين والأمريكيين سيساعد دولتنا على مواجهة التهديدات الأمريكية المتعددة ؟ وإذا كانت ستساعد المباحثات في ذلك فإلى أي حد سيكون تأثيرها ؟ وإذا أثرت فكيف تستمر ؟

إجابتي على تلك التساؤلات هي أنه في ظل الظروف الحالية يجب أن يتم رفض أي نوع من المباحثات مع مسئولي الإدارة الأمريكية حتى ولو أبدى هؤلاء اهتمامهم واستعدادهم بطرق مختلفة للتباحث معنا لأن اليوم هو يوم رفض شعب إيران لغرور وتطاول الولايات المتحدة التي لا يمكنها بتهديداتها العسكرية والذرية وكافة أنواع التهديدات أن ترغم دولة إيران على التسليم لها . فنحن شعب إيران قررنا أن نرفض أي نوع من القوة والتهديد وسندفع ثمن ذلك بأرواحنا وقلوبنا .

إن المواقف التي تبدو في ظاهرها ودية من بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي حتى ولو كانت حقيقية يجب أن تواجه بالرفض القاطع من مجلسنا الأمني لعدة اعتبارات :

أولا : لأن هذا الكونجرس الأمريكي سواء في فترات رئاسة الديمقراطيين أو الجمهوريين دائما يتخذ مواقف أكثر حدة من الحكومة ضد إيران.

ثانيا : لأن إعلان الاستعداد لإجراء مباحثات برلمانية سوف

يعتبر الإنسحاب الأول لإيران أمام تهديدات بوش، وستعلن عن ذلك الولايات المتحدة ومافيا وسائل الإعلام الصهيونية. وهذا الأمر يعد لطمة شديدة لاستراتيجية الرفض الإيراني للغرور الأمريكي ولن يكون إيجابيا للمصالح الوطنية .

الأمر الهام هنا هو أنه يجب علينا أن تكون لدينا سياسة فعالة ومستحكمة للتعامل المناسب مع الولايات المتحدة، وعنصر «المباحثات» لا يمكنه أن يكون المحدد الأساسي لهذه السياسة وإنما «الاستعداد الوطني» وتوجيه الرأى العام يجب أن يكون متوافقا مع التحرك الدبلوماسي، فهذا هو الذي سيؤسس قواعد استراتيجية مفهومة ولا يجب أن ننسى أننا ننظر لهذه العلاقات من منظور الصداقة والاحترام والمطالبة بالعدالة والمساواة لا من منظور الحقد والانتقام والثأر .

بعبارة أخرى، نحن كعضو من أعضاء الأسرة الدولية نؤيد أن تكون بيننا وبين كافة الدول - ومنها الولايات المتحدة - علاقات صداقة وتعاون مشترك ولكن هناك حداً فاصلاً وهو أن سياسات الولايات المتحدة غير عادلة وغير طيبة ليس فقط بالنسبة لإيران وإنما بالنسبة لشعب فلسطين المظلوم ولكافة دول العالم . ويجب أن تقوم علاقاتنا الخارجية من منطلق إنساني.

ولاياتي: أمريكا لا يمكنها تجاهل الرأى العام الإسلامي

■ جام جم (المرآة المسحورة) ٢٠٠٢/١/٣

*** يعد موضوع الساعة فى الوقت الحالى فى العالم الإسلامى هو أزمة أفغانستان فماذا تتوقع لأفغانستان فى المستقبل القريب ؟**

. كانت أزمة أفغانستان تعد خلال الربع قرن الماضى من أهم الأزمات التى شهدها العالم الإسلامى وقد كان السبب الأساسى لهذه الأزمات هو تدخل القوى الأجنبية والإنقلابات العسكرية المتكررة، فقد حدث الانقلاب العسكرى لداود ضد محمد ظاهر خان والانقلاب العسكرى لنور محمد تركى ضد داوود بدعم وتدخل قوات الاتحاد السوفيتى السابق، بجانب أن انقلاب حفيظ الله أمين ضد نور محمد تركى كان بتحريض القوات الأجنبية وبالتحديد الاتحاد السوفيتى. وكان وصول نجيب الله الى السلطة أيضا بتدخل من حكومة الاتحاد السوفيتى. وقد أيقن السوفييت أنهم لن يستطيعوا تحقيق أهدافهم فى أفغانستان بطريق غير مباشر فقاموا بغزوها. وكان التدخل الذى قامت به الدول الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى هو السبب فى مشاكل شعب أفغانستان التى حدثت مؤخرا، فقد أدى تدخل حكومات باكستان والدول الغربية والإقليمية فى فترات مختلفة الى إثارة مشاكل كثيرة لشعب أفغانستان.

هذا الأمر ليس رأيى فقط وإنما رأى رئيسة وزراء باكستان السابقة بى نظير بوتو فى حديث لها مع راديو بى. بى. سى ردا على سؤال هل لكم دخل فى وجود طالبان فأجابت لسنا نحن فقط، وانما الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية أيضا كان لها دور فى ايجاد طالبان.

وفى الوقت الحاضر أيضا تقوم القوى الأجنبية بتشكيل حكومة أفغانستان.

النقطة الأخرى هى أن شعب افغانستان لا يتقبل تدخل القوى الأجنبية وقد تم تشكيل التحالف الشمالى أيضا بمساندة القوى الأجنبية فى وقت سيطرة طالبان على أفغانستان. هذا الكلام ليس للدفاع عن طالبان وإنما لتوضيح الدور الأجنبى فى إثارة مشكلات شعب أفغانستان خلال الربع قرن الماضى ونأمل أن تسير الحكومة فى أفغانستان بدون ضغوط وتدخلات خارجية من أجل تحقيق الرفاهية للشعب الأفغانى وإعادة تعمير أفغانستان.

*** فى الوقت الحاضر هناك اتجاهان مختلفان بخصوص دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى قضية أفغانستان. البعض يرى أنها تستطيع من خلال التدخل فى شئون أفغانستان تحقيق مصالح قومية والبعض يعتقد أنه ليس لدينا القدرة لتحقيق ذلك فما رأيك فى ذلك ؟ وما هو مستقبل المصالح القومية الإيرانية فى أفغانستان ؟**

- ربما تتعارض مصالحنا القومية فى أفغانستان مع حقيقة أن أفغانستان دولة مستقلة توجد بجوارنا. والواجب علينا تجاه هذه الدولة كجارة هو التعاون وحسن الجوار وعدم التدخل فى الأمور الداخلية لها وتقديم العون والمساعدة لها. وتحتاج أفغانستان لمساعدة إيران حاليا أكثر من أى وقت سابق وبلاشك فإن اقرار الأمن والهدوء فى أفغانستان يعد مصلحة قومية لإيران أكثر من اثارة الاضطرابات والحروب.

فلو تم تشكيل حكومة ذات سيادة فى أفغانستان ولم يتدخل الأجانب فى شئون هذه الدولة سيقل الخطر على إيران من جانب الجارة الشرقية لها، حيث أن تدخل القوات الأجنبية يضر بمصالحنا وأمننا القومى.

وقلما توجد دولتان فى المنطقة مثل إيران وأفغانستان تشتركان فى الدين والتاريخ واللغة والثقافة المشتركة فشعبى إيران وأفغانستان يرتبطون ببعضها البعض أكثر من أى دولتين أخريين . لهذا فمن المنتظر أن تقدم الجمهورية الإسلامية الإيرانية المساعدة لأفغانستان.

أما فيما يتعلق بالتدخل فى تشكيل مستقبل أفغانستان

فيجب أن نذكر نفس المشكلة التى تعرضت لها باكستان وقد تحدث لنا وهى التدخل فى شؤون أفغانستان إلا أن ذلك لا يمنع أن تكون لنا مبادرات خاصة بنا وأن نبتعد عن التبعية للدول الأجنبية .

فحماية مصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة، ومساعدة الأخوة الأفغان لإعادة تعمير بلدهم من جهة أخرى أمور تهمنا، فليس لدينا أى أطماع فى أفغانستان بينما تبحث كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عن مصالحها الاستعمارية فى هذا البلد ومن أجل ذلك يشاركون فى إعادة تعمير أفغانستان. فالأمريكيون لا يريدون الخير للشعب الأفغانى كما لايريدون الخير لشعب فلسطين وكافة الدول الإسلامية فالاستعمار الأجنبى السابق فى الدول الإسلامية والعالم الثالث يعد شاهدا على أن هذه الدول تبحث عن مصالحها ومنافعها فقط ولكن عندما نقدم نحن هذا العون والمساعدة لهم لتعمير بلدهم فإن ذلك لا يعنى أن لدينا أهداف استعمارية.

*** أشرتم سيادتكم الى مطامع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة فى العالم الإسلامى ألا تعتقد ان العالم الإسلامى سيعلن عن ضيقه من الغرب فى المستقبل ؟**

- ان العلاقة الحالية بين العالم العربى والولايات المتحدة ليست على مايرام والشعوب غير راضية ومستاءة من أفعال هذه الدولة .

فالأمريكيون يؤيدون إسرائيل رسميا ويضغطون بشدة وقسوة على شعب فلسطين المظلوم، ويدعمون هذا النظام الإرهابى وإذا طرح أى قرار إدانة لإسرائيل فى مجلس الأمن تسارع الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو للاعتراض عليه، كما تتعهد بحماية إسرائيل سياسيا وعسكريا واقتصاديا ودوليا فى صراعها مع شعب فلسطين ودول عربية مثل سوريا ولبنان ومصر، وتتجاهل الولايات المتحدة الرأى العام العربى لأنها تتصور أنه يمكنها الهيمنة على العالم بامتلاكها الأدوات العسكرية والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة.

كما أن القصف الأعمى لأفغانستان والضغط والحصار على شعب العراق واحتمال الهجوم على الصومال ووضع السودان وليبيا تحت الحصار من بين القضايا التى تثير غضب العالم العربى ضد الولايات المتحدة. وفى الوقت الحاضر قلما توجد دولة فى العالم العربى الإسلامى لم تتلق صدمة من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وحتى أقرب الدول العربية الى الغرب توترت علاقاتها معها

فالسعودية ومصر أضيرت علاقاتهما مع الولايات المتحدة فى الآونة الأخيرة، كما أن الحرب الأمريكية فى أفغانستان تواجه برفض الرأى العام العربى بسبب فقدها لتعريف محدد عن الإرهاب وعدم الإشراف الدولى عليها وعدم مطابقتها للمعايير الدولية .

*** كيف ترى مستقبل الحرب ضد الإرهاب فى الوقت الذى تحدد فيه الولايات المتحدة الدول التى يجب محاسبتها بحجة دعم الإرهاب ؟**

- هذا هو الستار الذى تقف وراءه الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية مثل بريطانيا لتحقيق أهدافها فى دول العالم الإسلامى. ويتم وصف دول العالم بأنها دول إرهابية أولا حسب علاقاتها مع الولايات المتحدة . فالدول التى تعارضها تعتبر دول إرهابية تنتهك حقوق الإنسان ولو انتهت معارضتها للولايات المتحدة تختفى كل هذه الاتهامات وتخرج الدولة من قائمة الدول الراعية للإرهاب والمنتهكة لحقوق الإنسان. فى الحقيقة إن حماية حقوق الإنسان فى القاموس الأمريكى هو حماية حقوق الأمريكيين حتى ولو كانت حقوقا غير مشروعة .

كما أن التعريف الأمريكى للإرهاب يختلف تماما مع تعريفنا للإرهاب فنحن نقول ان لشعب فلسطين ولبنان الحق فى أن يدافعوا عن أرواحهم ومنازلهم وممتلكاتهم وأراضيهم مثلما كان الحال فى فترة احتلال ألمانيا النازية لفرنسا فقد كانت هناك جماعات فدائية تحارب النازيين وتعد هذه الحرب فخرا لهم حتى اليوم، ويعتبر الغربيون أن المقاومة الفرنسية ضد ألمانيا النازية أحد أسباب هزيمة النازيين فى فرنسا وأوربا وبالتالى فإن شعب فلسطين ولبنان لهم نفس الحق فى المقاومة والحفاظ على أراضيهم.

فى مقابل ذلك تعد الإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى متماشية مع قواعد حماية حقوق الإنسان عند الأمريكيين. فعندما يعلن رجال الدولة الصهيونية أنهم قاموا باغتيال زعماء فلسطينيين ويستخدمون كلمة اغتيال صراحة فليس عليهم غبار من وجهة النظر الأمريكية .

هذا كله يوضح أنهم يستغلون مصطلحات مثل «الدفاع عن حقوق الإنسان» و «محاربة الإرهاب» و «الدفاع عن الحرية» و «الديمقراطية» فقط لإخفاء أهدافهم الشيطانية وسوء نيتهم .

*** بعد أحداث ١١ سبتمبر وهجوم الولايات المتحدة على أفغانستان صارت الأهداف الأمريكية واضحة أمام شعوب العالم فما هو مصير حوار الحضارات ؟**

- مشروع حوار الحضارات مبادرة جيدة وطيبة أمام زيادة عنف الدول الغربية ويعد إشارة إلى أننا نرغب فى إقرار السلام، ولم نهدف من طرحنا نموذج حوار الحضارات ان نكسب منه فنحن نعلم ان الحوار هو الطريق لحل المشاكل ولكننا فى الوقت نفسه لن نسلم أو نطيع، ولو احتل شخص أرضنا لن نسكت على ذلك. فحوار الحضارات لا يتعارض مع هذا الفكر وإنما يعد مبادرة طيبة من أجل أن تدافع كل أمة عن مصالحها .

*** أعلن الرئيس الأمريكى أن هذا العام عام حرب. فى رأيكم، هل ستنشب الحرب فى دول مثل الصومال أو العراق أو ليبيا ؟**

- يلاحظ أن الأمريكيين فى مناطق مختلفة من العالم قد وصلوا الى طريق مسدود كما أن لديهم مشكلة فى الاقتصاد الداخلى فقد أصبح معدل النمو الاقتصادى فى انخفاض مستمر والبطالة تزداد والسياسة الخارجية

الأمريكية تلاحقها المشاكل والأزمات المختلفة وتعد أزمة الشرق الأوسط وفلسطين واحدة من تلك الأزمات .
والدول الأوربية أيضا تعانى من وضعها الاقتصادى المتأزم لذا هم يؤيدون حربا أخرى ليس من أجل العالم وإنما من أجل تحقيق أهدافهم الاستعمارية وأهمها زيادة النفوذ فى دول العالم المختلفة وإعادة ترتيب الأوضاع العالمية بما يتوافق مع مصالحهم إلا أنهم لا يدركون أن اتساع الحرب يمكن أن يهدد العالم بالفناء. فالهجوم على الدول الصغيرة سيؤدى الى نشوب حرب عصابات من خلال تكوين جماعات فدائية تقوم بهجمات ضد المصالح الأمريكية فى الداخل والخارج ولن تكون هذه الهجمات ضد الولايات المتحدة وحدها وإنما الحلفاء الغربيين كذلك

*** البعض يقول أن أحداث ١١ سبتمبر يمكن أن تهيئ المجال لاستئناف العلاقات بين إيران والولايات المتحدة فما رأيك ؟**

- أعلم أن السياسية الخارجية الإيرانية لم تتغير ولن يطرأ أى تغيير عليها نتيجة لأحداث ١١ سبتمبر أو أى أحداث أخرى قادمة .

السياسية الخارجية للصين والعلاقات مع إيران

■ نوروز (اليوم الجديد) ٢٠٠٢/٤/٢٠

فى بداية القرن الحادى والعشرين امتلكت الصين مجموعة من الإمكانات الخاصة التى جعلتها من أهم القوى إقليمياً وعالمياً . وكانت هذه المكانة هى السبب فى استحواذ الصين على اهتمام دول العالم الراغبة فى الارتباط معها فى أى مجال من المجالات .

وكانت زيارة " جيانج زيمين " رئيس جمهورية الصين الشعبية إلى إيران موضع اهتمام وسائل الإعلام والصحافة الداخلية والدولية، والتى سعت معظمها للربط بين السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها مع إيران.

العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين (مجالات وتحديات):

كان الحصار الذى فرض على إيران من قبل الدول الغربية والصناعية الكبرى سبباً رئيسياً فى نمو العلاقات الاقتصادية وغير العسكرية بين إيران والصين خلال الـ٢٣ عاماً الماضية ، وامتازت العلاقات بين الصين وإيران بخصائص عدة .

فكان لقطع وتخفيض العلاقات الاقتصادية لإيران مع الدول الغربية والصناعية وخاصة فى مجال التكنولوجيا سبباً فى اتجاه الاقتصاد الإيرانى إلى الصين، وخاصة بعدما أوقفت الولايات المتحدة وحلفاؤها تصدير التكنولوجيا عالية السرية لإيران مما أدى إلى وجود صعوبات فى الحصول عليها . وكان هذا النوع من التكنولوجيا الحساسة يدخل فى صناعة المفاعلات وتوليد الكهرباء وإنشاء السدود والصناعات الكيماوية من النفط والغاز والصناعات البحرية والصلب والصناعات الذرية والإلكترونية . وهذه التكنولوجيا تعتمد عليها إيران بشكل رئيسى فى تنمية الاقتصاد الإيرانى.

وخلال العقدين الماضيين كانت الصين هى المصدر الرئيسى لهذه التكنولوجيا الحساسة بالنسبة لإيران، ومن هذا المنطلق فإن العلاقات التكنولوجية بين الصين وإيران قد تركت بصمة واضحة وإيجابية فى علاقات الدولتين بعدما رفضت الولايات المتحدة والدول الأوروبية وضع هذه التكنولوجيا الخطيرة تحت سيطرة إيران .

ثمة خاصية أخرى فى العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين وهى دور الطاقة فى هذه العلاقات من ناحية الكم والكيف والصادرات والواردات.

والصين كما نعرف هى خامس منتج للنفط على مستوى العالم . ولكن بسبب النمو السريع للاقتصاد الصينى والنقص فى معدل استخراج وإنتاج الغاز الطبيعى اتجهت لاستيراده من الخارج .

والآن هى واحد من أهم المستوردين الرئيسيين للنفط والغاز المصدَّر من الشرق الأوسط ، ومع تزايد النمو الاقتصادى للصين فى النصف الثانى لعقد التسعينيات تزايد استهلاك الدولة من الطاقة، حيث تزايد الطلب على النفط الخام من ٢,١ مليون برميل فى عام ١٩٩٠ إلى ٣,٩٥ مليون برميل فى نهاية التسعينيات .

وأصبحت الصين أكبر مستورد للنفط الخام وتشير التوقعات بأن الصين سوف تكون بحاجة إلى مليون برميل يومياً .

وزاد متوسط واردات الصين من النفط خلال العامين الماضيين من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ألف برميل يومياً وهذه إشارة إلى زيادة استهلاك الصين من النفط .

ومع التزايد المستمر فى استهلاك النفط من قبل الصين فإن التوقعات تشير إلى زيادة الاستهلاك من ٣,٢ مليون برميل إلى ٥,٤ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٠ ويشكل هذا المعدل ٢٤٪ من إجمالى طلبات النفط فى قارة أسيا ويشكل نحو ٦٪ من إجمالى الطلب العالمى على النفط.

هذا فى الوقت الذى تشير فيه الشواهد إلى أن حجم الإنتاج الصينى من النفط وبخاصة فى المناطق الغربية وولاية " سينم جيانج " يبلغ حوالى ٩٠٪ من الانتاج الصينى للنفط (لا يتجاوز حوالى ٣,١ مليون برميل)

وبهذا فإن بكين لابد أن تسد عجزها فى احتياجاتها من النفط والذى يبلغ حوالى ٣,٥ مليون برميل وذلك عن طريق

الاستيراد، أما بالنسبة للغاز فإنه يشكل حوالى ٢٪ من الطاقة المستهلكة ويتوقع أن يزداد معدل استهلاك الغاز من ٨٪ إلى ١٠٪ عام ٢٠٢٠ .

يبلغ حجم إنتاج الغاز فى الصين حاليا حوالى ٢٢ مليون متر مكعب ولكن طبقاً للتوقعات فإنها تشير إلى أن حجم احتياطى الغاز فى الأقاليم الجنوبية للصين أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٢٠ سيصل من ١٨-٢٠ مليون متر مكعب وهو يقترب من تأمين معدل الاستهلاك الحالى للصين .

وتشير هذه الإحصاءات الى أن الصين مع النمو الاقتصادى المتواصل سوف تحتاج الى إنتاج ١٠٠ مليون م٣ غاز فى الداخل مع استيراد حوالى ٦٠ مليون م٣ من الخارج، وهذا الافتراض يشير إلى أن الصين لكى تتدارك الفجوة بين الإنتاج الداخلى للنفط والغاز ومعدل الطلب فلابد من الرجوع إلى المصادر الخارجية المصدرة للنفط ، وإذا ما كانت الصين قد انتهت استثماراتها النفطية فى قزاقستان وبيرو، فنزويلا والسودان بسبب النفقات وبعد المسافة فإنها تتجه الآن لكى تؤمن احتياطيها من النفط والغاز الى منطقة الخليج .

وهنا تظهر دولة إيران باعتبارها دولة نفطية من دول الخليج واتضح المحور الهام فى العلاقات الصينية - الإيرانية والذى تشكله الطاقة .

وإيران هى ثالث مصدر نفط على مستوى العالم وثانى دولة عالمياً فى احتياطى الغاز وتحظى باجندة سياسية واقتصادية تؤكد على استمرار الطاقة كمحور للعلاقات مع الصين .

وبالاهتمام بهذه المعادلات فى العلاقات بين الدولتين، من المنتظر أن تتوسع خلال العقد الأول من القرن العشرين وبالتأكيد فإن صناعة النفط فى الصين فى الظروف الراهنة تواجه مشاكل كبيرة فى التكرير بجانب مشاكل فى عملية الاستفادة من الحجم الضخم من الواردات النفطية الإيرانية او القادمة من العراق بسبب عدم ملاءمة أجهزة ومعدات التكرير لها والذى قد قيد قدرتها على تكرير النفط الإيرانى. وبهذا فإن الصين ليست قادرة فى الظروف الحالية على تكرير وارداتها من النفط سواء من إيران أو من العراق والسعودية والكويت .

ورغم هذا نجد أن الصين ترغب فى استمرار وتوسيع الاستثمارات فى إنتاج واستخراج النفط الإيرانى حتى تستفيد من نشاط شركاتها فى مجال النفط ، وتضمن أيضا تأمين مصادر الطاقة اللازمة لها وانخفاض الأسعار بالنسبة للصين فى المستقبل .

فى نفس الإطار حصلت شركة صينية عام ٢٠٠٠ على امتياز بقيمة ٨٥ مليون دولار لمدة عامين فى استخراج الغاز الطبيعى من ١٩ بئراً إيرانياً والذى يتوقع منه انتاج ٢٤ مليون م٣ يومياً.

وكانت هذه أول اتفاقية من نوعها توقع بين إيران والصين بعد الثورة الإسلامية ، وبعد ذلك وقعت شركة صينية أيضا اتفاقية لإعداد محطة تكرير بترول فى طهران وتبريز ، وإنشاء محطة نفطية فى شمال إيران بقيمة ١٥٠ مليون دولار.

لذلك فإن محور الطاقة يشكل أهم محاور العلاقات الإيرانية - الصينية خلال العقدين الأخيرين ومازالت الدولتان تبحثان عن مشاريع اكثر فى الطاقة لتدعيم اواصر الصداقة بينهما .

العلاقات الإيرانية - الصينية :

يشهد عام ٢٠٠١ الذكرى الثلاثين لقيام العلاقات الرسمية الدبلوماسية بين جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية الصين الشعبية .

وكما تشير كتب التاريخ، فإن علاقات البلدين تمتد إلى اكثر من ٢٥٠٠ عام ودائماً وأبداً كانت الصين مع إيران تشكلان قوة عظيمة فى منطقة آسيا الوسطى .

ويعتبر طريق " ابريشم " الذى يبدأ من مدينة " شى ان " الواقعة فى جنوب الصين ويصل إلى البحر المتوسط عبر إيران دليلا على العلاقات العميقة بين الدولتين وخاصة العلاقات التجارية والعلاقات الرسمية بين البلدين. وطبقاً للتقاليد الحالية فقد بدأت بتوقيع معاهدة دبلوماسية عام ١٩٢١ وفى عام ١٩٣٤ أقدمت إيران على افتتاح قنصلية لها فى مدينة شانغهاى والتى أغلقت لفترة كبيرة بسبب إندلاع الحرب العالمية الثانية، وحدوث تغيير فى إستراتيجية الصين، وفى سنة ١٩٦٥ فرضت الولايات المتحدة حصاراً على الصين ورفضت إيران المشاركة فيه وكان لهذا الأمر أثر إيجابى فى تقوية العلاقات بين البلدين .

وعادت العلاقات مجدداً عام ١٩٧١ رسميا وقبل الثورة الإسلامية كانت إيران قد أرسلت خلال هذه الفترة ثلاثة سفراء لبكين وبعد انتصار الثورة الإسلامية ازدادت مساحة التفاهم وتزايدت أواصر العلاقة بين الصين وإيران .

وكان تبادل الزيارات بين المسئولين الإيرانيين والصينيين قد أدخل العلاقات بين الدولتين إلى مرحلة جديدة . وكان آخرها زيارة السيد محمد خاتمى رئيس الجمهورية إلى الصين عام ٢٠٠٠ وفى المقابل كانت زيارات المسئولين الصينيين إلى إيران وكان آخرها الزيارة التى قام بها مؤخراً " جيانج زيمين " رئيس الجمهورية الصينى لإيران.

المصالح الاقتصادية للصين فى خليج فارس:

فى الواقع إن الصين لم يكن لها أى نفوذ ليس فى إيران فقط ، بل فى منطقة الشرق الأوسط والخليج على العكس من الدول الاستعمارية مثل الولايات المتحدة، بريطانيا ، فرنسا وروسيا واللذين كان لكل منهما مناطق نفوذ فى المنطقة .

ليس هذا فحسب، بل إن التحرك الصينى السياسى والعسكرى أقل كثيراً فى منطقة الشرق الأوسط والخليج الفارسى بالنسبة للمناطق الجغرافية الأخرى مثل جنوب شرق آسيا وأفريقيا. وخلال عقد التسعينات تغيرت هذه الفكرة تماماً ، فقد توسعت العلاقات الاقتصادية للصين مع الدول العربية خاصة الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجى لدرجة أن الصين فى أواسط عقد التسعينات أصبحت أهم مصدر للسلع للمنطقة الحرة بميناء (دبى) الذى يعتبر من أنشط موانئ العالم. ونجحت الصين فى ذلك على الرغم من أن اليابان وبريطانيا وروسيا كانوا على رأس الدول المصدرة

للسلع إلى (دبى) لسنوات طويلة .

وفى النصف الثانى لعقد التسعينات زاد حجم الصادرات الصينية لدول منطقة الخليج والشرق الأوسط من ١,٩ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٤,٤ مليار دولار عام ١٩٩٥، كما أن معدل الواردات قد زاد أيضا من ٥٠٠ مليون دولار إلى ٢,٤ مليار دولار وهذا المعدل فى تزايد مستمر.

والصين بتمتعها بناتج إجمالى ٨١٧ مليار دولار ونمو اقتصادى يبلغ ٩,٧٪ فى النصف الثانى لعقد التسعينات واعتبارها ثانى مستهلك للطاقة فى العالم وقوة اقتصادية محورية فقد دخلت إلى مساحة التوازنات فى منطقة مليئة بالتحديات السياسية والدفاعية والأمنية .

وقد كانت إعادة هيمنة الصين على هونج كونج عام ١٩٩٧ سبباً مباشراً فى تقوية وتوسع العلاقات الاقتصادية والتجارية للصين مع دول الشرق الأوسط والخليج ويتضح تأثير هذه المسألة عندما تشير الإحصاءات الى أنه يتم سنوياً تصدير سلع صينية إلى دول الشرق الأوسط عن طريق هونج كونج أيضا وكانت ٤٦٪ من الصادرات و٤١٪من الواردات التى تمت بين الصين وهذه المنطقة كلها تتم عن طريق هونج كونج أيضا . وثمة نقطة أخرى هى أن هناك منافساً تقليدياً للصين وهو الهند التى تستورد النفط والغاز أيضا من منطقتى الخليج والشرق الأوسط ، حيث تعتبر أن الحصول على النفط من أولويات سياستها الشرق أوسطية . كما تعتبر عقد الاتفاقيات النفطية مع المنتجين للنفط والغاز فى منطقة خليج فارس مثل إيران والعراق والسعودية ، والاستثمارات فى الصناعات الإنتاجية كاستخراج وتكرير وتصدير النفط والغاز تدخل ضمن مصالحها الاقتصادية .

الصين والنظام الدولى الجديد :

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة لم تقبل الصين بالنظرية الأمريكية للنظام الدولى الجديد والادعاءات الأمريكية حول العالم أحادى القطبية . وخلال هذه الفترة طرح زعماء بكين فى الأوساط المختلفة أيديولوجية النظام متعدد القطبية .

وخلال السنوات الأخيرة لم تقطع الصين علاقاتها فقط مع الدول المؤيد للنظام الدولى الجديد والذى فرضته الولايات المتحدة ، بل عملت على توسيع علاقاتها مع الدول المعارضة للنظام الأمريكى، وأهم هذه الدول العراق، ليبيا ، كوريا الشمالية والسودان.

وفى الخليج الفارسى أيضا استمر التعاون بين إيران والصين وقامت بكين بتنمية علاقاتها مع طهران . بخصوص العراق أيضاً وقفت الصين فى جبهة المعارضة لأى إجراء عسكرى ضد بغداد .

واتفاق الصين مع روسيا وفرنسا فى معارضة للإجراء العسكرى ضد العراق يتوافق تماماً مع التعارض النظرى لبكين وموسكو وباريس للنظام الدولى الجديد الذى ترعاه الولايات المتحدة، وعلى نفس الشاكلة، فإن روسيا وفرنسا لديهما ميول للتشكيك فى الدور الذى من الممكن أن تقوم به الولايات المتحدة فى حل الصراعات الدولية، وتتبع الصين نفس الأسلوب فى أزمة العراق ، ويرتبط موقف الصين تجاه هذه الأزمة قبل ذلك بالمصالح الاقتصادية الخاصة بالصين فى العراق والمنطقة.

العولمة وتأثيرها على الأمن الاقتصادى الإيرانى

■ مجيد عباس اشلقى ■ جام جم (المرآة المسحورة) ٢٠٠٢/٤/٧

تعتبر العولمة أهم ظاهرة حدثت فى القرن العشرين وكان لظهورها تأثير واضح على شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، كما أدت إلى حدوث تحولات مباشرة على الساحة الدولية.

وقد كانت أكثر المجالات تأثراً هو المجال الاقتصادى حيث برزت على الساحة ما يسمى بعولمة الاقتصاد والظواهر المصاحبة لها مثل المنظمات والتكتلات الاقتصادية ودمج الأسواق المالية فى سوق واحد واتحاد عملة ١١ دولة أوروبية والتى عرفت (باليورو)، ودمج بنوك عالمية كبيرة، وتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) وسيطرتها على ساحة التجارة الدولية، ثم ظهرت الشركات متعددة الجنسيات ونقل وانتقال رؤوس الأموال بين دول العالم، وكل هذا يعتبر من المظاهر البارزة والمؤشرات الواضحة للعولمة. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل الدول النامية ومن بينها إيران ستكون مشاركة أم مشاهدة لهذه العولمة الاقتصادية؟ بالطبع سيكون هناك تأثير مرتبط بالأمن الذى يعد المحور المشترك لهذه الدول بجانب تحقيق المصالح القومية، مع معدل ثابت للتنمية لا يتغير، حيث أن الأمن لهذه الدول متلازم مع الجانب الاقتصادى وذلك حتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة دون إضرار فى حالة عولمة الاقتصاد .

فعلى سبيل المثال جزء هام من دخل إيران النقدى مرتبط بسعر البترول، حيث أن سعره خارج عن إرادة الدولة ويتحدد على أساس تطور معاملات السوق العالمية وبناءً على هذا يمكن الادعاء بأن إيران من هذه الناحية تعيش فى وضع غير آمن وغير مستقر.

ومن هنا فإن كثيراً من المحللين والخبراء يرون أن حدوث هذه الظاهرة، أى العولمة، طبيعى ومن الصعب السيطرة عليها، بل وإن تجنبها غير مقبول.

وتعتبر التحولات والتغيرات المستمرة فى الأسواق العالمية سبباً لظهور كثير من المخاوف والتهديدات للفرص

الاقتصادية المتاحة للدول، حيث تحدد مكانة الدول في هذه الأسواق بالتزايد أو الانخفاض حسب قدرتها على مواجهة هذه التهديدات والاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة، ولها تأثير كبير في حركة السوق وتغيير مكانة الدول فيها. فمع التقدم الواسع في دول العالم الأول وقدرتها على زيادة الإنتاج ليس فقط بل صناعة الإنتاج والتوزيع أيضاً، أصبحت زيادة الإنتاج لهذه الدول ممكنة دون الحاجة لاستخدام مواد خام طبيعية لأنه أصبح بالإمكان إنتاج مواد خام بطرق صناعية في الدول المتقدمة.

هذا الأمر بالطبع يعد تهديداً واضحاً لدول العالم الثالث التي تعتمد على تصدير المواد الخام الطبيعية، لأن انخفاض حصة صادرات المواد الخام سيؤدي بالطبع إلى انخفاض واضح في الدخل النقدي لهذه الدول، ومن ثم اختلال النظام الاقتصادي والاجتماعي أيضاً لها. ويوجد تهديد آخر للدول النامية، ومنها إيران، من حيث تزايد كمية وقيمة البضائع المستوردة، حيث أن شراء المنتجات بكمية عالية وبسعر منخفض يؤدي إلى خلل واضح في أنظمة التوزيع لهذه المنتجات على المستوى العالمي ومن الصعب على الدول النامية مواجهة هذه الظاهرة والتحكم فيها.

هذه التحولات في الأبعاد الاقتصادية ستقلل حتمياً من الدور المنظم والراعي للدول النامية في المجال الاقتصادي العالمي وربما تتعرض هذه الدول لأزمة اقتصادية.

عولمة الأسواق والاقتصاد العالمي:

خلال السنوات الماضية من (١٩٦٠ حتى ١٩٩٠) وصل الإنتاج العالمي من ٧١١٠ مليار دولار إلى ٢١٦٠٠ مليار دولار، ولقد صعد سوق الصادرات العالمي من ١٢٩,٨ مليار دولار، إلى ٣٣٨٢ مليار دولار، أي أن الإنتاج العالمي تضاعف ٣ أضعاف والصادرات ٢٦ ضعفاً.

وزاد حجم معدل الإنتاج المخصص للسوق الخارجي عن الداخلي، حيث أقبل المستوردون داخل حدود الدولة على الإنتاج للسوق الخارجي لتلبية احتياجاتهم، ومن ثم سيعجز المنتجون داخل الدولة مع زيادة الطلب خارج حدود الدولة عن تلبية هذه الاحتياجات.

أما عن المشاكل الناتجة عن زيادة تكاليف الإنتاج مثل (الطاقة - الأجور - الضرائب - القوانين المقيدة) فسيؤدي ببعض الشركات للانصراف عن الإنتاج الداخلي والاتجاه نحو تصدير البضائع والخدمات وأيضاً وسائل الإنتاج مثل آلات ومعدات الإنتاج أي الاتجاه إلى الاستثمار الخارجي مباشرة.

مكانة إيران في الأسواق العالمية:

كان وجود إيران في الأسواق العالمية فيما بين ١٩٦٠-١٩٧٠ قائماً على صادرات البترول - القطن - الكافيار - السيجار.

وقد كان نصيب إيران من الإنتاج العالمي أقل من ٠,٩ ٪ مواد خام و٠,٣٥ ٪ قوى بشرية أي تحظى بحوالي ١,٨ ٪ من حجم الصادرات عالمياً. ومع زيادة قيمة البترول حتى بداية العقد ١٩٨٠ زاد نصيب إيران في الإنتاج والتصدير العالمي بشكل كبير ووصلت حصة إنتاج إيران إلى ٠,٦٪، مع زيادة الصادرات أيضاً. وقد كان نصيب إيران في الصادرات العالمية عام ١٩٧٠ حوالي ٢ ٪ بينما نجده حالياً حوالي ٠,٣٤ ٪ أي أن نصيب إيران من التجارة العالمية يتجه إلى الانخفاض.

ولقد أوضحت الإحصائيات أن قيمة صادرات العالم عام ١٩٩٨ حوالي ٧٠٠٠ مليار دولار ونصيب إيران مع وجود البترول يتراوح ما بين ١٢ حتى ١٥ مليار دولار. فإذا أرادت إيران أن تمتلك ١ ٪ من صادرات العالم يجب أن يكون لديها صادرات بحوالي ٧٠ مليار في العام. وإذا أرادت إيران خلال ٢٠ عاماً أن تحسن من الوضع الحالي في التجارة العالمية وأن تساهم فيها بشكل ملحوظ ويكون نصيبها ١,٤ ٪ من حجم صادرات العالم فلابد وأن يكون معدل نمو الصادرات خلال ٢٠ عاماً أعلى من ١٨ ٪ وبالتالي يكون لديها صادرات تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار. وفي العقدين الماضيين كانت علاقة اقتصاد إيران بالأسواق العالمية قائمة على بيع البترول وشراء المواد الخام والمنتجات جزئياً أو كلياً للاستهلاك الداخلي. ومن الملاحظ أن هروب رؤوس الأموال وعدم توافر الأمن للاستثمار والنمو البطيء في البرامج الصناعية والتصنيع عامة، بالإضافة إلى الظروف السياسية الداخلية وعلاقاتها بالسياسة الخارجية ومعها العقوبات الاقتصادية وعدم القدرة على جذب الاستثمارات الخارجية قد أدى إلى انزواء إيران اقتصادياً أي أن نصيب إيران من حجم الصادرات العالمية سينخفض بشكل لافت للنظر. وفي حالة الأعراض عن تصدير البترول سيكون التدهور والانزواء أكثر سوءاً.

بترول إيران في الأسواق العالمية:

وفقاً للإحصائيات فإن ٦٢ ٪ من إحتياطي بترول العالم يوجد في ٥ دول وهم إيران - العراق - السعودية - الكويت - الإمارات العربية المتحدة. وقد كان احتياطي بترول إيران عام ١٩٩٨ حوالي ٩٠ مليار برميل أي ما يعادل ٨,٥ ٪ من احتياطي البترول الكلي وقد كانت نسبة انتاج بترول إيران تعادل ٥,٣ ٪ من الإنتاج الكلي العالمي.

وتذكر الإحصائيات أن حصة دول منطقة خليج فارس (الخليج العربي) من احتياطي الإنتاج لا تتناسب مع إجمالي الاحتياطي العالمي لها، حيث أن احتياطي دول المنطقة يبلغ ٦٢,٥ ٪ من الاحتياطي العالمي بينما وصل هذا الاحتياطي عام ١٩٩٨ إلى ٢٧,٤ ٪ من الإنتاج العالمي.

وهذا يرجع إلى استراتيجية نهجتها الدول المتقدمة وهي تخفيض استهلاك البترول نسبياً وإيجاد مصادر طاقة أخرى مع تعدد مصادر البترول على مستوى العالم وقد أدى هذا إلى تخفيض حصة الأوبك في السوق العالمي، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض في سعر البترول، وقد أدى بالفعل انخفاض سعر البترول عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ إلى عواقب وتغيرات ملحوظة على الدول المنتجة. لهذا يمكن القول أن البترول برغم ما له من أهمية في الحفاظ على الاقتصاد العالمي يجب على الدول المنتجة أن تتجنب الاعتماد على تصدر هذه المادة الحيوية في دخلها القومي حتى لا تتعرض لعواقب تهدد أمنها الاقتصادي والاجتماعي.

تأثيرات العولمة على أمن إيران:

يواجه الاقتصاد الإيراني خطورة مع عولمة الاقتصاد. وتعد

إحدى أهم المشاكل التى تواجه هذا الاقتصاد هى ارتباطه بالدخل النقدى للبترول ويشاهد هذا فى دول مثل النرويج وهولندا وغيرهما. وحتى تتجنب إيران ارتباط اقتصادها بالدخل النقدى الناتج عن بيع البترول الخام فقد لجأت فى العقد الأخير إلى تشجيع إقامة الصناعة البترولية ودمجها فى الاقتصاد القومى مثل الصناعات البتروكيميائية وإقامة معامل تكرير البترول وغيرها.

لكن لازال هناك بعض من الأصناف البترولية مثل البنزين ووقود الطائرات تشكل جزءاً بسيطاً من واردات إيران وهى ظاهرة سلبية بالطبع فاقتصاد إيران مرتبط بالدخل النقدى الناتج عن بيع البترول الخام مع الانتباه إلى أن سعر البترول فى الأسواق العالمية يتحدد على اساس طلب الدول الصناعية الكبرى، وأن اكثر من ٨٠ ٪ من دخل الصادرات يرتبط بالبترول وبالتالى فالنتيجة الأساسية أن التجارة الخارجية مرهونة بالبترول.

ومن ثم فإن الأمن السياسى والاقتصادى غير مستقر وغير مطمئن لأنه مع أى نوع من الاضطرابات فى العلاقات الخارجية فإن المشترين يستطيعون مقاطعة شراء البترول والتحكم فى السعر، وبالتالى يكون هناك ضغط على الاقتصاد الداخلى وحدوث نوع من الاختلال وعدم التوازن وظهور اضطرابات سياسية فى العلاقات الدولية مما يهدد تأمين المصالح القومية. وقد كان هناك تقارب بين كل من إيران والسعودية واللتين تمثلان العمود الفقرى لسوق النفط والتحكم فى حركة سعر النفط ولكن بلا شك أن هذا الأمر قصير المدى سياسيا لأنه من الممكن أن تصطدم إيران باضطرابات نفطية لا تتأثر بها دول أخرى.

لهذا كان لضمان وجود أمن اقتصادى طويل المدى يلزم أن يتم التفكير فى استراتيجيات طويلة المدى والتحرر من الارتباط بالبترول الخام وأن يتم التقدم باتجاه زيادة صادرات الصناعة البترولية، وكذلك التنوع فى مجال التصدير. ولقد أدى تسييس اقتصاد الدولة (اقتصاد مرتبط بالسياسة) إلى وجود خسائر كبيرة، لهذا زادت الرغبة فى الاتجاه نحو زيادة الأنشطة الاقتصادية وحمايتها امام المنافسات العالمية.

خلاصة الأمر، انه لكى لا يتعرض الاقتصاد الإيرانى لاهتزازت فلابد من اتخاذ عدة إجراءات أولية وأهمها:

١ - التنوع فى الصادرات فالدولة التى تعتمد على نوع واحد من البضائع ستتعرض للاضطراب وعدم الاستقرار من الناحية الأمنية.

٢ - عدم الاعتماد على صادرات البترول الخام والاهتمام والتشجيع على الصادرات الخاصة بالصناعات البترولية (بتروكيماويات - معامل التكرير).

٣ - الاستفادة من الوسائل الحديثة فى الصناعة والتوافق مع الاقتصاد الدولى على الساحة العالمية.

٤ - استخدام الوسائل العلمية الحديثة من المعلومات والتكنولوجيا والميكرو الكترونية مع استثمار القوى البشرية الماهرة وإعداد البرامج وتنمية أدواتها وصادراتها.

٥ - الاستفادة من النعم التى وهبها الله لإيران مثل امتلاك مصادر طبيعية والمواقع الجغرافى المتميز والظروف الخاصة التى جعلت إيران بمثابة ترانزيت إلى الغرب والعكس، ومطروح للبحث الآن مرور انابيب بترول وغاز آسيا الوسطى الى الأسواق العالمية ونأمل ان تتاح فى المستقبل فرص فى مجالات مختلفة مثل زيادة الاستثمارات الخارجية وستكون النتيجة دعم التنمية الاقتصادية.

٦ - جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشير الاحصائيات ان الدول غير القادرة على جذب الاستثمارات لا تستطيع ان تنجح فى زيادة الصادرات وبمساعدة الاستثمارات يمكن تخفيض الخسائر الداخلية.

العلاقات الإيرانية النمساوية

■ نوروز (اليوم الجديد) ٢٠٠٢/٣/١١

بعد الزيارة الناجحة التى قام بها السيد «خاتمى» رئيس جمهورية إيران الى النمسا بناء على دعوة السيد «توماس كاستيل» رئيس جمهورية النمسا كان لابد من إلقاء نظرة على تاريخ العلاقات بين البلدين سياسيا واقتصاديا.

كان لإيران مع النمسا على مدى التاريخ علاقات سياسية وثقافية وتجارية. وقد بدأت هذه العلاقات مع بداية حكم أسرة «الصفويين» فى إيران فى القرن السادس عشر الميلادى. وكانت تحكم النمسا فى ذلك الوقت أسرة الهابسبورج وقد توسعت رؤيتهم الى الشرق وخصوصاً الى الدول الإسلامية وكان ذلك منذ عهد الامبراطور «كارل الخامس» عام ١٥١٩، وقد إنضمت أسبانيا وهولندا الى إمبراطورية النمسا حتى صارت إمبراطورية عظيمة. وبالنظر الى التناقضات الموجودة فيما بين إمبراطورية النمسا والإمبراطورية العثمانية نجد أن ذلك كان تمهيداً الى إقرار علاقات رسمية بين النمسا وإيران.

ومنذ بداية القرن الـ ١٩ أصبح هناك اهتمام من الدولتين بإيجاد علاقات سياسية. وبدأت هذه العلاقة تظهر الى النور فى عام ١٨١٨ عندما افتتحت السفارة

النمساوية فى طهران. على الجانب الآخر قامت إيران فى عام ١٨٧٣ بإرسال عدد من الدبلوماسيين الى النمسا منهم «ميرزا أبو الحسن خان» الذى كان على رأس وفد رفيع المستوى من الدبلوماسيين، من ناحية أخرى قام «فتحى على شاه» القاجارى بإرسال سفير بهدايا الى الإمبراطور النمساوى « فرانس الأول» وجاء من النمسا سفير آخر الى إيران إسمه «السكندر كسوما» الذى كان يجيد اللغة الفارسية. وعلى هذا فإن العلاقات بين إيران والنمسا قد اتسعت بشكل كبير فى عهد الدولة القاجارية الى درجة أن ضابطا نمساويا خدم بالجيش الإيرانى. ويجب أن نذكر أن ملوك القاجاريين أمثال «نصر الدين شاه» ، (مظفر الدين شاه) قد قاموا بزيارة النمسا كثيرا خلال سفرهم الى أوربا، وهذا الأمر كان له تأثير كبير على علاقات الصداقة بين إيران والنمسا، وقد عقدت أول اتفاقية صداقة تجارية ملاحية فى باريس سنة ١٨٥٧ بين الإمبراطور «فرانسوا جوزيف» و«نصر الدين شاه». وتم افتتاح سفارة إيران فى فيينا عام ١٩٥٦ وكان الوزير المفوض فى ذلك الوقت يدعى «عبد الله فروهر» . على الجانب الآخر أعيد العمل فى سفارة النمسا فى إيران للمرة الثانية عام ١٩٥٩ وقد تم تعيين «ايجون بريش» قائما بأعمال النمسا فى إيران.

وفى عام ١٩٥٨ قام وزير خارجية النمسا بزيارة إيران وعمل على التمهيد لعقد اتفاقيات تعاون بين البلدين . وقد قام أيضا «شاه إيران» بزيارات متعددة الى النمسا لنفس الهدف .

وبعد انتصار الثورة الإسلامية فى إيران ١٩٧٩ كانت النمسا من أولى الدول التى اعترفت رسمياً بحكومة إيران المؤقتة. وأصبحت النمسا من بين دول أوروبا موضع اهتمام الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وذلك بسبب حيادها الدائم. كذلك فإن رغبة النمسا فى تحسن العلاقات وموقفها المتوازن تجاه إيران قد هيأ الظروف المناسبة من أجل تنمية العلاقات بين الدولتين. وبالرغم من التحيزات القوية لأعداء الثورة الإسلامية فى الغرب وبخاصة حلفاء الولايات المتحدة ، فإن النمسا وقفت على الحياد فلم تدخل فى أى تحالفات عسكرية واستمرت فى حيادها حتى الآن ، وقد ازداد موقف النمسا تجاه إيران رسوخا عندما لم تشرك فى الحصار الاقتصادى الغربى ضد إيران، وقامت بدور المحايد فى الحرب المفروضة بين العراق وإيران، وأيضا فى الزيارة التى قام بها وزير خارجية النمسا الى إيران ١٩٨٤ كانت أول زيارة لوزير خارجية لدولة غربية الى إيران بعد الثورة الإسلامية، وقد دخلت النمسا فى عضوية منظمة الأمم المتحدة فى يونيه ١٩٩١ .

وبالنظر الى دور ومكانة إيران فى منطقة الشرق الأوسط وخليج فارس فإن مسئولى حكومة النمسا يبدون رغبة فى إقامة علاقات مودة وصداقة مع إيران، حتى أن النمسا أيدت مواقف وسياسات إيران تجاه التطورات الأخيرة فى المنطقة .

ومع مجيئ السيد «خاتمى» الى الحكم فى إيران نجد أن استراتيجيته وسياسته فى إزالة التوتر أوجدت رؤية جديدة فى علاقات الدول الغربية مع إيران، ومن نفس المنطلق أوجدت تحسناً كبيراً فى علاقات إيران والنمسا.

ويقول: «إبراهيم رحيم بور» سفير إيران فى فيينا أنه بعد عدة أشهر من انتصار السيد «محمد خاتمى» فى انتخابات الرئاسة فى إيران، عاد سفراء الاتحاد الأوربى وقامت إيران بإرسال سفرائها الى الدول الغربية.

وصرح «رحيم بور» بأنه خلال هذه الفترة كانت بريطانيا ترأس دورة الترويكا، وبعد انتقال رئاسة هذه الدورة الى النمسا عقدت جلساتها فى فيينا، وقد أدى ذلك الى دعم العلاقات بين الدولتين. وقد أقيمت الجلسة الرابعة للجنة الاقتصادية المشتركة عام ١٩٩٨ بطهران والجلسة الخامسة فى عام ٢٠٠٠ فى فيينا وأقيمت السادسة بطهران فى عام ٢٠٠١ .

وقال بور بأنه منذ عام ١٩٩٨ تم توقيع مذكرات تفاهم متعددة منها تفاهم بين هيئة مترو الأنفاق الإيرانية ووزارة العلوم بالنمسا، ومذكرات تفاهم خاصة بالسكك الحديدية ووزارة الصحة والأدوية ووزارة الصناعة والبنية التحتية والتقنية والزراعة. كما كان هناك مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال التكنولوجيا المتطورة .

وخلال هذه الفترة تم تبادل الزيارات بين البلدين على أعلى المستويات، فقد قام كل من «فرانيتسكى» رئيس الوزراء الأسبق و«شوسل» رئيس الوزراء الحالى ووالدهايم الرئيس السابق و«توماس كلسنيل» الرئيس الحالى للنمسا بزيارات الى إيران وكان منهم أيضاً هانيس فيشر رئيس المجلس، و«رايتر» وزير الدفاع و«كرادينال شومبورن» كبير الأساقفة، كل هؤلاء قاموا بزيارات متعددة الى طهران.

وعلى الجانب الإيرانى نجد أن كلاً من وزير الخارجية ووزير الطاقة ووزير الاقتصاد والمالية قد قاموا بزيارات مماثلة الى فيينا .

وقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين إيران والنمسا مع بداية العلاقات السياسية للبلدين فى عهد الشاه «إسماعيل الصفوى» فكانت الوفود السياسية بين البلدين فى البداية تعمل على إقامة تبادل تجارى وإقامة علاقات اقتصادية قوية بين الطرفين وكان ذلك من خلال وجود رجال أعمال وتجاريين ضمن الوفود السياسية التى كانت

تتبادلها الدولتين.

ومع مرور الوقت اتسعت العلاقات الاقتصادية وازداد التبادل التجارى بين البلدين، ونجد أن النفط كان السلعة الأساسية لصادرات إيران للنمسا وكان من بين الصادرات غير النفطية، التى تأتى فى الترتيب بعد النفط فى صادرات إيران للنمسا، السجاد والصمغ والفواكه الطازجة والجافة .

وتتمثل واردات إيران من النمسا فى المنتجات الصناعية المختلفة والمواد الخام اللازمة للصناعة فى المواد الكيماوية والسكك الحديدية وماكينات الورق والمواد الغذائية والذرة والقمح والزيوت .

ويحتفظ السجاد الإيرانى بمكانته بين الدول المنتجة فهو يحتل المرتبة الأولى فى المنافسة مع كل الدول فى الجودة والمقاس والسعر .

وبصرف النظر عن الانخفاض الملحوظ فى صادرات المفروشات فى سنة ١٩٨٥ فإنه فى جميع الأحوال قد حدث نمو ملحوظ فى صادرات إيران الى النمسا .

وبالمقارنة مع الدول المصدرة للسجاد الى النمسا حتى عام ١٩٩٠ نجد أن إيران تحتل المرتبة الأولى.

وعلى جانب آخر، فقد انخفضت واردات النمسا من النفط الإيرانى بعد الثورة الإسلامية بشكل كبير، وأصبحت النمسا تعتمدت بشكل كبير على دول أخرى فى شراء النفط مثل ليبيا والسعودية والاتحاد السوفيتى. وقد خصصت النمسا الحصة التى تشتريها من النفط الإيرانى فى استخدامات أخرى .

ومنذ عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٨ نجد أن معظم اتفاقيات النفط التى تمت بين إيران والنمسا قد تمت بشكل متعجل، وخلال السنوات الأخيرة كان للشركة الوطنية للنفط اتفاقية مع شركة (OMV) النمساوية وهذه الشركة كانت تنتج فى أبريل ١٩٩١ حوالى ٢,٢٣ مليون برميل نفط خام بقيمة ٤٤ مليون دولار .

وكان للنمسا خلال العقد الماضى تعاون اقتصادى مؤثر مع إيران كان من نتائجه:

١- عدم مشاركة النمسا فى حصار الدول الغربية لإيران.

٢- أجريت مباحثات جادة حول مشروع اكتشاف وتنمية منطقة «بلال» واستخراج النفط من ميدان «بلال» بالقرب من جزيرة «سيرى» .

٣- التعاون بين مصدرى السجاد فى النمسا ومنتجى السجاد فى إيران وإقامة المؤتمرات حول السجاد الإيرانى وبحث قضايا ومشكلات هذه الصناعة فى فيينا .

٤- زيادة التعارف بين رجال الأعمال النمساويين ورجال الأعمال فى إيران عن طريق المشاركة الفعالة للنمسا فى المعرض الدولى بطهران.

٥- الحضور المنتظم لإيران فى مؤتمر الأوبك فى فيينا

٦- اشتراك شركات النمسا فى إعادة إعمار إيران.

٧- تعاون النمسا مع إيران فى مجالات الصناعة والزراعة والصناعات الكيماوية.

٨- عقد أول جلسة للجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين ١٩٩٠، وبعد تشكيل هذه اللجنة بدأت العلاقات الاقتصادية فى النمو فى جميع المجالات .

٩- التعاون فى مجال التعليم الفنى والحرفى وتربية النشء وإعداد الخبرات .

١٠- التعاون فى مجال صناعة السياحة والاستفادة من خبرة النمسا فى هذا المجال .

١١- المشاركة الفعالة للدولتين فى المعارض والمؤتمرات الدولية .

١٢- إيجاد تسهيلات قانونية بهدف دعم الاستثمارات المشتركة .

١٣- شراء المعدات اللازمة لمشروع «الكابل النحاس» .

إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين

د. السيد عوض عثمان

خبير فى الشئون العربية والدولية

تواصلت "أزمة" اقتسام ثروات بحر قزوين فى حالة المراوحة فى المكان. تجسد ذلك جليا، إثر فشل قمة عشق اباد، عاصمة جمهورية تركمانستان، فى أواخر ابريل الماضى، فى التوصل إلى حل توافقى لتحديد النظام القانونى لاستثمار ثروات هذا البحر بين الدول الخمس المطلة عليه: إيران، الاتحاد الروسى، اذربيجان، كازاخستان، اضافة لتركمانستان، حيث بدت هذه الدول غير قادرة على ايجاد اتفاق لتقاسم هذه الموارد، منذ عملية تفكيك الاتحاد السوفيتى، فى مطلع التسعينيات من القرن الفائت وتباين الرؤى حول إعتماد نظام حقوقى بهذا الشأن، ولترسيم الحدود بين الدول المطلة على بحر قزوين (بحر الخزر)، وتنظيم الملاحة فيه، وقضايا البيئة والأمن، ومما لا شك فيه أن استمرارية فشل المفاوضات وحتى الآن يحول دون التطوير الشامل لهذه المنطقة الحيوية، وما تزخر به من ثروات وموارد. ومع ذلك تبدو الضرورة ملحة للدعوة إلى تحويل بحر قزوين إلى "واحة سلام" و"صداقة"، واعتماد الحوار والمحادثات بين الدول المطلة عليه، محل هذه "الأزمة".

أولا: حول النظام القانونى والحقوقى لبحر قزوين:

يمكن القول بداية أن الموقع الجيوبوليتيكى لبحر قزوين يتشكل من مسح مائى بمساحة ٤٢٠ ألف كم مربع، وهذا ما يجعله اكبر بحيرة فى العالم، لأنه مسطح مائى مغلق تصب فيه عدة أنهار، ويبلغ حجم المياه فيه ١٨٧ ألف كم مكعب. وينخفض مستوى مسطحه عن مستوى سطح البحار المفتوحة، حيث أنه بحيرة مغلقة، ليس لها طريق للمياه الدولية الحرة. وتضم منطقة بحر قزوين ثروة هائلة، حيث تقدر احتياطى بتروله ما بين ١٥ - ٢٠ مليار برميل، اضافة للغاز الطبيعى، تضع هذه المنطقة فى المرتبة الثالثة بعد منطقة الخليج العربى، وسيبريا. اضافة لثروات ضخمة متعددة من احتياطيات المواد الهيدروكربونات، الذهب، النحاس، اليورانيوم والفلزات الثقيلة الأخرى. بيد أن التعقيدات الفنية والاقتصادية، والجيوبوليتكية والعرقية قد تعوق استخراج احتياطيات النفط والغاز. إضافة لكون بحر قزوين منطقة بحيرة مغلقة، تجعله بعيدا عن أسواق الاستهلاك العالمية. ناهيك عن تباينات الرؤى وصراع المصالح الذى يعوق استثمار ثرواته، نتيجة وقوعه على الحدود الشمالية لإيران، كما يطل عليه حاليا الركن الجنوبى الغربى من حدود روسيا، بعد تغير جغرافية الاتحاد السوفيتى السابق، حيث تطل عليه جمهوريات اذربيجان، كازاخستان، وتركمانستان. وهذه الدول تشكل كتلة يابسة لا تتصل بأى من الطرق البحرية والملاحية، فى السواحل الشمالية والشرقية والغربية لبحر قزوين. ومن اللافت للانتباه، انه منذ توقيع اتفاقية "تركمانجوى" عام ١٨١٣ وحتى ابرام اتفاقية عام ١٩٢١، كانت موارد بحر قزوين مشاعا بين إيران وروسيا القيصرية، ثم الاتحاد السوفيتى بعد ذلك، كما كانت السيادة بين البلدين على البحر متساوية. ولم يكن هناك اهتمام خاص من الجانب الروسى بتحديد السيادة على بحر قزوين فى تلك المرحلة. كما كانت كافة الامتيازات التى تتمتع بها روسيا غير موثقة، حيث لا توجد وثيقة واحدة فى هذا الشأن. والدليل على ذلك، أن الجار الشمالى (روسيا) كان يحصل على نسبة أعلى من إيران من موارد البحر. وحتى عام ١٩٢١، لم يكن لإيران فاعلية خاصة تجاه بحر قزوين، وإن كان هذا لا ينتقص من حقها التاريخى فى المنطقة.

وتتوافر إمكانية القول بأن اتفاقية عام ١٩٢١، الموقعة بين طهران وموسكو والمعروفة باسم "اتفاقية الصداقة" تمحورت حول الغاء الامتيازات التى فرضتها روسيا على إيران فى اتفاقية تركمانجوى عام ١٨١٣، بخصوص بحر قزوين. وتضمن احد بنود الاتفاقية شرطاً من الاتحاد السوفيتى يقضى بعدم السماح لأى دولة ثالثة بالوجود فى بحر قزوين. كما يحق للاتحاد السوفيتى التدخل فى حالة تهديد حدوده

عن طريق إيران. وقد ألغت إيران، وفى بيان رسمى، هذا الشرط عقب قيام الثورة الإسلامية.

ووفقا للفصل الحادى عشر من اتفاقية عام ١٩٢١، حظيت كل من الدولتين بحق متساو مع الاخرى فى بحر قزوين. واعتبرت هذه الاتفاقية ان بحر قزوين هو بمثابة بحيرة مشتركة بين إيران والاتحاد السوفيتى، ومن ثم يتمتع كلاهما بهذه الحقوق المتساوية والمتمثلة فيما يخص الملاحة وحرية مرور السفن. بيد أن المهم إيراده ان اتفاقية عام ١٩٢١، لم ترسم الحدود بين البلدين، بل دللت على حرية الملاحة والوجود العسكرى للبلدين فى بحر قزوين، دون أى تحديد، ولم تمنح أيا من البلدين امتيازات خاصة فى هذا البحر، والاكتفاء بتقرير مبدأ السيادة المتساوية لهما عليه، على الرغم من أن السواحل الروسية على هذا البحر أطول منها على الجانب الإيرانى.

وفى السياق ذاته، جاءت اتفاقية عام ١٩٤٠، والتى وإن عنيت بالملاحة فى بحر قزوين، حيث منحت البلدين حقوقا متساوية بهذا الشأن، فإنها اعادت تأكيد الإقرار بأن هذا البحر هو بحر مشترك بين الدولتين. وعمليا، تم تقسيم بحر قزوين الى منطقتين، الأولى، يحددها الخط الفاصل بين خليج "حسن قلى" من الجنوب الشرقى للبحر الى حدود نهر "استارا" فى الغرب. وهذه كانت تحت سيطرة إيران. أما بقية البحر فقد خضعت لسيطرة الروس. وبصفة عامة فإن اتفاقية ١٩٢١ و ١٩٤٠ على حد سواء، لم يطبق أى منهما عمليا، ولم تتم فيهما أى اشارة الى نظام قانونى لبحر قزوين، بل كانت المفاوضات التى جرت تركز البحث على العلاقات التجارية وشؤون الملاحة وأشياء من هذا القبيل.

وفى ضوء ذلك تتبدى دلالة اتفاق عام ١٩٧٠، والذى قضى باقتسام ثروات المنطقة مناصفة بين الاتحاد السوفيتى وايران. وحقيقة الأمر ان هذا الاتفاق يشكل تعديلا لاتفاقيتى ١٩٢١ و ١٩٤٠.

ثانيا: فى «لعبة الأمم» وصراع المصالح حول بحر قزوين:

فرض انهيار الامبراطورية السوفيتية معادلات اقليمية ودولية مؤثرة وذات دلالات هامة. فقد اختفى وتلاشى عصر القطبية الثنائية فى العلاقات الدولية، وبرز عالم القطب الامريكى الواحد والمتفرد. وبالتخصيص، برزت اهمية منطقة بحر قزوين ووسط آسيا والقوقاز، اقتصاديا وسياسيا وأمنياً. وأدى انهيار الاتحاد السوفيتى الى تغيير فى جغرافية بحر قزوين بظهور ثلاث دول جديدة، هى تركمانستان وأذربيجان وكازاخستان. وبدأت تفاعلات "اللعبة الكبرى" اضافة الى شركات البترول العالمية التى تقدر استثماراتها بقرابة ٢٠٠ مليار دولار. وفى سياق السياسة الكونية الأمريكية، نشطت الدبلوماسية الأمريكية، بدعم وتنسيق مع تركيا وإسرائيل فى منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز، بهدف تنويع وتأمين مصادر الطاقة. إضافة الى إحكام سياسة الاحتواء المزدوج التى فرضتها على إيران والعراق. وعلى الرغم من الإقرار بحقيقة أن إيران تعد دولة مؤثرة إقليميا، سواء بالنسبة لهذه المنطقة أو على مستوى منطقة الخليج العربى، تصر الإدارة الأمريكية على ضرورة تجنب نقل موارد الطاقة من منطقة بحر قزوين والقوقاز إلى الخليج، عبر الأراضى الإيرانية، وحرمان إيران من الاستفادة الاقتصادية والسياسية، على الرغم من أن إيران تملك الواجهة البحرية التى تشكل المنفذ اللازم لاتصال هذه المنطقة بالعالم الخارجى لمزيد من تعزيز دورها الإقليمى، وفى هذا السياق، انتهجت الإدارة الأمريكية سياسة معارضة جدية فيما يخص أى مشاركة إيرانية فى شؤون النفط والغاز ببحر قزوين وآسيا الوسطى. وعلى الرغم من حقيقة ان إيران تمثل "الجسر الطبيعى" الذى يربط بين مناطق بحر قزوين بالخليج العربى والمحيط الهندى، تعرقل الولايات المتحدة مرور الغاز عبر خط إيران - اذربيجان الذى يمكن ان يقلل المسافة عن الخطوط الأخرى المقترحة بحوالى ٢٥ فى المئة على أقل تقدير، وهى ذات النسبة من حيث التكاليف أيضاً.

من ناحية أخرى، تسعى الولايات المتحدة الى مد مظلة حلف الناتو لمنطقة بحر قزوين، وهو ما يثير قلق روسيا وإيران والصين على حد سواء. وبالمثل، تتفق وجهات النظر الروسية والإيرانية على معارضة التدخل الأمريكى - التركى - الإسرائيلى خاصة فى أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى. وتحذران من «عسكرة» بحر قزوين. وفى سياق التنافس الإيرانى - التركى بأبعاده المتعددة، على أسواق آسيا الوسطى وبحر قزوين، سعت تركيا، بدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل، الى اختراق ملحوظ، فى اذربيجان، حيث تولت المؤسسة العسكرية التركية تدريب الجيش الأذرى، الحديث العهد، وتجهيزه، فى سياق عزم تركيا اثبات حضور فاعل وقوى فى منطقتى آسيا الوسطى والقوقاز، ومن ثم تعزيز وجودها العسكرى والسياسى والذى أصبح ضروريا من أجل الدفاع عن المشروع التركى - الامريكى لنقل ثروات بحر قزوين عبر خط باكو - جيهان المزمع انشاؤه.

ثالثا: توتر العلاقات بين إيران وأذربيجان:

من المعروف انه حتى عام ١٨٣٠، كانت اراضى دولة اذربيجان الحالية، قطعة من اراضى الامبراطورية الايرانية التى اضطرت للتخلى عنها لصالح الامبراطورية الروسية. وتبرز بين البلدين اعتبارات التاريخ المشترك. والثقافة والعادات والتقاليد. وتمثل اذربيجان الجار الشمالى لجمهورية إيران الإسلامية، ويقطن بها حوالى ٨ ملايين نسمة، ينتمى ٩٠٪ منهم الى المذهب الشيعى الإثنى عشرى الذى تنتمى اليه الاغلبية الساحقة من الإيرانيين ويعيش داخل إيران ما بين ٢٠ - ٢٥ مليون اذربيجانى يشكلون ثلث عدد سكان إيران تقريبا، ويمثلون القومية الثانية بعد الفارسية.

وعلى النقيض من كل هذا، ظلت العلاقات الإيرانية - الأذرية متوترة منذ حدوث التغيير فى جغرافية الاتحاد السوفيتى وبروز جمهوريات آسيا الوسطى، ومن بينها جمهورية اذربيجان. وتجسدت ملفات التوتر فى قضايا

شائكة ومعقدة، مثل ترسيم الحدود، والخلاف على الأذريين المقيمين في إيران، ثم دعم إيران أرمينيا في حربها ضد اذربيجان حول اقليم ناجورنو كاراباخ والذى انتهى باحتلال دولة أرمينيا المسيحية لحوالى ٢٥٪ من اراضى دولة اذربيجان، الجار الشمالى لجمهورية إيران الإسلامية. ومن المعروف أن إيران وقفت علنياً مع أرمينيا، وأمدتها بالسلاح والعتاد ووفرت لها قدرات من الدعم المالى والاقتصادى، تحت دعاوى "المصالح الاستراتيجية العليا" لإيران. إضافة لملفات اخرى تتعلق برفض إيران تسليم اذربيجان زعيما تتهمه الأخيرة بالقيام بمحاولة انقلابية على الرئيس حيدر علييف عام ١٩٩٥. وفى السياق ذاته تبدو استمرارية الخلاف بين البلدين بشأن قناة INS التليفزيونية الأذرية التى تبث من العاصمة باكو إلى الأذريين من شمال إيران بلغتهم الأم وما تعرضه من أخبار تقوم ببثها شبكة CNN الأمريكية.

وبطبيعة الحال، تجد الإدارة الأمريكية فى الخلاف بين إيران وأذربيجان ارضية خصبة لمد وتعزيز نفوذها فى منطقة بحر قزوين ودول القوقاز وآسيا الوسطى. وعليه تتبدى دلالة إقدام الولايات المتحدة على إقامة قاعدة عسكرية فى أراضى اذربيجان، وهو الأمر الذى ترى فيه الأوساط الإيرانية محاولة أمريكية لإكمال "طوق النار" الأمريكى حول إيران ليصل إلى حدودها الشمالية عند بحر قزوين ودول آسيا الوسطى والقوقاز بعدما استقر عند حدودها الجنوبية فى الخليج، وحدوده الشرقية فى أفغانستان إضافة إلى الوجود الأمريكى فى تركيا.

وفيما يتعلق بخصوصية مسألة بحر قزوين، فإن الأمر اللافت للانتباه انه بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، كانت أطراف إيرانية تتواصل فى الدعوة إلى الإبقاء على مبدأ المناصفة أى ان تحتفظ إيران بنسبة ٥٠ فى المائة وتقتسم روسيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان النصف الآخر، باعتبار أن هذه الدول هى الوريثة للاتحاد السوفيتى، إلا أن طهران طرحت مبدا التقسيم المتكافئ إلى خمس حصص وعملت على طبيعة هذا المبدأ عمليا. أى أن إيران ترى ضرورة تقسيم بحر قزوين إلى خمس مناطق متساوية، مما يتيح لها نسبة ٢٠ فى المائة من مساحته. ومما لا شك فيه ان هذه الرؤية الإيرانية والتأكيد على احترام اتفاقيتى ١٩٢١ و١٩٤٠ ليس فى صالح الولايات المتحدة ويغلق الباب أمام وجود قوات عسكرية لأى دولة ثالثة، وهو الأمر الذى يحول دون الطموحات الأمريكية بهذا الشأن.

وطبقا لهذه الرؤية أيضا رفضت إيران، فى يوليو ١٩٩٨، الاعتراف بالاتفاق بين روسيا وكازاخستان على تقاسم الاحتياطى النفطى فى بحر قزوين خاصة ترسيم اعماق شمال بحر قزوين بهدف احترام حقوق السيادة للدول المطلة عليه، مؤكدة ان تكون القرارات المتعلقة موضع توافق بين جميع الدول المتشاطئة، ومن ثم فإن أى اتفاق ثنائى يعد باطلا ولاغيا.

على الجانب المقابل، تصر جمهورية أذربيجان على التذكير باتفاق عام ١٩٧٠ الذى يشكل تعديلا لاتفاقيتى ١٩٢١ و١٩٤٠ وأن انهيار الاتحاد السوفيتى فرض جغرافية جديدة، بظهور ثلاث جمهوريات مستقلة مما يستلزم معه توقيع اتفاق جديد تتقاسم بموجبه الدول الخمس، لا بالتساوى كما ذهبت الرؤية الإيرانية، وإنما بإعمال مبدأ الجرف القارى، حيث التوزيع النسبى، وفقا لامتداد الجرف القارى لكل دولة، ووفقا لطول شواطئ دوله، وبحسب مساحته المطلة على البحر. وعليه تعرض أذربيجان على إيران ما نسبته ما بين ١٣ - ١٤٪ فقط من بحر قزوين وهى المنطقة التى يطل عليها ساحل إيران - والذى يعد اقصر ساحل على البحر - مما يقلل من حصة إيران، فى الوقت الذى يعطى أذربيجان حدودا واسعة فى البحر وخاصة فى المناطق التى تتركز فيها الثروة النفطية.

ويلاحظ ان حصة إيران تقع فى القطاع الجنوبى منه والذى تطل عليه كذلك أجزاء من أذربيجان وتركمانستان. وهذه المنطقة فقيرة بالغاز والنفط، الأمر الذى ترفضه إيران وتصر على الاتفاقات القديمة التى تجعل من حقول البترول الثلاثة: شارق، الوف، وأراز المتنازع عليها داخل المياه الإقليمية الإيرانية. وجدير بالذكر، ان منطقة "اليزر" المثار حولها الخلاف بين إيران وأذربيجان تعتبر أهم المناطق الثمانى الموجودة فى بحر قزوين إذ تحوى حوالى ٢٠ مليار برميل نفط فى حين لا تتجاوز تقديرات المناطق السبع الأخرى ١٢ مليار برميل وتحتل هذه المنطقة المتنازع عليها ما بين ١٧ - ٢٢٪ من شواطئ بحر قزوين، وتمثل قطاع "اليزر" حقلا نفطيا مشتركا بين إيران وأذربيجان، ويقع على بعد اكثر من ١٠٠ كم عن الحدود المائية لإيران. وتتوافق إيران وروسيا بسبب ضآلة الموارد والثروات الواقعة على سواحل البلدين.

من زاوية أخرى، تؤيد روسيا وأذربيجان وكازاخستان مسألة ترسيم الحدود عند خط الوسط على قاع البحر واستخدام مياهه فى صورة مشتركة وإن كانت أذربيجان ترغب فى تقسيم موارد بحر قزوين سواء على مستوى البحر أو فى الأعماق، فإن روسيا ترفض تقسيم سطح البحر رغبة منها فى الاستئثار بالملاحة البحرية وحرية وجود أساطيلها البحرية، وترغب فى تقسيم اعماق البحر. وحاولت روسيا جاهدة منع تقسيم بحر قزوين إلى قطاعات وطنية بالنسبة للدول المتشاطئة حسب قانون البحار للأمم المتحدة عام ١٩٨٢، بسبب أن الارسابات البترولية الغنية لا تقع فى القطاع الذى يخصها. وتدفع روسيا بالقول بأن بحر قزوين ليس إلا بحيرة، ثم عادت واقترحت فى نوفمبر ١٩٩٦ وجود منطقة ساحلية باتساع ٤٥ ميلا يكون ما بعدها بمثابة منطقة للاستغلال والملكية المشتركة. ثم عادت وعدلت من موقفها مرة اخرى حين عقدت مع جمهورية كازاخستان اتفاقا يتضمن قيام الطرفين بصفة مشتركة بتقسيم قاع البحر وليس عمود المياه الذى يعلو ذلك القاع. ويلاحظ أن مشروع تقسيم بحر قزوين الذى طرحته روسيا والقائم على تقسيم سطح البحر يمكن ان يقرب القوة العسكرية الروسية - والتى تعد القوة الأولى والأفضل فى بحر قزوين- إلى السواحل الإيرانية، بسبب إغفال طبيعة سطح البحر وهذه المسالة تعد مقلقة لإيران بدرجة ما.

وعلى خلفية أن أذربيجان تعتبر أول دولة ساحلية مطلة على بحر قزوين تبادر بالقيام بالإعلان عن ان جزءا من هذا البحر هو "أرض وطنية" و"قومية" ملكا لها. واستنادا لهذه الرؤية قامت اذربيجان بتوقيع اتفاقية مع "كونسورتيوم غربى" فى عام ١٩٩٣ دون موافقة الدول المتشاطئة الأخرى. وفى هذا السياق توترت العلاقات بين إيران وأذربيجان، بدرجة خطيرة، فى يوليو ٢٠٠١، إثر اعتراض إيران على عقود وقعتها أذربيجان مع شركات غربية للتنقيب عن النفط فى مواقع بحرية تعتبرها مشتركة بين البلدين، واعتبار هذه العقود باطلة وليس لها أى قيمة قانونية ضمن اعلانها المتواصل والثابت عدم الاعتراف بعقود الاستثمار النفطى والاتفاقيات الثنائية فى شأن عدم الاعتراف بعقود الاستثمار النفطى والاتفاقيات الثنائية فى شأن بحر قزوين. وبرزت أزمة حادة أدت إلى توتر ملحوظ وتهديدات إيرانية باستخدام القوة المسلحة، إثر إعلان إيران أنها "سترد بشدة" على الشركات النفطية التى تعمد الى القيام بنشاطات فى "المياه الإقليمية الإيرانية" فى بحر قزوين من دون اذن من طهران أى فى منطقة نسبة الـ ٢٠٪ من المياه الإقليمية، حسب الرؤية الإيرانية. وتردد وقتها ان طائرة إيرانية - تابعة لسلاح الجو الإيرانى قامت باعتراض بارجة اذرية اقتربت من مياهها الاقليمية وأرغمتها على العودة. ونفت إيران فى مطلع أغسطس من العام نفسه خرقها المجال الجوى لأذربيجان،وأكدت احترامها لحدوده. وفى ضوء هذا التصعيد اعلنت شركة النفط البريطانية بريتش بتروليوم تعليق عملياتها البحرية فى المنطقة، إثر اجبار البحرية الإيرانية سفينتى تنقيب على العودة ادراجهما، وأن قرارها لا يشمل حقول آلاف وشارق وآذار الذى تعمل فيه بموجب عقد مع السلطات الأذربيجانية وأنها ستواصل عملياتها الأخرى فى بحر قزوين.

وفى الوقت الذى أعلنت فيه تركمانستان الموافقة على مبدأ وقف استثمار الموارد النفطية والغازية فى بحر قزوين الى حين تحديد الوضع القانونى للبحر، مما يعنى ان ايران حصلت على دعم جزئى لموقفها. فإن الرئيس الروسى بوتين انتقد ضمنيا الموقف الإيرانى وتصعيده العسكرى، الأمر الذى دفع بوزير الخارجية الإيرانى الى تجديد دعوة بلاده الى تحويل بحر قزوين الى "واحة سلام وصداقة" وأن الحل الوحيد للوصول الى النظام الحقوقى هو عبر الحوار والمحادثات بين الدول المطلة عليه.

رابعا: رؤية نقدية للسياسة الخارجية الإيرانية:

ثمة مقدمات منطقية تدلل على حقيقة فشل السياسة الخارجية لإيران فى منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز. وفى الصدارة من ذلك، عدم الدراية الكافية بتطورات الأوضاع فى هذه المنطقة لغياب الكوادر والعناصر القادرة على التعاطى الايجابى مع هذه التطورات وغياب الرؤية العلمية والمستقبلية، فعلى صعيد مسألة تقاسم ثروات بحر قزوين والتوصل الى نظام قانونى بهذا الخصوص، تبدو الأخطاء الاستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية فى التراجع بداية عن ما يمكن تسميته "بالحقوق التاريخية لإيران" وعدم التواصل فى تأكيد هذه الحقوق الإيرانية، وذلك بالتنازل عن صيغة المناصفة بين إيران والاتحاد السوفيتى، والفصل بين ذلك المنطق الحقوقى وقواعد العدالة للدول الأخرى المتشاطئة حتى وإن اقتضى الأمر لجوء إيران لمحكمة العدل الدولية فى لاهاى، وإبداء الاحترام والقبول بما سوف تصدره من قرارات وما عدا ذلك، فإن المفاوضات الدائرة لن تأتى بنتائج ايجابية لإيران، خاصة ان السياسة الخارجية الإيرانية أدت إلى دفع الدول المتشاطئة الأخرى الى الابتعاد عن إيران والتوافق مع بعضها البعض، لاعتبارات مصلحية متعددة كما ان من الأخطاء الاستراتيجية لإيران اعلان القبول بالتوافق والحل التوافقى لاقتسام موارد البحر والذى يعنى عمليا المساواة بين الدول الخمس فى اتخاذ القرار. وعوضا عن ان تقوم الدبلوماسية الإيرانية بدور الوساطة والتوفيق والتعاون فى تسوية الأزمة بين أرمينيا وأذربيجان. على اقليم ناجورنو كاراباخ، بصورة سلمية، تجاهلت طهران اعتبارات الجوار الجغرافى والتاريخى والعادات والتقاليد والموروث الثقافى، ووجود قرابة ثلث تعداد السكان الإيرانيين من اصول أذرية، يشكلون القومية الثانية بعد القومية الفارسية، وانحازت فعليا إلى جانب دولة أرمينيا المسيحية ضد أذربيجان الشيعية.

من زاوية أخرى، عجزت الديبلوماسية الإيرانية عن خلق قناعة لدى الدول الأخرى بأن إيران عازمة ومستعدة على سلوك سياسة تعاونية وليست صراعية والمشاركة الإيجابية فى تأسيس منظومة تعاونية للعلاقات الإقليمية فى هذه المنطقة الحيوية. ومن ثم تبدو ضرورة تجاوز وضعية الاهتمام بالمصالح الخاصة لدول آسيا الوسطى، خاصة حول بحر قزوين، والبحث عن إطار تعاونى إقليمى يعلى من شأن المصالح المشتركة، وصيغة حتى للتعايش التنافسى يتيح حل كافة الخلافات عن طريق الحوار والمفاوضات المباشرة، وبآليات سلمية. ونقطة الارتكاز تتمثل فى أهمية إعادة ايران النظر فى علاقاتها بأذربيجان والدول الأخرى، وتنقيتها مما يشوبها من توترات وحرمان الولايات المتحدة من امكانيات استغلال وتوظيف هذه التوترات. وتبرز بهذا الخصوص أهمية التنسيق الاقليمى بشأن الأوضاع الأمنية والبيئية (الناجمة عن الاستفادة غير الصحيحة والمتسرعة للثروات النفطية لبحر قزوين والتى يمكن ان تترك آثارا مدمرة على بيئة المنطقة خاصة التمادى فى تجفيف بحيرة آرال فى آسيا الوسطى وما يولده ذلك من آثار مدمرة إضافية على البيئة والاقتصاد فى المنطقة). والمراعى والطبيعة ومجال المصادر المائية.

وفى التحليل الأخير، فإنه من الأهمية بمكان ان تبادر إيران بصياغة رؤية واقعية تكون نقطة الانطلاق للسياسة الخارجية الإيرانية فى بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز يكون بمقدورها مراعاة تحقيق المصالح الإيرانية فى إطار تعاونى إقليمى.



التطورات فى السياسة الايرانية:
إطار للتحليل فى ظل هيمنة القطب الواحد

أسامة مخيمر
باحث بالمركز القومى لدراسات الشرق الاوسط

تسعى هذه الرؤية إلى دراسة أهم أنشطة السياسة الخارجية الايرانية خلال شهر أبريل الماضى، وتفسيرها من خلال إطار نظرى يوضح بإيجاز علاقات ايران الدولية والاقليمية، وذلك بافتراض رئيسى هو ان الولايات المتحدة تقف على قمة هرم النظام الدولى، كقوة عظمى مهيمنة دون منافس (عسكريا على الأقل) ، فى حين تقف إيران كقوة إقليمية هامة فى الشرق الأوسط، وتماثلها الصين فى شرق آسيا (دون مقارنة بين إيران والصين فالمقصود هو ملاحظة سياساتهما منفردتين، ومجتمعين "علاقات تحالف" ازاء الضغط الأمريكى عليهما). واعتبرنا ان أهم حدثين فى السياسة الايرانية سوف يخضعان للتحليل هما :

أولا :زيارة الرئيس الصينى جيانج زيمين إلى طهران ولقائه مع نظيره الايرانى محمد خاتمى:

ثانيا : قمة عشق أباد بين الدول الخمس المطلة على بحر قزوين والتى عقدت بهدف الاتفاق على تقسيم ثروات بحر قزوين. وسوف نتناول فيما يلى شرح الاطار التحليلى ثم الانتقال إلى رؤية الحدثين المذكورين من خلال اطار التحليل.

إطار التحليل:

يرتكز الإطار التحليلى شكل رقم (١) على أساس ان الولايات المتحدة القوة المهيمنة عالميا دون منافس حقيقى لها، خاصة فى أعقاب انهيار وتفكك القوة المنافسة وهى الاتحاد السوفيتى السابق. وفى ظل غياب خصم جديد وعدو واضح، توجه الولايات المتحدة طاقتها الضخمة ضده ويساعدها فى حفز قواها، انتبهت إلى وجود مجموعة من الدول الإقليمية الهامة والمهيمنة - نسبيا - فى الأقاليم التى توجد فيها وهى (إيران فى الشرق الأوسط، والصين فى شرق آسيا) ترفض السياسات الأمريكية وتعارضها. وبالتالى فهى لا تتساق لها بل تعتبرها سياسات هيمنة مرفوضة، ومع التأكيد على الاختلاف والتباين بين إيران كدولة والصين فى ظروف وحسابات كثيرة فهما يتفقان فى عدة أمور منها : صعوبة الالتفاف حولهما وحصارهما وبالتالى فلابد من تعاون إحدى أو مجموعة من الدول المجاورة لها لتحقيق هذا الهدف، فهما لا يتلقيا أية مساعدات أو معونات مالية - اقتصادية من الولايات المتحدة وبالتالى فلا ضغوط أمريكية عليهما، ومن الناحية التكنولوجية المدنية والعسكرية تطور الصين تكنولوجيا خاصة بها، وتقوم إيران بشراء التكنولوجيا من روسيا والصين والهند وهى بهذا تشكل استقلالية عن الولايات المتحدة وربما ضغوطا عليها. وقد أدى فشل السياسة الأمريكية فى التعامل مع الدولتين. إيران والصين. عن طريق الضغوط الدبلوماسية والحصار الاقتصادى إلى اتباع سياسات استفزاز ضدهما (اتهامات فى مجال حقوق الإنسان، التهديد بضربهما بقنابل نووية محدودة، التحرش بالصين فى بحر الصين، وضرب السفارة الصينية فى حملة حلف الناتو ضد صربيا، اتهام إيران بدعم الإرهاب والسعى إلى امتلاك أسلحة نووية). أدت كل تلك السياسات إلى تقوية التقارب الطبيعى بين الصين وإيران وقيام علاقات تحالف عبر اقلية بينهما كما يوضح الشكل. هذا التحالف أساسه المصالح المشتركة ورفض هيمنة الولايات المتحدة خاصة مع وجودها فى أفغانستان وباكستان ودول آسيا الوسطى وسعيهما الدائم لتعزيز هذا الوجود.

إضافة لكل من إيران والصين هناك مجموعة دول أخرى وصفتها الولايات المتحدة بأنها "محور الشر "وبأنها " مارقة "وخارجة على القانون وهى العراق، كوريا الشمالية، إيران وأحيانا تتسع لتشمل سوريا والسودان وليبيا. وهى دول فى علاقة توتر مع الولايات المتحدة، ويمكن للمراقب أن يلاحظ أن الولايات المتحدة قد تعاملت مع تلك الدول "المارقة "و"الخارجة عن القانون "- القانون الامريكى- على النحو التالى:

- توجيه ضربات عسكرية لمجموعة منها مثل: العراق، ليبيا، السودان.
- استخدام الحصار الاقتصادى والسياسى ضدها : إيران، سوريا، السودان، العراق.

- الاستفزاز العسكرى - السياسى: الصين، كوريا الشمالية.

وكما نرى فإنه يمكن استخدام أكثر من أداة ضد نفس الدولة أو المجموعة مثل استخدام الضربات العسكرية والحصار الاقتصادى ضد العراق وليبيا.

والولايات المتحدة لها مجموعة من الدول الصديقة أو الحليفة فى كل من الشرق الأوسط وشرق آسيا. هذه الدول فى حالة الشرق الأوسط وفقا للنموذج هى السعودية ومصر، و(إسرائيل) وفى حالة شرق آسيا تلك الدول هى، اليابان، تايوان وكوريا الجنوبية.

١ - ملاحظات على النموذج:

أ) نقد النموذج وإطار التحليل: وينطلق من أنه يضع أصدقاء/حلفاء الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط السعودية ومصر على قدم المساواة مع إسرائيل وهذا غير صحيح. فإسرائيل ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات تحالف استراتيجى قوى وهناك حالة عداء بين الدولتين وبين وإسرائيل، بل مما لا شك فيه ان أحد أهم أسباب توتر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة هو العداء بين إيران وإسرائيل خاصة فى ظل عاملين هامين هما: دعم إيران لحزب الله فى لبنان، وادعاء إسرائيل بسعى إيران لامتلاك أسلحة نووية مما يشكل تهديدا لأمن إسرائيل. ومن هنا إذا كانت إسرائيل على استعداد للتعاون مع الولايات المتحدة (علاقة تحالف) ضد ايران (علاقة عداء)؟ فإن الموقف يختلف فى حالتى السعودية ومصر.

ب) النقد الآخر هو غياب بعض القوى الإقليمية الفاعلة مثل روسيا والهند ودور كل منهما خاصة مع التعاون الإيرانى - الروسى والتنسيق الصينى - الروسى.

زيارة الرئيس الصينى لطهران:

زيارة الرئيس الصينى جيانج زيمين لطهران هى الأولى له والثانية من نوعها لرئيس صينى منذ الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩. وجاءت الزيارة فى وقت تتعرض فيه طهران وبكين لضغوط أمريكية مستمرة نظرا للتعارض بين مصالح وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة وسياسات ومصالح إيران والصين، وهذا ما أكده اللقاء بين الزعيمين (راجع الشكل المرفق) فقد أكدا على معارضتهما للعنف والارهاب والنظام الأحادى القطبية فى إشارة إلى السعى الأمريكى المتواصل لاستئثارها بالقرار الدولى. كما جاء التأكيد على ترسيخ العلاقات من خلال توقيع ست اتفاقيات فى مجالات الصناعات النفطية والنقل البحرى والتجارة وبهذا تعد الصين أكبر شريك تجارى لإيران. وعن الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان أكد الرئيس الصينى معارضة بلاده لذلك الوجود غير الطبيعى، فيما دعت إيران إلى قيام تحالف استراتيجى رباعى يضم الصين والهند وروسيا. اضافة الى إيران لمواجهة التهديدات الاقليمية والدولية. وقد عكس هذا الموقف قلق كل من الصين وإيران من تزايد النفوذ الأمريكى فى محيطها الجغرافى والذى وصفته طهران بأنه يؤدى إلى إثارة الأزمات وتوسيع نطاقها. وكانت قد تسربت أنباء فى شهر مارس الماضى من وزارة الدفاع الأمريكية تشير إلى احتمال استخدام الولايات المتحدة قنابل نووية محدودة ضد سبع دول فى العالم من بينهما إيران والصين.

وقد جاء التأكيد على احترام سيادة ووحدة أراضى العراق واستقلاله وضرورة التزامه بقرارات مجلس الأمن، فيما أشار الرئيس خاتمى إلى "ان ما يحصل من جرائم فى حق الفلسطينيين يمثل كارثة انسانية، وأن إيران تدافع عن حقوق الشعب الفلسطينى وعن إقامة سلام مستقر يقوم على العدالة فى الشرق الأوسط، وتدين الدعم الأمريكى المتمادى لإسرائيل، والضغوط الأمريكية على الشعب الفلسطينى المظلوم".

ويذكر ان الرئيس الإيرانى محمد خاتمى كان قد قام فى الفترة من ٢١-٢٥ يونيو ٢٠٠٠ بزيارة تاريخية إلى الصين على رأس وفد كون من ١٧٠ مسئولا تم خلالها التوقيع على خمس اتفاقيات فى مجالات مختلفة لتطوير التعاون بين البلدين - فيما يعد تأكيدا على السعى لتقوية العلاقات بين البلدين.

٢ - قمة الدول المطلة على بحر قزوين وجولة الرئيس خاتمى:

فى الاسبوع الأخير من شهر أبريل الماضى (٢٣- ٢٤) عقدت قمة عشق أباد بين رؤساء الدول الخمس المطلة على بحر قزوين (إيران، روسيا، تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان) والتى أرجئت طويلا وقد جاء اخفاق القمة فى التوصل إلى اتفاق بين الدول الخمس حول تقسيم موارد بحر قزوين من النفط والغاز والثروات الأخرى أمرا متوقعا حتى قبل انعقاد القمة، ويبدو ان النجاح الحقيقى هو انعقاد القمة فى حد ذاته. المشكلة تكمن فى ان توزيع موارد بحر قزوين والسيادة عليه تخضع للاتفاقيات المبرمة بين الحكومة الإيرانية والاتحاد السوفيتى (السابق) اتفاقية تركمانجاى عام ١٨١٣ واتفاقية ١٩٢١ حيث يتم اقتسام الموارد مناصفة بين البلدين. ولكن مع انهيار الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر ١٩٩١ انقلبت الأوضاع رأسا على عقب فبدلا من دولتين فقط على بحر قزوين أصبح هناك خمس دول بدخول كل من: أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان إلى المعادلة.

وتتبلور المطالب الإيرانية الحالية فى تقسيم ثروات بحر قزوين بالتساوى بين الدول الخمس (٢٠٪ لكل دولة) وهو الأمر الذى وصفه المراقبون بأنه يمنح إيران حقوقا فى حقول نفطية تطالب بها أذربيجان. تطالب كل من أذربيجان وكازاخستان وروسيا بتقسيم قاع البحر إلى قطاعات بحسب طول ساحل كل دولة من الدول المطلة عليه وهو الأمر الذى ترفضه إيران.

وفى أعقاب انتهاء القمة بيوم واحد صرح الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فى مدينة استراخان الروسية الساحلية انه "إذا لم يكن من الممكن حل التوصل لاتفاق بين جميع الدول المطلة على بحر قزوين على جميع المشكلات، فإن روسيا تعتقد انه سيكون من الملائم تسوية الخلافات مع جيرانها بصورة ثنائية".

جولة خاتمى:

كان الرئيس الإيرانى محمد خاتمى قد بدأ جولته فى آسيا الوسطى بزيارة تركمانستان حيث انضم إلى رؤساء الدول الأربع الأخرى فى العاصمة عشق أباد لعقد القمة، وقام بتوقيع اتفاق مالى وآخر جمركى مع تركمانستان.

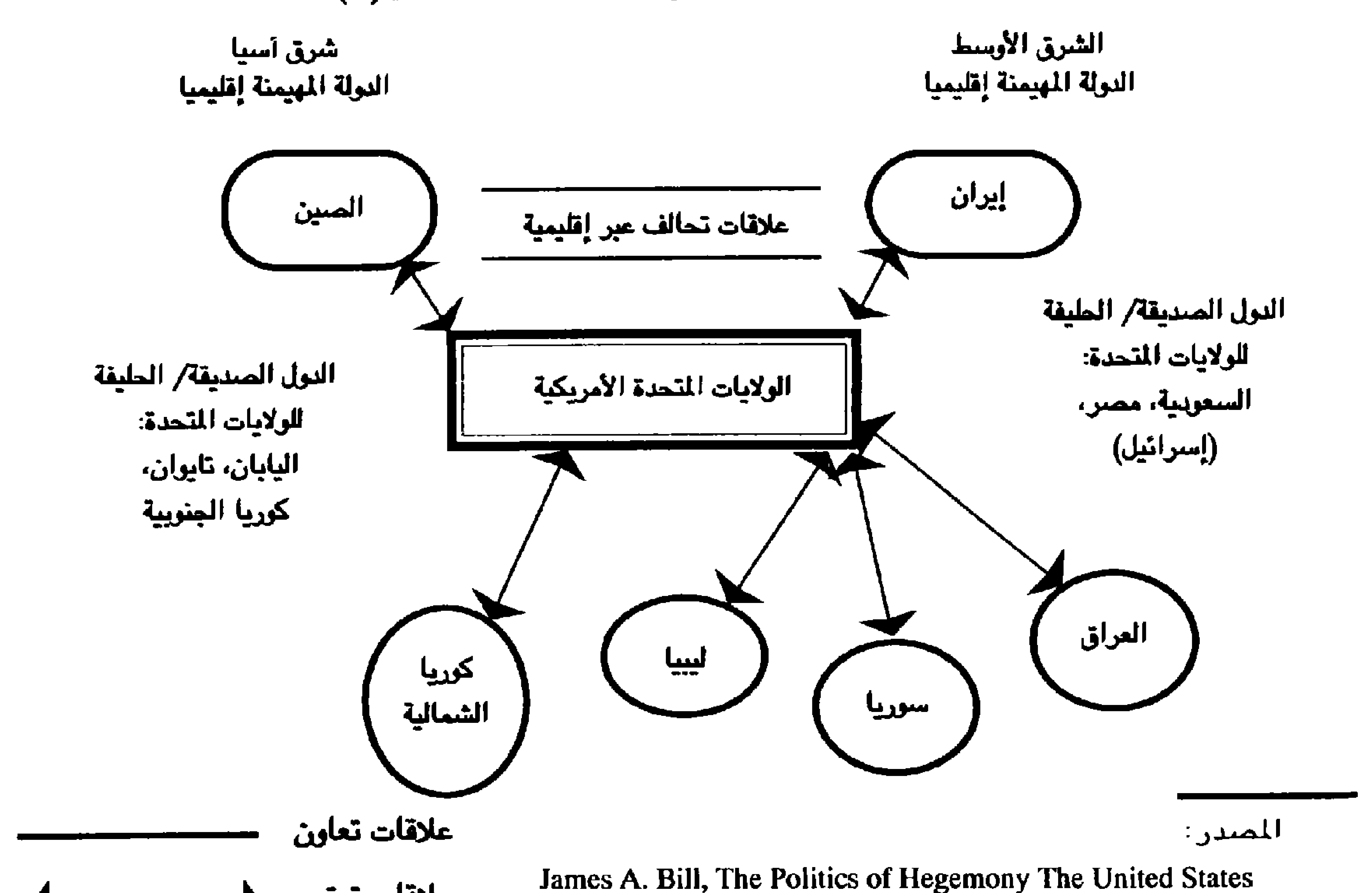
وفى المرحلة الثانية لزيارته قام بزيارة كازاخستان حيث أكد مع نظيره الكازاخستانى نور سلطان نزار بايف أن إيران هى أقصر الطرق فضلا عن كونها الأكثر أمنا والأقل تكلفة لنقل الطاقة من وسط آسيا إلى المياة الدولية، وهو الأمر الذى تعارضة الولايات المتحدة بحجة ان إيران تدعم الارهاب كما تزايد القلق تجاهها بعد التهديد باستخدام البترول كسلاح سياسى. المحطة الثالثة فى جولة خاتمى كانت أوزبكستان، حيث أجرى مع نظيره إسلام كريموف جولة من المباحثات حول الوضع فى أفغانستان والوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة، حيث كانت أوزبكستان أول دول آسيا الوسطى التى تسمح لقوات أمريكية باستخدام اراضيها إبان الحملة التى شنتها ضد طالبان. وكان الرئيس خاتمى قد انتقد فى جولته التى شملت ايضا طاجيكستان والوجود الأمريكى فى آسيا الوسطى واصفا إياه بأنه يعتبر إهانة لشعوب المنطقة ويثير قلق إيران.

وهنا يمكن ملاحظة التنافس الأمريكى - الإيرانى فى آسيا الوسطى، ففى الوقت الذى تعتبر فيه إيران ان آسيا الوسطى مجالها الحيوى والنطاق الذى تتبلور فيه مصالحها، خاصة فى ظل محاولات اقتسام ثروات بحر قزوين من نفط وغاز ومحاولاتها الفوز بنقل تلك الثروات عبر أراضيها للمياة الدولية، نجد ان الولايات المتحدة تعارض هذا الدور وتنشر قواتها العسكرية فى أوزبكستان، طاجيكستان، قرغيزستان، وتغازل جورجيا وتتحاور مع روسيا، وتتهم إيران... وهى تحاول جادة إيجاد مجموعة من الدول الصديقة/ الحليفة لها فى وسط آسيا لتعويض التوتر فى العلاقات مع إيران والشك الدائم فى نوايا روسيا التى تلعب بكافة الأوراق وعلى كافة الاتجاهات. ولا يخفى هدف الولايات المتحدة فى حصار إيران وسد أية ثغرات أو منافذ يمكن أن تدخل منها الصين إلى المنطقة. ومن الطبيعى أن تتحالف إيران والصين كدولتين إقليميتين هامتين فى الشرق الأوسط وشرق آسيا ازاء الرفض الأمريكى لاستقلالية تلك الدول بعيدا عن سياسات ومصالح الولايات المتحدة.

شكل رقم (١)

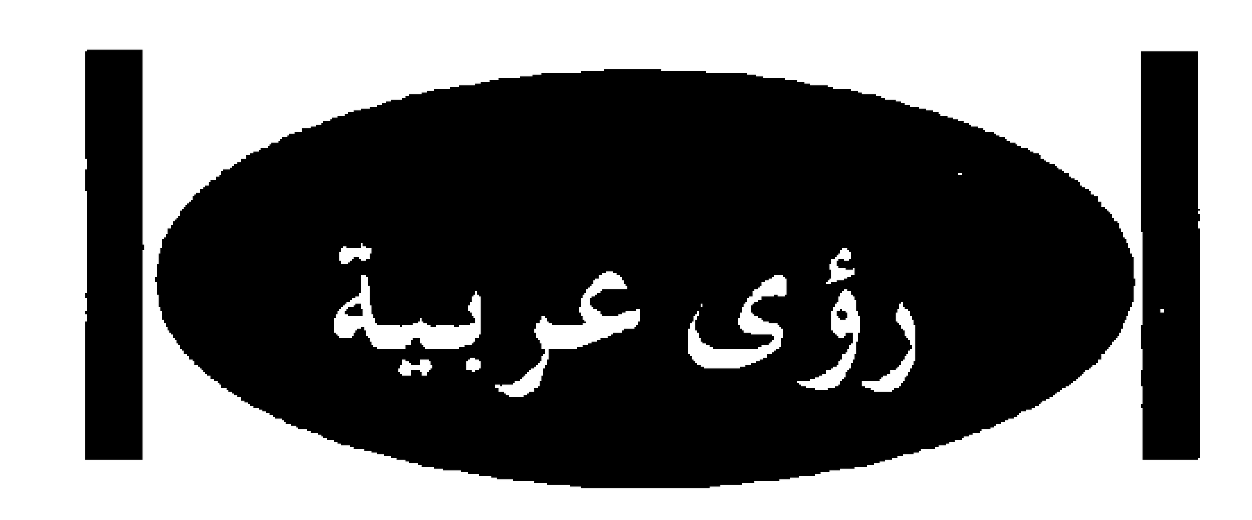
سياسيات الهيمنة

الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط وشرق آسيا(*)



المصدر:

James A. Bill, The Politics of Hegemony The United States And Iran. Middle East Policy, Vol. VIII.No.3, September 2001.



المنظور الإيرانى للتحالف التركى - الإسرائيلى

أحمد السمان

باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

أثبت التحالف التركى الإسرائيلى تماسكه الشديد، ففى الوقت الذى عمت فيه مظاهرات الاحتجاج فى كل دول العالم بما فيها تركيا نفسها على الوحشية الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقتل المدنيين الأبرياء، أشارت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إلى اختيار أنقرة لشركة إسرائيلية لتحديث الدبابات التركية فى صفقة بلغت قيمتها ٦٦٨ مليون دولار، وهو إن أعطى مؤشرا فإنما للتأكيد على الأهمية التى يعقدها الجانب التركى على علاقاته مع إسرائيل وحرصه على المضى قدما فيها وهو ما يثير التحفظ الإيرانى. حيث ينظر الإيرانيون بقلق إلى التطورات المتنامية على صعيد العلاقات التركية الإسرائيلية الحليفتان لأمريكا والمشاركان فى محاربة النفوذ الإسلامى الراديكالى فى المنطقة، ويرجع السبب الرئيسى لهذا القلق إلى التطور الذى اتسمت به هذه العلاقات والى بلوغها مستويات جديدة من التنسيق فى مناطق تعتبرها إيران مصدر قلق لها على صعيد نفوذها الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى. ناهيك عن المجال الرئيسى للقلق الإيرانى والمتمثل فى التعاون المخابراتى والعسكرى بين البلدين والتقارير الصحفية التى تؤكد تعاونهما وتنسيقهما المشترك الذى يستهدف فى المقام الأول المصالح الإيرانية، خاصة أن لإيران خبراتها فى التعاون الإستخباراتى مع البلدين منذ عام ١٩٥٨ حتى سقوط الشاه، حيث أبرمت إسرائيل وتركيا وإيران اتفاقية الرمح الثلاثى عام ١٩٥٨ وكانت تنص على تبادل المعلومات الأمنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة مخابرات الدول الثلاث لتبادل المعلومات، وبموجبها أنشأ الموساد مركزا استخباريا فى تركيا وفى إيران، وازدهر نشاط مركز الموساد فى تركيا بوجه خاص فى الثمانينات بعد سقوط الشاه.

تطور العلاقات التركية الإسرائيلية:

ترجع بدايات التغلغل اليهودى داخل تركيا إلى عام ١٨٩٢ حين هاجر إلى اسطنبول قرابة ١٠٠ ألف يهودى هربا من الاضطهاد الدينى فى أسبانيا، ووجدوا الفرصة سانحة فى تركيا لشغل وظائف هامة فى الدولة العثمانية حيث تزايد نفوذهم داخل القصر العثمانى لفترات طويلة، وحتى بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣. فبعد عام واحد من إعلان قيام الدولة الإسرائيلية اعترفت تركيا فى مارس ١٩٤٩ بالكيان الجديد وكانت ولمدة طويلة الدولة الإسلامية الوحيدة التى تعترف بإسرائيل حيث تبادلتا السفراء عام ١٩٥٠، واتسمت العلاقات بينهما بالترابط خاصة فى المجال الأمنى بعد سقوط الملكية فى العراق عام ١٩٥٨.

وكان لتركيا دور هام أثناء حرب الخليج الأولى، حيث شاركت فى عملية هجرة ٣٠ ألف إيرانى يهودى إلى إسرائيل فى مقابل تزويد إسرائيل إيران بالأسلحة خلال الحرب ومقابل دعم اللوبى الصهيونى لتركيا ضد اللوبى اليونانى بأمريكا. وكان نقل هؤلاء اليهود يتم عبر تركيا التى تم استخدام أجوائها أكثر من مرة فى نقل أسلحة أمريكية وإسرائيلية إلى إيران، ولم تكتف تركيا بنقل الأسلحة الإسرائيلية عبر أراضيها ولكنها وقعت عدة عقود عسكرية لشراء الأسلحة الإسرائيلية. ومن العقود العسكرية المهمة التى وقعتها مع تل أبيب عقد تطوير ٤٥ طائرة تركية من طراز اف٤ قيمة العقد ٦٢٠ مليون دولار، كما اشترت تركيا من إسرائيل ٢٠٠ صاروخ إسرائيلى جو أرض، واشتركت الصناعات العسكرية الإسرائيلية فى عقد آخر قيمته ٦٠ مليون دولار لتطوير ٤٨ طائرة تركية من طراز اف ٥، كما تطمع إسرائيل فى توقيع عقد لبيع طائرات الإنذار المبكر لتركيا بعد توقيع عقد لبيع طائرات بدون طيار، ومنذ منتصف التسعينات حتى الآن تعاقدت تركيا مع إسرائيل على تطوير طائراتها وتزويدها بأجهزة إلكترونية إسرائيلية، بالإضافة إلى ما تم الإعلان عنه من وجود تعاون عسكرى تركى إسرائيلى لصنع صواريخ دفاعية وباليستية، كما قامت إسرائيل ببيع دبابات إسرائيلية من طراز ميركافا وتحديث الدبابات التركية، وهو ما يعنى أن إسرائيل أصبحت تشارك تركيا فى أسرارها الحربية. وكان أحدث هذه الاتفاقات ما تم توقيعه فى مارس الماضى لتطوير الدبابات التركية وهو الاتفاق الذى سيتكلف ٦٦٨مليون دولار وستقوم الصناعات العسكرية الإسرائيلية بمقتضاه بتنفيذ مشروع تحديث ١٧٠

دبابة تركية من طراز ام ١/١٦٠ من إجمالى ٩٠٠ دبابة تزمع تركيا تطويرها مخصصة لها مبلغ ٧ مليارات دولار، حيث يتم تزويدها بمدافع من عيار ١٢٠ مليمترا بدلا من مدافع ١٠٥ الحالية، وكذلك أجهزة مراقبة النيران وتحسين وسائل الحماية وترميم محركات هذه الدبابات ، وتطمع إسرائيل فى الحصول على نصيب الأسد من الخطة التركية لتطوير أسلحتها والتى خصصت لها ١٥٠ مليار دولار خلال الأعوام الخمس والعشرين القادمة، منها ٦٠ ملياراً للقوات البرية و٢٥ ملياراً للأسطول و٦٥ ملياراً للقوات الجوية وهو ما سيسهم فى دعم الصناعات العسكرية الإسرائيلية التى تعد خامس منتج للسلاح فى العالم .

هذا رغم أن اتفاق أوسلو هو الذى مهد الطريق إلى توسعة التعاون التركى الإسرائيلى واتخاذه الشكل العلنى إلا انه من المتوقع ألا يؤدى تدمير المسار السلمى إلى حدوث تغير فى هذه العلاقات الاستراتيجية نتيجة لالتزام أنقرة بعقود طويلة الأجل مع إسرائيل وخاصة المتعلقة بالشئون العسكرية وتحديث الجيش والشئون الاستراتيجية، ومما يدلل على هذا التوجه هو رفض الحكومة التركية نداءات الأحزاب التركية - نتيجة للمجازر الإسرائيلية فى جنين والضفة الغربية -لإلغاء الاتفاق الموقع فى مارس الماضى لتطوير الدبابات التركية.

كان عام ١٩٩٤ نقطة الانطلاق لمستوى علنى وأقوى من العلاقات، حيث شهد توقيع اتفاقيتين أمنيتين أبرمت أولاهما فى مارس ١٩٩٤ فى عهد حكومة تانسو تشيللر والأخرى فى نوفمبر من نفس العام وشمل الاتفاق ١٢ مادة حول التعاون لتبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب وتبادل الخبرات التدريبية، كما شمل الاتفاق تكوين لجنة تركية إسرائيلية مشتركة تضم خبراء يجتمعون بشكل دورى للبحث فى تنفيذ الاتفاق وتطويره مع التعهد بعدم نقل أية معلومات إلى طرف ثالث دون موافقة الطرف الآخر فى الاتفاق، أما اتفاق التعاون العسكرى الموقع فى ٢٣ فبراير ١٩٩٦ فمثل نقلة نوعية فى مسار العلاقات العسكرية والتدريبية، حيث نشرت صحيفة "ديفنس نيوز "الأمريكية فى ٦ يونية ١٩٩٦ أن الاتفاق العسكرى التركى الإسرائيلى يشمل مبيعات سلاح وتدريبات وتبادل معلومات استخبارية، حيث مهد هذا الاتفاق الطريق للزيارات المتبادلة وتنظيم المناورات المشتركة وعقد دورات تدريبية فى السلاح الجوى لكلا البلدين ثمانى مرات سنويا، حيث يسمح للطيارين الإسرائيليين بالتدريب فى تركيا دون مشاركة الطائرات التركية ودون وجود تجهيزات إلكترونية للمراقبة مستخدمين المجال الجوى التركى للتدريب على المهام طويلة المدى بهدف إكساب طياريها المقدرة على تنفيذ ضربات ضد مواقع أسلحة الدمار الشامل فى مواقع أكثر بعدا عن إسرائيل. وفى أكتوبر ١٩٩٧ قام أمنون شاحاك رئيس الأركان الإسرائيلى بزيارة لأنقرة، حيث تم الاتفاق على توسيع رقعة التعاون العسكرى فى مجال الصناعات العسكرية والذى سيتم بمقتضاه الإنتاج المشترك لصواريخ دليلة التى يبلغ مداها ٥٠٠ كم وإضافة تعديلات على الصواريخ التى تنتجها تركيا وهو ما سيمنح تركيا ثقلا خاصا فى مجال الصواريخ فى ضوء امتلاك إيران لأكبر عدد من الصواريخ فى المنطقة ، كما ناقش المسئولون نظاما خاصا للاتصالات بالأقمار الصناعية ليكون طريقا آمنا لتبادل المعلومات بين البلدين، وتزويد الجيش التركى بنظم التخابر والاتصال الفضائى الآمن، كما يتضمن الاتفاق كما أشارت إليه إذاعة الجيش الإسرائيلى تركيب أجهزة تنصت إلكترونية فى مواقع معينة فى الأراضى التركية، حيث قال نائب رئيس الأركان التركى فى ١٩٩٦/٤/٧ أن إسرائيل سيمكنها بموجب الاتفاق من التنصت الإلكترونى على سوريا وإيران من داخل تركيا، كما ستقوم إسرائيل بمساعدة تركيا على إقامة أسوار إلكترونية على حدودها مع سوريا والعراق وإيران، وبهذه الكيفية أصبح التعاون العسكرى بين إسرائيل وتركيا شاملا جميع المجالات العسكرية متخذا الشكل المؤسسى وتكوين اللجان التى تقوم بالحوار الاستراتيجى، فضلا عن أنه يتخذ نظاما هرميا للمناقشة يصل إلى مستوى وزراء الدفاع وربما أكثر من ذلك، هذا وتدعم أمريكا بقوة المحور التركى الإسرائيلى فى الوقت الذى تحاول توطيد العزلة الدولية الإيرانية وهو ما يمثل أهم عناصر قوة هذا التحالف، حيث أن البلدين حلفاء رئيسيان للولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة ، كما أن التعاون مع إسرائيل من وجهة النظر التركية يعد توجها استراتيجيا ضد سوريا، حيث شعرت أنقرة بفائدة تحالفها مع إسرائيل عندما اضطر الرئيس السورى حافظ الأسد إلى إبعاد اوجلان من الأراضى السورية وهو ما أدى إلى القبض عليه ومحاكمته فى أنقرة، حيث أن سوريا شعرت أن دخولها فى صراع مع أنقرة سيؤدى إلى تطوره إلى نزاع مع إسرائيل، كما أنه يساعد تركيا على اكتساب التكنولوجيا والمعرفة HOW -KNOW وحل مشاكل أمنية تركية تتعلق بأنشطة حزب العمال الكردستانى وتحديث الأسلحة التركية، وكذلك الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية فى مجالات الزراعة السياحة والرى، والأهم هو الاعتقاد الشائع المتعلق بأن الصداقة مع إسرائيل تعنى تأييدا أكبر من الولايات المتحدة وأن اللوبى اليهودى ذا التأثير الواسع فى الدوائر العسكرية الأمريكية سوف يعمل من أجل خدمة مصالحها، ولهذا تعتبر تركيا علاقتها مع إسرائيل الأكثر أهمية فى الشرق الأوسط، ومفتاح المعرفة المخابراتية والمعلوماتية والتكنولوجية، وعلى الصعيد الاقتصادى فإن إسرائيل تدفع مبالغ ضخمة فى مقابل استخدام التجهيزات والأراضى التركية كما وقعت أنقرة وتل أبيب أكثر من ١٩ اتفاقية منها ١٧ متعلقة بالتعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى متضمنة اتفاق التجارة الحرة مما رفع حجم التبادل التجارى بينهما إلى مليارى دولار وفقا لبعض التقديرات، ومن وجهة النظر الإسرائيلية فإن تعاونها مع تركيا يدعم تواجدها الجيوثقافى فى المنطقة ، كما إن نفوذ تركيا فى جمهوريات آسيا الوسطى يمكن أن يساعد ويحفز توسع إسرائيل فى هذه الجمهوريات، كما تدعم قدرتها على جمع المعلومات وزيادة مبيعاتها من السلاح وقلة حدة عزلتها الإقليمية.

لم تتوقف مصادر القلق من هذا التحالف على إيران، فقط

فقد أثار التعاون التركى الإسرائيلى حفيظة دول مثل اليونان وسوريا بالإضافة إلى الأكراد الذين قاموا بمهاجمة السفارات الإسرائيلية فى العالم بعد ورود تقارير تشير إلى مشاركة المخابرات الإسرائيلية فى عملية القبض على عبد الله أوجلان، كما لقيت تركيا انتقادات من دول المؤتمر الإسلامى خاصة فى طهران عام ١٩٩٧، حيث تلقى الرئيس التركى ديميريل انتقادات حادة للسياسة التركية اضطرته إلى مغادرة الاجتماع قبل يوم من انتهائه .

التهديدات الإسرائيلية الإيرانية:

رغم أن سياسات إيران فى ظل قيادة الرئيس خاتمى تميزت بتغيرات عديدة على الصعيد الدولى إلا أنها لم تغير سياستها تجاه إسرائيل فإيران تنظر لإسرائيل كمنافس استراتيجى وخصم أيديولوجى وتنظر إلى عملية السلام (أوسلو) باعتبارها الوسيلة الوحيدة لزيادة التأثير الإسرائيلى الإقليمى. وعزل إيران والتحالف التركى الإسرائيلى من وجهة النظر الإيرانية هو مؤشر سيئ لهذه الاحتمالية، كما أن معارضة إيران للعملية السلمية تأتى من جبهات مختلفة، حيث تؤمن النخبة الحاكمة فى إيران أن إسرائيل الصهيونية تسعى إلى خلق مشاكل بين إيران والدول الإسلامية الأخرى مستخدمة كل الوسائل الممكنة بحكم إن الثورة الإسلامية تمثل عقبة رئيسية أمام تحقيق الأهداف الصهيونية وأن الصهيونية لها هدف طويل الأمد يتمركز حول إضعاف كل الدول الإسلامية، كما تصف إيران إسرائيل بأنها عميل فى الهجوم على الميدان الإسلامى، لذا تسعى إيران إلى حشد موارد العالم الإسلامى ضد إسرائيل حتى تتوقف عن انتهاك حقوق الإنسان والقوانين الدولية. وعلى صعيد المواجهة الإستراتيجية تقوم ببذل كل جهد لدعم نضال حزب الله الذى يمثل كابوسا لإسرائيل، وفى عام ١٩٩٨ استقبلت إيران الشيخ أحمد ياسين قائد المقاومة الإسلامية حماس وهو ما يوضح دعم إيران للمقاومة الفلسطينية وهو ما أكده المرشد الروحى على خامنئى أن إيران تدعم المقاومة الفلسطينية المسلحة بكل ما تستطيع قائلا أن الإرهاب الحقيقى هو ما تمارسه إسرائيل فى حق المدنيين الفلسطينيين، ومع هذا فإن الحكومة الإيرانية الحالية لا ترغب فى إفساد عملية السلام ولكنها ترى أن المنظمات القوية المؤيدة لإسرائيل فى أمريكا ومؤيدى إسرائيل فى الكونجرس والإدارة الأمريكية يمنعان الولايات المتحدة من تبنى سياسات معقولة، بالإضافة إلى انهيار عملية السلام نتيجة للتعنت الإسرائيلى وإنشاء مزيد من المستوطنات، كما أن الاستعداد الأيديولوجى والمصالح الإستراتيجية لا يتيحان لإيران الفرصة للموافقة عل عملية أوسلو، وهذه المعارضة لا تأتى من عدم الموافقة الإيرانية على عملية السلام بشكل نهائى ولكنها تنبع من السعى إلى سلام عادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من منطلق أن إيران ترى أن الصراع الفلسطينى الإسرائيلى هو مشكلة للعالم الإسلامى كله وما يؤكد ذلك هو مظاهر مناهضة إسرائيل فى كل دول العالم الإسلامى وهو ما يعزز محاولة إيران الدائمة لإبراز صورتها كدولة تهتم بمصالح الأمة الإسلامية ضد الصهيونية العالمية.

بينما تركز الدعاية الإسرائيلية المضادة لإيران على سعى الأخيرة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية التى تدعى محاولة إيران امتلاكها باعتبارها تمثل تهديدا قاتلا لإسرائيل. بل واتخذت إسرائيل إجراءات مع الصين وروسيا وكوريا الشمالية لمنعهم من تقديم التكنولوجيا اللازمة إلى إيران وامتدت الدعاية الإسرائيلية إلى برنامج الصواريخ الإيرانى قائلة انه يستهدف تهديد إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة وهو الأمر الذى نفاه وزير الخارجية التركية الذى قال أن برنامج الصواريخ الإيرانى لا يمثل تهديدا لتركيا، ومن جهتها أعادت الحكومة الإيرانية التأكيد على أن برنامج الطاقة النووية الإيرانية ذو طبيعة سلمية ويخضع لإشراف المنظمة الدولية للطاقة الذرية وأنها من الدول الموقعة على الاتفاقات الدولية التى تمنع إنتاج الأسلحة النووية أو تخزين الأسلحة الكيماوية، وكذا على معاهدة حظر التجارب الشاملة، بل وسارعت إيران إلى نفى علاقتها بالقنبلة النووية الباكستانية معلنة أنه من الخطأ النظر إلى هذه القنبلة بوصفها قنبلة إسلامية.

الخلافات التركية الإيرانية:

فلسفيا، النظام الإيرانى الإسلامى والنظام التركى العلمانى متعارضان بالطبيعة وينظر كل منهما إلى الآخر باعتباره المثال غير المرغوب فيه لمواطنى بلده، ويذهب الخلاف التركى الإيرانى إلى مدى أبعد من ذلك، حيث يعتقد قادة المؤسسات الحاكمة فى تركيا أن إيران هى الداعم الرئيسى لحزب العمال الكردستانى غير مقتنعين بأن أنشطة حزب العمال الكردستانى المنطلقة من أراضيها نجمت بشكل أساسى من عدم قدرة إيران على التحكم الكامل فى حدودها الوعرة مع تركيا، حيث يعتقد المسئولون الأتراك أن إيران تمد حزب العمال الكردستانى بالسلاح والأموال والتدريب وأنها تستضيف ٥٠ معسكرا لتدريب الأكراد فى أراضيها وأن إيران حلت محل سوريا بعد أن أوقفت الأخيرة دعمها لحزب العمال الكردستانى، وآخر هذه الاتهامات ما صدر من أنقرة فى شهر أبريل الماضى حين اتهمت إيران بإيواء قيادى بارز من حزب العمال الكردستانى، وفى هذا الإطار اتهمت إيران فى يوليو عام ١٩٩٩ تركيا بقصف أراضيها أثناء تتبعها لقوات حزب العمال الكردستانى مما أدى إلى إحداث تدمير بإحدى القرى الإيرانية، كما أسرت إيران جنديين تركيين داخل أراضيها قامت بإعادتهما فيما بعد إلى تركيا التى نفت هذه الاتهامات وقالت أنها كانت تقصف المواقع الكردية فى شمال العراق، وفى المقابل تتهم إيران تركيا بإيوائها عددا من قادة منظمة مجاهدى خلق الإيرانية المعارضة، كما تتهمها بمحاولة استمالة الأقلية الآذرية المتحدثة بالتركية والتى تمثل ربع عدد السكان بينما تتهم تركيا إيران بدعم الجماعات الأصولية الإسلامية فى تركيا، وهناك خلافات تركية إيرانية حول عدد من القضايا مثل الموقف من شمال العراق والقوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى، ففى شمال العراق تؤيد تركيا

الفصيل الكردى بقيادة مسعود برزانى، بينما تدعم إيران الفصيل الآخر بقيادة جلال طالبانى، وفى القوقاز تدعم تركيا أذربيجان فى نزاعها مع أرمينيا بينما تتجه إيران إلى أرمينيا، كما يتنافس البلدان لكى يصبحا المنفذ الرئيسى لخط أنابيب بترول بحر قزوين، بالإضافة إلى تنازعهما حول النفوذ فى جمهوريات آسيا الوسطى وهو الأمر الذى تنسق فيه تركيا بقوة مع إسرائيل والولايات المتحدة، كما تعتبر إيران تركيا أحد الأسباب الرئيسية فى منع الأصولية الإسلامية من الانتشار فى جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز محققة الأهداف الأمريكية الخاصة بتحجيم النفوذ الإيرانى وأن تركيا وضعت سياستها على المدى القصير والمتوسط وفقا للأجندة الأمريكية موافقة على تبنى المهام الإقليمية التى تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بالاتفاقات العسكرية التركية الإسرائيلية ترى إيران أن تركيا أحضرت عدو إيران الرئيسى إلى حدودها وهو الأمر الذى تعززه التقارير الصحفية التى تشير إلى التعاون المخابراتى الإسرائيلى التركى الموجه بشكل أساسى ضد إيران، وتنظر إلى تركيا باعتبارها قامت بطعن الدول الإسلامية من الخلف بتحالفها مع إسرائيل، وأنها أبعدت نفسها عن العالم الإسلامى بتوقيعها المعاهدات العسكرية مع إسرائيل ومناوراتهما المشتركة،كما إن استخدام الأراضى التركية كفناء خلفى للقوات الإسرائيلية يمكن الإسرائيليون من مراقبة الحدود الإيرانية وهو ما يهدد على المدى الطويل الأمن القومى لطهران وأنقرة ودول المنطقة، كما انضمت تركيا إلى إسرائيل فى حربها ضد حركات التحرر العربية. ففى عام ٢٠٠٠ أجبرت تركيا طائرة مدنية إيرانية على الهبوط فى أراضيها وتفتيشها للاشتباه فى نقلها أسلحة إلى حزب الله اللبنانى وتشير تقارير إلى تكرار مثل هذه الحالات وهو الأمر الذى حدا بإيران إلى أن تطلب من العراق السماح بمرور طائراتها المدنية فى أجوائه، ورغم محدودية المصادر التى يمكن أن تقيم مدى فعالية هذه الإجراءات ضد تسليح حزب الله إلا أنه من المؤكد أن تركيا ترغب فى اتخاذ مواقف مضادة لسياسة إيران الخاصة بتسليح حزب الله، وهو ما يخدم المصالح الإسرائيلية.

ولا تخفى إيران قلقها من الدور القوى والمؤثر للجيش التركى فى السياسة التركية لاسيما فيما يتعلق بشمال العراق. فإيران تعتقد أن قادة الجيش التركى يؤيدون التوسع فى العمليات العسكرية التركية فى شمال العراق ووجود خبراء إسرائيليين فى المنطقة خلال العمليات التركية فى شمال العراق وتورط تل أبيب فى الصراع وهو ما يمكن أن يخل بالتوازن فى المنطقة ويجبر سوريا على تقديم تنازلات وهو ما يضعف التنسيق الإيرانى السورى، وفى المقابل فإن المسئولون الأتراك المتقمصون للشخصية الغربية يعارضون القيم الإسلامية والتقليدية فى تركيا والأقطار الإسلامية وينظرون إليها بوصفها تهديدا طويل الأمد لعملية التوجه نحو الغرب التى تنتهجها تركيا وهو ما يفسر الفكرة التى تسيطر على أذهان صانعى القرار الأتراك أن علاقات وطيدة مع إسرائيل خطوة إيجابية نحو الغرب.

خاتمة:

الصراع الأساسى الذى تخوضه إيران فى المنطقة هو مع أمريكا كقوة عظمى لها ادعاءات كونية فى مقابل الطموح الإقليمى لقوه محلية، كما أن العداء الإيرانى لإسرائيل يحكم صورة علاقاتها مع الولايات المتحدة، فالعقبة الرئيسية أمام تطوير علاقات جيدة بين طهران وواشنطن هو تأثير اللوبى اليهودى وحملاته السلبية ضد إيران، بالإضافة إلى المعارضة المستمرة لطهران للعملية السلمية التى كانت تمر بها المنطقة وأنها الدولة الوحيدة التى تتعامل بفاعلية ضد إسرائيل، لذا فإن التحالف التركى الإسرائيلى يصب فى خانة خدمة الأهداف الأمريكية التى لا تستطيع إيران كقوة محلية أن تواجهها بفاعلية لفترات طويلة.

لذا، فإن دراسة احتمالات استمرار هذا التحالف على المدى المتوسط والقصير تعتبر هامة. ليس لإيران فقط ولكن لكل دول منطقة الشرق الأوسط فى ضوء تعثر العملية السلمية وظهور الوجه العدوانى الحقيقى لإسرائيل وتخليها عن العملية السلمية وسعيها لاكتساب الوقت من أجل تعزيز أهدافها على صعيد الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وفى ضوء هيمنة النخبة العسكرية التركية على القرار السياسى النهائى فى تركيا ومزاج هذه النخبة الذى يقف بقوة لدعم التعاون مع إسرائيل وتطويره والذهاب إلى أقصى مدى فى إطاره، ورغم أن التحليل النهائى يرى أن تركيا لديها مبرراتها لتعزيز التعاون مع إيران بدلا من مواجهتها، إلا أنه فى الثمانينات عندما رفضت تركيا الاشتراك فى الحظر الذى فرضته الولايات المتحدة على إيران بعد أزمة السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩ تصاعد التبادل التجارى بين البلدين حتى وصل إلى مليارى دولار من الصادرات التركية إلى إيران ولكن سياسة الاحتواء المزدوج التى تبنتها الولايات المتحدة ضد إيران أضرت بالمصالح التركية، حيث انخفضت صادراتها إلى ١٩٥مليون دولار فقط، هذا على الصعيد الاقتصادى، أما على الصعيد السياسى والإقليمى خاصة فيما يتعلق بفرص استثمار النفوذ فى بحر قزوين وجمهوريات آسيا الوسطى فإن المصالح الحقيقية للبلدين تتكامل لا تتعارض ورغم كل هذه الحقائق إلا أن المعطيات السابقة تؤكد أن التحالف التركى الإسرائيلى سوف يستمر فى طريقه ولن يقف فى وجه طموحه سوى تعاون إقليمى آخر ربما يضم مصر والعراق ودولاً عربية أخرى بعد إزاحة تلال الخلافات العالقة بين هذه الدول وإيران.

إن التعاون العسكرى التركى الإسرائيلى سيستمر فى المدى القريب ولكن هذا الاستمرار مازال يحمل تساؤلا حول ما إذا كان سيسمح لإسرائيل باستخدام الأراضى التركية للهجوم ضد طرف آخر، أو إذا كانا سيخططان لعمليات هجومية مشتركة ضد طرف ثالث، أو إذا كانت إحداهما ستدخل فى حرب تضم الأخرى؟ وعلى إيران وسوريا والعراق أن يضع فى اعتبارهم هذه الاحتمالات.

الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية

أشرف محمد كشك

باحث فى شئون الخليج

تتسم السياسة الخارجية فى كل النظم السياسية على اختلاف توجهاتها بأن لها قنوات محددة ينطلق منها صانعو القرار ومن ثم يقوم بتنفيذها وتفسيرها الجهاز المعنى بذلك (وزارة الخارجية)، إلا أن الأمر فى إيران يبدو مختلفا بعض الشيء، حيث تتعدد مصادر السياسة الخارجية وهى:

١- الدستور.

٢- القائد أو المرشد (مجمع تشخيص مصلحة النظام - مجلس الخبراء) .

٣- مجلس الشورى الإسلامى (مجلس صيانة الدستور).

٤- الحكومة أو السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء - رئاسة الجمهورية - مجلس الأمن الوطنى).

٥- وزارة الخارجية.

ومن ناحية أخرى، هناك تياران للحكم فى إيران وهما المحافظون والإصلاحيون، الأمر الذى ينعكس على مفردات السياسة الخارجية مما يدفع البعض أحيانا إلى وصفها "بالضبابية" نظرًا لاختلاف أهداف التيارين، فالإصلاحيون ينادون بنظرية "القراءات المختلفة للدين" مما يعنى عمليًا إعادة النظر فى كثير من المعطيات التى يرى فيها المحافظون ثوابت لا يمكن المساس بها وهو ما يرفضه الإصلاحيون وينتقدون القراءات الخاطئة للدين، وداخل تيار الإصلاح هناك بعض الأجنحة مثل الليبراليين دعاة الفصل بين الدين والسياسة وإبعاد القيادة الدينية عن مركز القرار السياسى. وقد اتخذ الصراع أشكالاً كثيرة منها اتهام المحافظين، الإصلاحيين بالتبعية للخارج، والتهديد بمقاطعة الانتخابات الرئاسية، والاستمرار فى ملاحقة أقطاب الإصلاحيين قضائياً.

وما يهمنا فى هذا المقام هو انعكاس هذا الصراع بشكل واضح على السياسة الخارجية الإيرانية..

فى أعقاب حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، وبدء ما أطلق عليه سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه كل من العراق وإيران وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إقليمية عالمية فى منطقة الخليج العربى أصبح الحديث عن مثلث الصراع فى الخليج بين إيران والعراق والمملكة العربية السعودية غير ذى معنى وحل محله مفهوم آخر أكثر معقولية وهو "مستطيل التوتر" فى الخليج والذى يعكس بوضوح الحالة الراهنة للعلاقات الإقليمية الخليجية بين أربعة أطراف رئيسية هى إيران والعراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة، حيث أصبحت العلاقات البينية فى مجملها علاقات صراعية فيما عدا العلاقات بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.. وإزاء هذا الوضع الجديد يثار تساؤلان مهمان أولهما: ما الرؤية الإيرانية لتلك التفاعلات؟ وثانيهما: كيف تسعى إيران لتعظيم مصالحها القومية من خلال التعاطى مع تلك التفاعلات؟ وللإجابة عن هذين التساؤلين يمكن عرض الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية على النحو التالى:

أولاً: العلاقات الإيرانية - الخليجية:

بإلقاء نظرة متعمقة على تاريخ الدولة الإيرانية يلاحظ دائمًا أنها كانت تنظر إلى تميزها الحضارى واللغوى والثقافى كدعائم تؤهلها للاضطلاع بدور إقليمى متميز يدعمها فى ذلك موقعها الهام الذى تحتله على رأس الخليج والذى يمكنها من التحكم فى عصب اقتصاديات دول المنطقة وهو الطاقة، ولعل علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجى أحد أبرز التفاعلات الإقليمية التى تعكس بوضوح الرغبة الإيرانية فى ممارسة دور إقليمى بارز من خلال إقامة شبكة من المصالح الاقتصادية والثقافية مع تلك الدول تدعم هذا الدور الإيرانى فى المقام الأول كهدف "غير معلن" وإن كان ظاهره "الرغبة الإيرانية فى تحقيق الأمن والاستقرار بين ضفتى الخليج" .

وإذا استعرضنا العلاقات الإيرانية - الخليجية فى عهد الرئيس الإيرانى محمد خاتمى كنموذج على إثبات صحة الطرح السابق فإننا نلاحظ أن العلاقات بين الجانبين قد شهدت انفراجاً ملموساً فى أعقاب توليه مقاليد الحكم فى طهران عام ١٩٩٧ وهو ما تجلى فى الحضور الخليجى المكثف لقمة طهران الإسلامية، حيث قام عشيتها كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى بزيارة دول مجلس التعاون

الخليجى ورفع شعار "إزالة التوترات مع العالم ولاسيما دول الجوار"، وانطلاقاً من هذا شهدت العلاقات بين إيران ودول الخليج الست انفراجاً ملموساً فى بعديها السياسى والاقتصادى، بل والأمنى مع المملكة العربية السعودية.

ففى شهر مايو عام ٢٠٠٠ قام الرئيس خاتمى بزيارة كل من قطر والسعودية، وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية تم توقيع معاهدة تعاون تجارى واقتصادى واستثمارى ومهنى وعلمى وثقافى عام ١٩٩٩ وتأسست أول لجنة تجارية بين السعودية وإيران فى العام ذاته، فضلاً عن اللجنة الاقتصادية المشتركة واللجنة السياسية واتفاق نقل المواطنين وإعادة افتتاح الخط البحرى بينهما، فضلا عن الكويت التى لها مشروع لنقل المياه من إيران إليها، ويتوقع الخبراء إنهاء هذا المشروع عام ٢٠٠٥ ليتم نقل المياه العذبة الإيرانية إلى الكويت بتكلفة أقل من تحلية المياه، كما وقعت قطر خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم فى المجالات الثقافية والفنية مع الجانب الإيرانى، فضلاً عن الإمارات، حيث تعد دبى شريكاً تجارياً مهماً لإيران لكونها المركز الرئيسى لإعادة التصدير إلى إيران والتى بلغ إجماليها ١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠، هذا بالإضافة إلى نشاط مجلس العمل الإيرانى فى دبى والذى يهدف إلى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، خاصة أن عدد الشركات الإيرانية العاملة فى الإمارات قد بلغ ثلاثة آلاف شركة تعمل فى مختلف القطاعات، يضاف إلى ذلك ما شهده قطاع السياحة من طفرات، حيث زاد عدد السائحين الإيرانيين إلى الإمارات ليبلغ حوالى ٢٥ ألف سائح شهريًا، وبلغت قيمة التبادل التجارى بين البلدين ١,٨ مليار دولار، ولعل أبرز مؤشرات التقارب الإيرانى مع دول الخليج هو توقيع إيران اتفاقًا أمنيًا مع المملكة العربية السعودية فى أبريل عام ٢٠٠١ تضمن مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وغسيل الأموال والتهريب والتعاون فى المجال التدريبى الأمنى والإنقاذ البحرى وتيسير سبل الحج للإيرانيين.. وتتعدد أشكال وصور التفاعلات الإيرانية - الخليجية، إلا أن ما يهمنا فى هذا الأمر هو كيف تقرأ طهران تلك التفاعلات؟

أولاً: الرغبة فى ممارسة دور إقليمى بارز، حيث لا تزال إيران ترفض مخاطبة مجلس التعاون الخليجى بوصفه منظمة تمثل دول الخليج العربية الست وإنما تتعامل مع هذه الدول فرادى، يؤكد هذا ما ورد على لسان حميد رضا أصفى الناطق بإسم الخارجية الإيرانية تعقيبًا على رفض طهران استقبال اللجنة الثلاثية التى شكلها مجلس التعاون الخليجى لحل قضية الجزر الإماراتية الثلاث التى تحتلها إيران من أن "تفاوض إيران مع اللجنة يعنى الإقرار بوجود قضية خلافية ليس مع الإمارات وإنما مع الدول الخليجية الست من خلال اللجنة المشار إليها وهو ما ترفضه إيران تمامًا، وترى أن السبيل الأوحد لبحث تلك القضية هو التفاوض المباشر، فضلاً عن تصريح د. صباح زنكة مستشار وزير الخارجية الإيرانى "بأن حكومته سترحب بأعضاء اللجنة الثلاثية بصورة فردية إلا أن دخول دول الخليج طرفاً على خط التعاون والتفاوض مع دولة الإمارات قد لا يكون مناسباً"، أخذاً فى الاعتبار أن المملكة العربية السعودية - وهى الدولة الخليجية التى عقدت اتفاقاً أمنياً مع إيران - ترى على لسان الأمير نواف بن عبد العزيز أن "قضية الجزر من أبرز القضايا التى تعكر صفو العلاقات الإقليمية فى المنطقة وأن المملكة تعتبر هذه القضية فى صميم علاقاتها مع أى طرف آخر"، يضاف إلى هذا ما أعلنه الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى عن عدم وجود نية لإقامة أى نوع من التعاون العسكرى مع إيران قبل حل مسألة الجزر بشكل نهائى.

ثانياً: ما تراه إيران من أنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم المصالح الإقليمية المتبادلة وبالتالى يضم مصطلح "أمن الخليج" معانى متباينة ومتعارضة، الأمر الذى يجعله عرضة للتدخلات الخارجية، وانطلاقاً من هذا لم تأل إيران جهداً فى التأكيد على أن أمن الخليج هو "مسئولية الدول المطلة عليه" وبالتالى فقد عملت على:

أولاً: انتقاد إعلان دمشق بمجرد صدوره فى ١٩سبتمبر ١٩٩١، حيث لم تشر الفقرة المعنية بالترتيبات الأمنية "المستقبلية" فى الخليج إلى "أمن الخليج" وإنما أشارت إلى "أمن وسلامة الدول العربية فى الخليج" وكانت لتلك التفرقة دلالة مهمة فى استبعاد إيران من تلك الترتيبات، وفى الوقت ذاته هناك تأكيد لدور الولايات المتحدة - العدو التقليدى لطهران - فى هذا الإعلان، ففى أعقاب لقاء وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر مع وزراء خارجية دول الإعلان فى الرياض فى ١٩٩١/٣/١٠، أصدر الوزراء بياناً أعربوا فيه عن "تقديرهم لمساهمة الولايات المتحدة فى تحرير دولة الكويت وأكدوا أهمية التعاون المشترك من أجل منع تكرار ما حدث.

ثانيا: إثارة إيران لقضية الوجود الأجنبى فى الخليج فى كل المناسبات، ففى تعقيبه على الاتفاق الأمنى مع المملكة العربية السعودية أكد الرئيس محمد خاتمى أن "الاتفاقية الأمنية بين البلدين يمكن أن تكون نموذجاً جيداً للتعاون المثمر والناجح بين دول المنطقة معرباً عن أمله فى أن تكون مثل هذه الاتفاقية مقدمة للتوصل إلى أساليب جماعية بين دول المنطقة لتأمين الأمن والاستقرار فيها دون الحاجة إلى الآخرين"، وفى هذا إشارة واضحة إلى موقف طهران المعارض للوجود الأجنبى فى الخليج.

ثالثاً: لا يمكن الفصل بين التحركات الإيرانية تجاه دول الخليج والواقع الاقتصادى فى طهران، فإيران تعانى من أزمة اقتصادية، حيث أشارت بعض التقارير إلى أن نسبة البطالة فى إيران تقدر بحوالى ١٦٪، فضلا عن ارتفاع معدل التضخم، بالإضافة إلى رغبة إيران فى البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها من خلال الأسواق الخليجية القريبة، فضلا عن الرغبة فى الوصول إلى حصص إنتاج وأسعار مناسبة للنفط فى ظل منظمة الأوبك من خلال تنسيق المواقف مع الدول الخليجية الست.

رابعاً: ذلك التناقض بين ما تطالب به إيران وما تمارسه على أرض الواقع، ففى الوقت الذى تطالب فيه برحيل القوات الأجنبية عن منطقة الخليج وإحداث مزيد من التقارب مع الدول الخليجية الست الأمر الذى يترتب عليه خفض معدلات الإنفاق على التسلح، تسعى إيران لتطوير قدراتها التسليحية بما يفوق احتياجاتها الفعلية، بل تنوع هذا التسلح، ولعل ما يثار حول التعاون الإيرانى الروسى فى هذا الصدد خير دليل على ذلك.

خامساً: عدم اكتفاء إيران بإدانة الوجود الأجنبى، بل طرح مشروعات أمنية لمنطقة الخليج ومنها "مشروع السلام الإسلامى" الذى طرحته طهران عام ١٩٩٠ويقوم على أربعة محاور:

* توسيع مجلس التعاون ليشمل إيران ثم العراق بعد تغيير النظام فيه.
* تشكل الأيديولوجية الإسلامية الغطاء للتنظيم الأمنى الجديد.
* تستخدم إيران القوة التى حصلت عليها من هذا التنظيم (الذى يتحكم فى نفط الخليج واحتياطاته) فى مواجهة الغرب وإسرائيل وخدمة المصالح الإيرانية.
* إنشاء صندوق مالى تموله دول مجلس التعاون الخليجى لإعمار العراق وإيران.

ثانياً: العلاقات الإيرانية-العراقية: توتر لا يصل إلى أزمة:

بداية ينبغى التأكيد على أن العراق يقع فى مقدمة اهتمامات السياسة الخارجية الإيرانية لسببين أولهما: عامل الجوار الجغرافى، وثانيهما: عامل الثقل الإقليمى، حيث إن العراق كدولة بعيداً عن نظامه الحاكم الحالى لا تزال طهران تعتبره أحد القوى الإقليمية التى لا يمكن تجاهلها عند النظر إلى إعادة هيكلة موازين القوى فى منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من عدة اعتبارات منها القدرة البشرية للعراق الذى يزيد عدد سكانه على العشرين مليون نسمة، فضلاً عن احتلال العراق المرتبة الثانية عالمياً بعد المملكة العربية السعودية بالنسبة لاحتياطات البترول المؤكدة فى أراضيه والتى تزيد عن ١٢٤مليار برميل، تكفيه لإنتاج أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً لمدة تزيد عن المائة عام، بالإضافة إلى امتلاك العراق لإقليم شاسع، وانطلاقاً مما سبق يدرك صانعو القرار الإيرانى أهمية الورقة العراقية فى التوازنات الإقليمية الراهنة، بل الترتيبات المستقبلية، وتؤكد العلاقات بين طهران وبغداد، إدارة الأولى للأزمات التى شهدها الجانبان بعيداً عن التصعيد على الرغم من وجود كثير من الملفات العالقة بين الجانبين التى يمكن إيجازها فيما يلى:

* إيواء كل من العراق وطهران تنظيمات معارضة للنظام فى البلد الآخر حيث تأوى بغداد منذ عام ١٩٨٦منظمة "مجاهدى خلق" فى حين تستضيف طهران أبرز حركات المعارضة الشيعية العراقية "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" ووفقاً لبعض المصادر تبلغ قواعد منظمة مجاهدى خلق فى العراق حوالى ١٢قاعدة تقع معظمها بالقرب من الحدود العراقية-الإيرانية، ويصل عدد مقاتلى المنظمة إلى حوالى ٣٠ ألف عنصر تدعمهم دبابات وطائرات هليكوبتر.
* ملف الأسرى وهو من الملفات الشائكة بين الجانبين، ففى الوقت الذى تنفى فيه بغداد عدم وجود أسرى إيرانيين لديها تقدر طهران عدد أسراها فى العراق بنحو ٢٢٠٦ أسرى.
* قضية تعويضات الحرب العراقية-الإيرانية، ففى تصريح له أشار هاشمى رافسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى أن الشعب الإيرانى لم يستوف حقوقه رغم القبول بالقرار رقم ٥٩٨، وتقدر إيران تلك التعويضات بحوالى ألف بليون دولار "ما يقارب عشرة أضعاف تعويضات حرب تحرير دولة الكويت"، فضلاً عن قضية "الطائرات العراقية" ، حيث قام العراق قبل أيام من اندلاع حرب تحرير دولة الكويت فى يناير ١٩٩١ بإيداع ١٤٨طائرة منها ١١٥طائرة عسكرية، ٣٣طائرة مدنية خشية أن تتعرض للقصف والتدمير خلال الحرب، وحتى الآن لم تقم طهران بإعادة هذه الطائرات للعراق وتربط بين عودتها والحصول على تعويضات من العراق أو استقطاع ثمن الطائرات العسكرية والمدنية من هذه التعويضات.
* قضية الحصار المفروض على العراق ومحاولات الأخير إقناع طهران بتأييد دعوته لرفع الحصار المفروض عليه.

وبالرغم مما يتسم به ملف العلاقات الإيرانية-العراقية من تعقيدات بالغة فإن طهران استطاعت اتخاذ مواقف تستهدف تعزيز طموحاتها الإقليمية على غرار سياستها المشار إليها فى علاقاتها مع دول الخليج ويمكن إيضاح ذلك كما يلى:

* على الرغم من أن طهران لم تقم باختراق الحظر المفروض على العراق إلا فى شكل رمزى من خلال زيارة وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى للعراق فى نوفمبر عام ٢٠٠١ بواسطة طائرة حكومية (دون استئذان الأمم المتحدة لاعتقادها بأنه لا يوجد قرار دولى يمنع ذلك) فإنها تحقق مزايا كثيرة منها تأكيد إيران استمرار تعاونها التجارى مع العراق فى ظل برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء)، حيث بلغ معدل التبادل التجارى فى ظل هذا البرنامج عام ١٩٩٩ حوالى ٩٠ مليون دولار، فضلا عن قيام إيران بفتح جزيرة كيش الاستراتيجية كمنطقة لتمرير عمليات النقل السرية للنفط العراقى إلى سفن تستطيع الإفلات من نطاق الحظر الذى تفرضه الولايات المتحدة على العراق، وهو ما يتيح لنظام حكم صدام حسين ما يناهز ١٠٠ ألف برميل يوميًا تدر نحو ٤٢ مليون دولار شهرياً، فى حين تحصل إيران ممثلة فى الحرس الثورى المشرف على هذه العمليات ما يقرب من ٢٠ مليون دولار شهرياً من جراء عمليات تهريب النفط العراقى.

* تصريحات النخبة الإيرانية بشأن ضرورة التعاون مع جيران إيران ومن بينهم العراق، ففى تصريح لكمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى إبان زيارته للندن فى يناير ١٩٩٩ أكد أن تحسين علاقات إيران بجيرانها يعد أحد أولويات سياستها الخارجية، فضلاً عن دعوة الرئيس الإيرانى السابق هاشمى رافسنجانى إلى تحالف بين دول مجلس التعاون الخليجى وإيران والعراق لمواجهة الخطر الإسرائيلى.

* سعى إيران لتسوية بعض الملفات العالقة مع العراق ومن ذلك قضية الأسرى، حيث أفرجت خلال العامين الماضيين عن ١٠٠٠ أسير عراقى، وكانت إيران قد سلمت بغداد قبل هذه الخطوة الأخيرة ما مجموعه ٥٥,٣٤٨ أسير حرب، فيما أفرج العراق عن ٤١٧.٣٩ من المقاتلين الإيرانيين تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتثير تلك الخطوات الإيرانية تساؤلاً مفاده إلى أى مدى تدرك إيران أهمية تحسين العلاقات مع العراق وما انعكاس ذلك على دور إيران فى الترتيبات الإقليمية الحالية والمستقبلية؟ وللإجابة على هذا التساؤل يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

* مما لاشك فيه أن سعى إيران لدعم نفوذها فى الخليج من خلال التقارب مع العراق من شأنه أن يجعل طهران مرشحة بقوة لدور "الشريك الفاعل" فى أية ترتيبات أمنية مستقبلية وهو ما تسعى إليه إيران دومًا على الرغم من المعارضة الإقليمية والدولية لهذا الدور.

* ترى إيران أنه تجمعها مع العراق مصلحة مشتركة - على الرغم من الملفات الشائكة بينهما- تتمثل فى المخاوف المشتركة لدى الطرفين من أنهما البلدان المعرضان بصورة أكبر لدفع ثمن الاستحقاقات التى سوف تعززها الحالة السلمية الجديدة حال تحققها، ولعل بوادر تلك المخاوف تصنيف الولايات المتحدة لكل من العراق وإيران بأنهما "جزء من محور الشر" وإضافة "كوريا الشمالية" لتبرير عدم قصد هاتين الدولتين تحديدًا رغم البعد الجغرافى بين العراق وإيران وكوريا.

* تسعى إيران إلى استخدام الورقة العراقية كأداة مهمة فى سياستها الخارجية فالعلاقات مع بغداد لن ترقى إلى حرب شاملة أو تطبيع كامل، بل تستخدم إيران العلاقة مع العراق لدعم التقارب مع الولايات المتحدة، ويدلل على ذلك أنه فى الوقت الذى نوه فيه وزير الخارجية الإيرانى بتصريحات مادلين أولبرايت واعتذارها عن دعم واشنطن للعراق خلال الحرب ومساندة نظام الشاه، حذر العراق على لسان وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف - آنذاك - "من أن لعبة الغزل الإيرانى- الأمريكى إذا استمرأها الطرف الإيرانى فستلحق به خسائر كبيرة وتلحق أذى بالمنطقة"، وفى الإطار ذاته حذرت صحيفة (بابل) التى يشرف عليها عدى نجل الرئيس العراقى - إيران من استغلال تقاربها مع الولايات المتحدة للعب بالنار ضد العراق".

* إدراك إيران - فى إطار سعيها لممارسة دور إقليمى فاعل - لقدرات العراق التسليحية، فالعراق بالرغم من إجهاض مشروعه النووى عام ١٩٨٢ إلا أن التكنولوجيا الخاصة بتصنيع السلاح النووى، فضلاً عن الكوادر البشرية متوافرة لديه وهو أمر قد تحتاج إليه إيران التى تمتلك منظومة صاروخية متطورة للغاية إلا أنها تفتقر إلى التكنولوجيا اللازمة لصنع السلاح النووى.

ثالثًا: إيران والولايات المتحدة: تعارض الرؤى والمصالح:

شهدت العلاقات الإيرانية-الأمريكية خلال عقد التسعينيات حالات من المد والجزر، حيث يلاحظ أن الدعوات التى يطلقها أحد الطرفين بشأن التقارب عادة ما تواجه بتحفظ من الطرف الآخر، وقبيل التعرض - بشكل موجز - لمظاهر الخلاف بين الجانبين والعوامل التى تدفع نحو تعميق هوة ذلك الخلاف ينبغى التأكيد على أن محور الخلاف الإيرانى الأمريكى - من منظور الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية والدولية - إنما ينطلق بشكل أساسى من التعارض بين الهدف الإيرانى ونظيره الأمريكى من تلك التفاعلات الإقليمية، ففى الوقت الذى تسعى فيه إيران لإطلاق دعوات للحوار مع الولايات المتحدة بهدف إقناع الإدارة الأمريكية أن طهران أصبحت ضمن دول المنطقة ولم تعد مصدر تهديد لها ولا داع لعزلتها نجد أن واشنطن -انطلاقاً من المواقف الإيرانية المعلنة تجاه القضايا الإقليمية- تسعى فى المستقبل إلى صياغة ترتيبات أمنية مفادها الربط بين النظام الأمنى الخليجى الجديد والعناصر الأخرى لمشروع النظام الشرق أوسطى وخاصة تسوية الصراع العربى- الإسرائيلى، وتطبيع العلاقات العربية -الإسرائيلية وضبط التسلح فى المنطقة بما يحول دون ظهور قوة إقليمية يكون فى مقدورها تهديد المصالح الأمريكية أو إعاقة المشروع الأمريكى لسلام الشرق الأوسط، وهو الأمر الذى يتعارض مع التوجه الإيرانى الساعى لدور إقليمى متميز وهو ما يتضح ابتداءً بإعلان طهران مواقف تتعارض مع واشنطن بشأن مفهوم أمن الخليج ومروراً بالموقف من عملية السلام وانتهاء بسعى إيران لزيادة تسلحها كمًا ونوعًا، وانطلاقًا من هذا الطرح يمكن تفسير مظاهر المد والجزر فى العلاقات بين الجانبين، فخلال العشرين عامًا الماضية قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على إيران، تمثلت فيما يلى:

- تجميد أرصدة إيرانية بمليارات الدولارات فى بنوك الولايات المتحدة الأمريكية.
- إيقاف التبادل التجارى المشترك.
- منع الدول الأخرى من الاستثمار فى إيران من خلال قانون داماتو.
- تسليح العراق وتشجيعه على خوض حرب ضد إيران دامت ثمانى سنوات.
- الزج بحركة طالبان فى أفغانستان ودعمها بهدف زعزعة الجناح الشرقى للأمن الإيرانى.
- معارضة مرور أنابيب النفط والغاز الخاصة بمنطقة

بحر قزوين وآسيا الوسطى عبر الأراضي الإيرانية التى تمثل أقصر الطرق وأرخصها والأكثر أمنًا لتصدير نفط هذه المنطقة.

- التشجيع والمساندة الفعلية للمحور الأمريكي- التركي- الإسرائيلي- الأذربيجاني في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى.

ولعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما ترتب عليها من تداعيات كانت فرصة سانحة لإيران لاستعادة علاقاتها بواشنطن، فسارعت طهران إلى إدانة الهجمات، وأرسل كل من عمدة طهران وأصفهان رسائل تعزية لعمدة نيويورك في ضحايا الحادث، بالإضافة إلى الموقف الإيراني من أعضاء فلول القاعدة الذي أكد عدم إيواء طهران لأي منهم.

وثمة عدة عقبات تحول دون التقارب الإيراني-الأمريكي أولها: الضغوط الإسرائيلية التي ترى في مثل هذه العلاقات تهديدًا لمصالحها، وثانيها: تصنيف الإدارة الأمريكية إيران بأنها ضمن "محور الشر"، وثالثها: الصراع بين المحافظين والإصلاحيين، وينبغي تأكيد أن الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين في هذا الشأن ليس حول عودة العلاقات مع واشنطن، وإنما على يد من تعود تلك العلاقات. ففي الوقت الذي يسعى فيه الإصلاحيون إلى إيجاد قنوات اتصال مع الجانب الأمريكي، يرى المحافظون ضرورة حدوث هذا التقارب من خلالهم بدلاً من الإصلاحيين الذين يسعون بهذا التقارب إلى تقوية دورهم خلال المرحلة المقبلة، وقد يصدق هذا الطرح خاصة مع ظهور قضية عرفت باسم "قبرص جيت" التي كشفت عن حدوث تقارب بين مسئولين إيرانيين وأمريكيين في قبرص مثل الجانب الإيراني فيها مسئولان يمثلان مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يرأسه هاشمي رافسنجاني.

وبعيدًا عن الخوض في طبيعة العلاقات بين الجانبين ومعوقاتها، يثار تساؤل مفاده ما انعكاسات عودة العلاقات أو استمرار تلك القطيعة على الدور الإقليمي لإيران؟ وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- مما لاشك فيه أن استمرار النهج الأمريكي المتشدد تجاه إيران يعني منع إيران من ممارسة أي دور إقليمي في منطقة الخليج خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا، ففي حال حدوث انفراج في العلاقات بين الجانبين فإن ذلك قد يعني قيام إيران بدور فاعل في أمن الخليج وهو ما يتعارض مع المصالح الأمريكية في تلك المنطقة.

- ستظل العلاقات الإيرانية-الأمريكية في حالة الجمود على الأقل في المدى القريب، نظراً لتعارض أهداف الجانبين حيث تطالب إيران بإزالة جميع العقوبات المفروضة عليها وهو أمر لا تستطيعه إدارة بوش التي تطالب إيران بوقف أي دعم للجماعات التي تعارض عملية السلام في الشرق الأوسط، فضلاً عن التوجهات الأمريكية الهادفة إلى إيقاف البرامج الإيرانية المتعلقة بالأسلحة النووية.

- على الرغم من المعارضة الأمريكية للدور الإقليمي لإيران فإنه لا تزال هناك مصلحة أمريكية تقتضي الإبقاء على قنوات اتصال مع إيران إذ تشير بعض التقارير إلى أن إيران تعد أحد مفاتيح حل أزمة الطاقة في الولايات المتحدة أخذًا في الاعتبار أنها تعد ثاني أكبر مصدر للنفط من بين دول أوبك وخامس أكبر مصدر للنفط عالميًا، وتفترض مصادر وزارة الطاقة الأمريكية أن إنتاج النفط والغاز الطبيعي الإيراني سوف يلبي ٥٪ من احتياجات العالم للطاقة في عام ٢٠٠٥ حتى مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة بنسبة ١٠٪ بحلول ذلك التاريخ.

ولعل ما يؤكد الحرص الأمريكي على استمرار قنوات الاتصال مع إيران انطلاقاً من مفهوم المصلحة، أنه بعد أيام من حديث الرئيس بوش عن "محور الشر" أشار الناطق بإسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر إلى أن واشنطن مستعدة لمناقشة المشكلات مع سائر الحكومات وبينها الإيرانية، وفي الوقت نفسه أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط وليام بيرنز أن "للولايات المتحدة وإيران بعض المصالح المشتركة".

- لا يمكن النظر إلى العلاقات الإيرانية -الأمريكية بعيدًا عن مواقف الدول الخليجية الست، ففي الوقت الذي تحتفظ فيه تلك الدول بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة من خلال اتفاقات أمنية ثنائية في أعقاب الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠، تحتفظ هذه الدول بعلاقات وطيدة مع إيران - سبقت الإشارة إليها - ولكن مع الرغبة في أن تكون هذه العلاقات في إطار من استمرار التوازنات الإقليمية (استمرار العراق ضمن المعادلة الاستراتيجية).

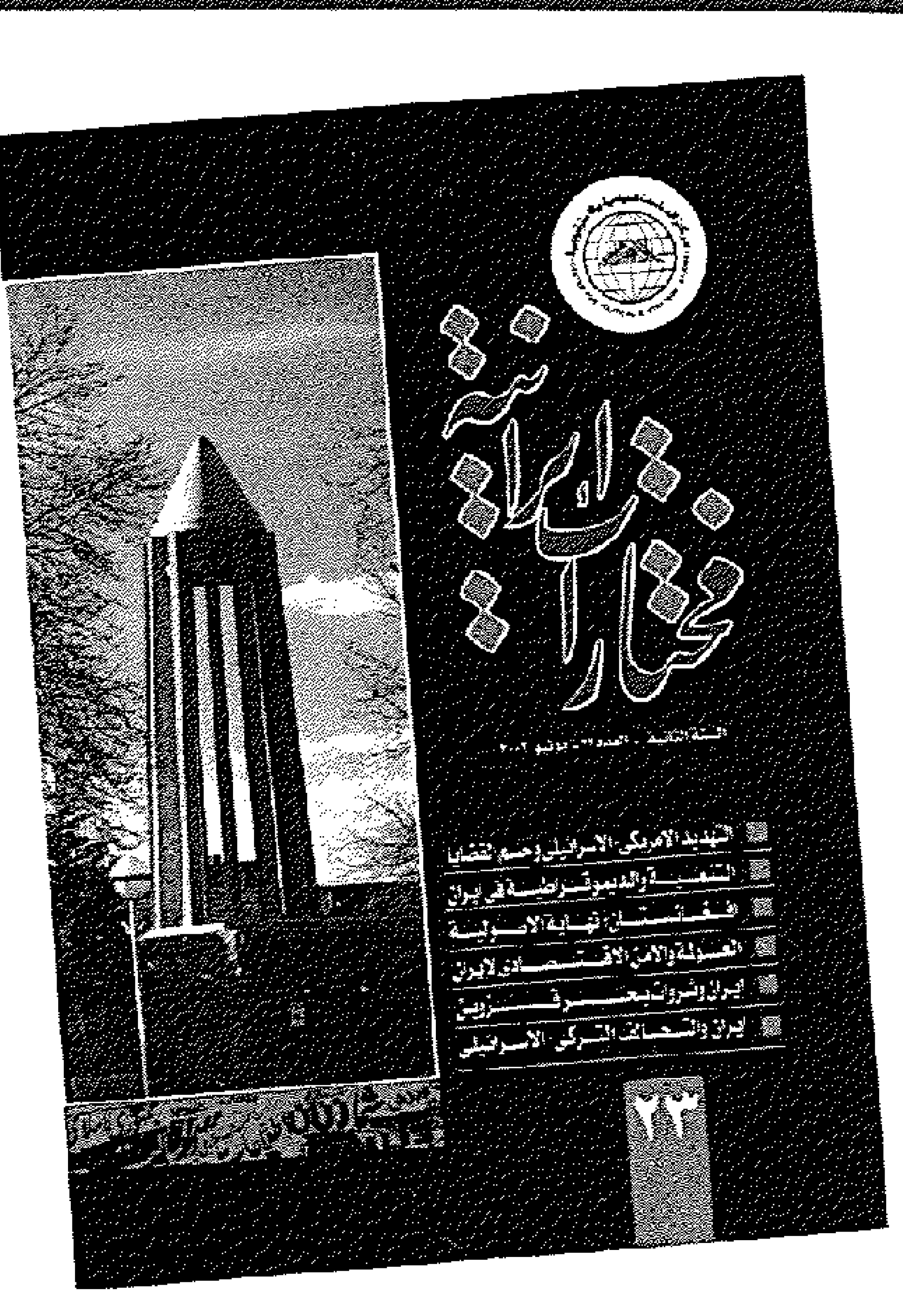
- على الرغم من الخلافات بين واشنطن وطهران فإن الأمور لا يمكن أن تصل إلى حد التصادم بين الجانبين وتؤكد هذا مؤشرات كثيرة منها على سبيل المثال محاولات إسرائيل توريط إيران في قضية السفينة "كارين إيه" وهو الأمر الذي تعاملت معه واشنطن بعقلانية بعيدًا عن الإثارة ودعوات توجيه ضربة إسرائيلية لإيران.

- تحرص إيران على انتهاج دبلوماسية هادئة تحمل رسائل طمأنة للجانب الأمريكي بشأن بعض القضايا الإقليمية محل الصراع، ومن ذلك الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الأفغانية المؤقتة حامد كارازي لإيران في السادس والعشرين من شهر فبراير الماضي التي أكد من خلالها تعهد الجانبين على "عدم التدخل في الشئون الداخلية" للبلد الآخر، وهو أمر يعد نجاحاً لإيران في عزل علاقاتها المتوترة بالولايات المتحدة عن علاقاتها بأفغانستان، وفي الوقت ذاته التأكيد على عدم تدخلها في الملف الأفغاني الذي يعد أحد الآليات الأمريكية لتحييد الدور الإقليمي لإيران جنباً إلى جنب مع الوجود الأمريكي في منطقة الخليج.



Iran Digest





رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام

إبراهيم نافع

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

Iran Digest

Iran Digest is a monthly ACPSS publication, that seeks to provide the latest information and knowledge about the Iran society and state through a precise review of all the governmental and opposition weekly and monthly scientific periodicals that are published mainly in the Persian language, besides other languages.

Iran Digest is concerned with studying the Iran interactions on the regional and international levels. It specifies a special section to introduce the Arab points of view regarding the Iran policies and views. It aims at achieving more understanding from the part of the Arabs to the characteristics of the society and state in Iran, the regional Mediterranean active country, hoping that this would lead to more Arab-Iran rapprochement, and make the cooperative and integrative relations preponderant over the relations of competition and conflict.

The ACPSS invites individuals and institutions to subscribe to the Iran Digest. Please complete the attached subscription order and send it with a cheque or postal order to the Al-Ahram Subscription Administration, Al Ahram, Al-Galaa St., Cairo, Egypt.

Egypt : LE 30 for individuals, LE 40 for institutions.
Foreign Countries: US$ 40 for individuals & institutions.
For more information please call :
Tel : 3941892 - 5787037 - 5786100
Fax : 5786037 -5786833 -5786023



سلسلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام اعتبارا من اغسطس ۲۰۰۰.

وتعنى بتوفير اكبر قدر من المعرفة عن المجتمع الايرانى والدولة الايرانية اعتماداً على متابعة دقيقة لكل ما ينشر فى الصحف والمجلات الاسبوعية والشهرية والدورات العلمية الصادرة باللغة الفارسية بصفة أساسية وغيرها من اللغات سواء كانت هذه المصادر حكومية أم معارضة .

كما تهتم مختارات ايرانية بدراسة التفاعلات الايرانية على المستويين الاقليمى والدولى وتفرد قسماً خاصاً لتقديم رؤى ووجهات نظر عربية تعليقا على سياسات أو رؤى كتابات ايرانية.

وتهدف هذه السلسلة من وراء ذلك الى تحقيق مزيد من الفهم والتعرف العربى على خصائص المجتمع والدولة فى ايران كدولة شقيقة وكقوة اقليمية شرق اوسطية فاعلة على أمل ان يؤدى ذلك إلى مزيد من التقارب العربى الإيرانى وتغليب علاقات التعاون والتكامل على علاقات التنافس والصراع.

ويسر المركز دعوة الهيئات والافراد إلى الاشتراك فى «مختارات ايرانية» من خلال الاستمارة المرفقة وتحويل قيمة الاشتراك إلى ادارة الاشتراكات بالأهرام شارع الجلاء - القاهرة.

داخل مصر: الافراد ۳۰ جنيها - الهيئات ٤٠ جنيها.
الدولة العربية : الافراد ٢٥ دولار - الهيئات ۳۰ دولاراً.
الدول الاجنبية : ٤٠ دولاراً للأفراد والهيئات.
ولمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بـ
تليفون : ۳۹٤۱۸۹۲/٥٧٨٦٠٣٧/٥٧٨٦١٠٠
فاكس : ٥٧٨٦٠٣٧/٥٧٨٦٨٣٣/٥٧٨٦٠٢٣

قسيمة الاشتراك السنوى

السيد/ مدير عام ادارة الاشتراكات بالاهرام
تحية طيبة وبعد :
ارجو الاشتراك بنسخة (أو نسخة) من « مختارات إيرانية » لمدة عام .
الاسم أو الهيئة
العنوان
ومرسل طيه شيك بمبلغ برقم
على بنك باسم ادارة الاشتراكات بالاهـــــرام ،
شارع الجلاء ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

التاريخ التوقيـــع

Subscription Order

Mr. Director

Please register me a copy (or .... copies) of a full year's subscription to « **Iran Digest** ».

Mr. Mrs. Ms.

Surname ....

First Name ....

Institution Name ....

Address ....

I enclose a cheque of ....dollars made payable to AL-Ahram Subscriptions Administration, AL-Ahram, Galaa St, Cairo, Egypt.

Signature ....

Date ....





إدارة إشتراكات الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون :٥٧٨٦٢٢٤ / ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠
فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣ / ٥٧٨٦٠٢٣

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠

I.S.B.N 977-227-130-3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر